



PROVISIONAL

A/37/PV.34
22 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نزي (الكونغو)

نائب الرئيس (السيد نزي)

ثم: السيد هولاي (هنغاريا)

(الرئيس)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمات كل من:

السيد مينه (موريتانيا)

السيد جوغناوث (موريشيوس)

السيد وايتمان (غرينادا)

السيد اجيبيد (بنن)

السيد روجرز (بليز)

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر.

82-63199/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد مينه (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لمن دواعي السرور البالغ ان اتقدم باسم وفد جمهورية موريتانيا الاسلامية ، الى الرئيس بخالص التهنئة على انتخابه الاجماعي لتولي رئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وان هذا لتكريم لصفاته الدبلوماسية وهو ايضا اشادة لبلاده هنغاريا . واثناء ممارسته لمهامه العظيمة نؤكد له استعداد وفد بلادى الكامل ، ورضيته المخلصة في التعاون معه .

واشكر كذلك سلفه السيد عصمت كتاني ، على الطريقة المثالية الموضوعية التي ادار بها اعمال الدورة السادسة والثلاثين والدورات الاستثنائية العديدة .

واود ان اعبر للامين العام لهذه المنظمة السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، باسم وفد موريتانيا ، عن تقديرنا العميق . وان التقرير الاستهلالي الذي عرضه في بداية اعمال الجمعية العامة ، يوضح صفات الشجاعة والصراحة وبعد النظر التي يتحلى بها .

ان صورة عالمنا اليوم مخيفة وليست جديدة بالبشرية التي هي بالضرورة مجموعة من الناس ينبغي ان يجتمعوا سويا ويتصرفوا بمسؤولية . ما الذى نستخلصه من ذلك ؟ دون شك هناك اتفاقات حول اتفاقية قانون البحار ولكن امتناع غالبية البلدان المتقدمة النمو قد جعلها قابلة للانتهاك ؛ واستحالة البدء ولو كخطوة اولى نحو المفاوضات العالمية ؛ وانخفاض عام في المساعدة المخصصة للتنمية ؛ وفشل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح مع ما يتبع ذلك من نتائج خطيرة ؛ وتطور على جانب من الخطورة في المنازعات القائمة في فلسطين والشرق العربي ؛ وتعثر في حل الأزمة الناميبية ؛ واستمرار المنازعات المحلية في الصحراء الغربية والخليج وافغانستان وكمبوتشيا ؛ وظهور بؤر اخرى للتوتر .

ان هذه الصورة عند تقويم الموقف الدولي تبدو مشيرة للقلق عن تلك التي كنا نراها أمامنا منذ عام . ان الآثار الخطيرة للأزمة التي تهدد العلاقات الاقتصادية الدولية منذ سنوات عديدة معروفة تماما بالنسبة الى البلدان النامية وتسمى بالتضخم المستورد الذى يؤدي الى زيادة فسي اسعار الفائدة وهي تؤثر تأثيرا ضارا على الديون ، وانخفاض في اسعار المواد الاولية وزيادة القيود المفروضة على الأسواق ورؤوس الأموال .

ان دراسة للاقتصاد العالمي في ١٩٨١-١٩٨٢ توضح تماما ان الركود السائد في البلدان الصناعية يزداد اتساعا ويشمل مجموعات البلدان كلها . ونفس هذه الدراسة توضح ان النقص في زيادة النمو الاقتصادي الشامل قد تغاقم في سنة ١٩٨١ اكثر من أية فترة سابقة منذ الحرب الثانية . وهكذا ظلت التجارة الدولية راكدة للسنة الثانية على التوالي .

وفي مجال معونات التنمية نشهد انخفاضا ملموسا في المعونات المقدمة من الهيئات المتعددة الاطراف . ان الاجراءات العملية التي تم اتخاذها اثناء مؤتمر فيينا ونيروبي الخاصين بالعلوم والتكنولوجيا ، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، لم تنفذ نظرا لعدم وجود موارد مالية ، وباختصار فان عملية التنمية قد توقفت في العالم كما تشير الى ذلك لجنة تخطيط التنمية في تقريرها الأخير .

ان كل شيء يدفعني الى القول ان تنفيذ اهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية للعقد

الحالي في حالة فوضى ، وان مثل هذه الحقيقة توضح تماما الحاجة الى البحث عن الحلول الشاملة والعادلة للمشكلات الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي .
ان بدء المفاوضات الشاملة حول التعاون والتنمية الذي طرحته دول عدم الانحياز الست والذي مازال معروضا علينا منذ ثلاث سنوات يمثل من حيث الاسلوب ونظرا الى سياقه السبيل الوحيد الذي يسمح بايجاد مثل هذه الحلول . ومع الاعراب عن ارتياحنا للموقف الايجابي للبلدان المتقدمة النمو بشأن المقترحات الأخيرة لمجموعة ال ٧٧ ، فاننا نعبر عن اسفنا لأن هذه المقترحات قد اصطدمت بتشدد اولئك الذين بحسن نية أو بسوء قصد يرفضون الاعتراف بالحكمة والاعتدال والطابع العملي للصيغة المقترحة .

ان العلاقة الوثيقة بين الاقتصادات الوطنية وبين الآثار المترتبة على سياسات دولة أو منطقة معينة واضحة كل الوضوح في مجال الاقتصاد العالمي ، ونحن مدركون لهذه الحقيقة ونأخذ بعين الاعتبار ان الحوار بين الشمال والجنوب يتعثر في مفاوضات الاجراءات ولذلك فان البلاد النامية قد اعدت ونفذت اطارا للتعاون متعدد الاشكال فيما بينها . وفي هذا الشأن فنحن نغتبط لأن تطبيق خطة عمل مؤتمر كراكاس تسير في الطريق السليم . ان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية يجب ألا نعتبره بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب وألا يستخدم كذريعة لكي تتصل الدول المتقدمة النمو من مسؤولياتها .

وبعد عقد من العمل فان مفاوضات قانون البحار قد أدت الى التوصل الى اتفاقية دولية يتم التصديق عليها هذا العام . وهناك آمال كبيرة نعلقها على هذه الاتفاقية خاصة ان الصبر الذي ابدى والتنازلات المتبادلة المقدمة عند اعدادها تمثل تجربة مشجعة لما يمكن ان تكون عليه المفاوضات العالمية اذا ما توفرت الرغبة والارادة السياسية لدى الدول الكبرى المعنية .

ان جمهورية موريتانيا تولي اهمية خاصة لأعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في مجالي الغذاء والزراعة ، وهذا الاهتمام ينبع من ان اقتصادنا يرتكز أساسا على أنشطة ترتبط بالقطاع الريفي الذي يعمل فيه ٨٠ في المائة من السكان وله اولوية مطلقة ويستوعب جزءا متزايدا من الموارد المالية للبلاد . ان بلدي ملتزم بروح خطة عمل لاغوس التي تجعل من الاكتفاء الغذائي شرطا

أساسيا لأية تنمية ، ولذلك فقد وضع بمساعدة البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية سياسة وطنية تركز أساسا على زيادة الانتاج وهو جاد في تطبيقها .

ان التحسن النسبي الذي طرأ هذا العام على الوضع الغذائي العالمي نتيجة لتوفر المحاصيل في بعض البلدان المتقدمة يجب ألا يجعلنا نغفل حقيقة أكثر مرارة تتمثل في انه في العديد من البلدان النامية زاد الانتاج الغذائي بمعدل يقل كثيرا عن الطلب على هذه المواد . وأخيرا ، وفي نفس هذا الاطار ، فاننا نشجع الاقتراح المقدم في الدورة الاخيرة لمجلس الغذاء العالمي الذي يهدف الى ايجاد احتياطي غذائي خاص بالبلدان النامية ، كما يرمي بين جملة أمور الى اضعاف الاستقرار على سوق الحبوب . وأود ان اذكر في هذا المجال بأن اللجنة الحكومية لمكافحة الجفاف التي يشترك فيها بلدي قد اعدت بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة برنامجا خاصا باقامة نظام للحبوب لاقليم الساحل .

لقد تحدثت هنا عن أسباب تدهور الوضع الاقتصادي الدولي والانخفاض الملموس في معونات التنمية التي تقدمها الهيئات متعددة الأطراف . وليس هناك هيئة قد عانت من هذا الوضع بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف للتمويل أكثر من الاتحاد الدولي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . اننا نأسف لموقف الدول المانحة لأن عمل هاتين المؤسستين يفيد بدرجة كبيرة في جهود التنمية في بلدان العالم الثالث .

ان اعادة توفير الموارد لدى المؤسسة الانمائية الدولية على المستويات المتفق عليها سابقا تمثل حاجة أساسية عاجلة . ان الوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يبعث على القلق خاصة وانه أهم برنامج متعدد الاطراف في منظومة الأمم المتحدة . ان ركود موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٨٠ وانخفاضها في عام ١٩٨١ سيكون لهما ، وفقا لكافة التقديرات ، تأثير خطير على اقتصادات البلدان النامية ، حيث يلعب البرنامج دورا حيويا في مجال المعونة المالية والتقنية . ومع ذلك لا يساورنا أى شك ، مع الادراك للخطورة المتناهية للعواقب المترتبة على حالة كهذه ليس فقط على البلدان النامية بل على المجتمع الدولي بمجموعه ، في ان المقتدرين ماليا من انقاذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي من ازمته لن يدخروا جهدا أو تدبيرا في سبيل ذلك . وفي هذا الصدد سيشكل مؤتمر عقد التبرعات القادم للأنشطة الانمائية بالتأكيد اختبارا للارادة السياسية . ولا يسعني ان انهي بيان بلادى بشأن المشاكل الاقتصادية دون الاشارة بايجاز الى الآثار الضارة لظاهرة التصحر في اراضي الوطنية والتي جهودنا في محاولة الحد من آثارها المهلكة والقضاء عليها .

ففي بلادى ، وبعد سنين عديدة من الجفاف ، أخذ التصحر المتزايد للاراضي ابعادا مقلقة . وهكذا ، فان المساحات الخصبة من اراضي الوطنية قد انخفضت بشكل كبير نتيجة للآثار المدمرة لجفاف مستمر . وبالتالي ، انخفض انتاج الحبوب من مائة الف طن الى ٢٦ ألف طن . ومن بين ١٠٨ ملايين هكتار التي تشكل مساحة بلدى ، صنف ١٥ مليون هكتار فقط باعتبارها اراضي لا صحراوية ، تأثر ٩٣ في المائة منها الآن بالتصحر في غضون ال ٢٠ سنة الماضية . ولمواجهة هذه الحالة اصدرت السلطات الموريتانية قواعد صارمة لحماية الحيوانات والنباتات الطبيعية ، وشكلت في عام ١٩٨١ اللجنة الوطنية لمحاربة التصحر وكرست اليوم الوطني للشجرة .

ونحن بالطبع ، في جمهورية موريتانيا الاسلامية ، نعتد أولا وقبل كل شيء على روح التضحية لدى شعبنا ورغبته في السعي باخلاص الى تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه . ولكن الوسائل المالية والتقنية المطلوبة لتحقيق هذه البرامج الوطنية بصورة كافية ، ليست في متناول ايدينا .

وفي هذا الصدد استفدنا من المعونة القيمة للبلدان الصديقة ولبعض المنظمات الدولية . اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لأولئك الاصدقاء - الذين لكثرتهم لا يتسع المجال لذكر اسمائهم - والذين اظهروا استعدادهم الدائم لتقديم المساعدة القيمة . واننا نقدر كذلك منظومة الأمم المتحدة للمساعدة التي قدمتها لمنطقة الساحل ، وقد لعبت دورا رئيسيا في حشد الطاقات الوطنية من أجل الكفاح ضد ظاهرة التصحر وغيرها من الكوارث الطبيعية .

وفي زمن نجد فيه الآمال بالتفاؤل تصاب بالاحباط نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تتسم بتزايد عمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ، وبالانعدام الواضح للارادة السياسية لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في المستقبل القريب ، نجد ان فشل الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، المعقودة في الفترة من ٧ حزيران / يونيه الى ٩ تموز / يولييه من هذه السنة ، قد ضاعف من حدة خيبة املنا ومن يأسنا في هذا المجال الحيوى جدا لأمن البشرية ، ان لم يكن لبقائها .

وهذه الدورة التي ثبت فشلها يجب مع ذلك ألا تبعدنا عن الأهداف التي تتطلع اليها الشعوب من أجل نزع السلاح الحقيقي التقدمي في مجالي الاسلحة النووية أو الاسلحة التقليدية على السواء .

هذا الهدف الحيوى لن يحافظ فقط على المكاسب العديدة للبشرية ، ولكنه سيتيح موارد مالية هائلة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب ، تتفق الآن على آلات الموت والدمار المرتبطة بالهياكل الأساسية الصناعية والبيئية .

وفي هذا المجال تأمل جمهورية موريتانيا الاسلامية في ان ترى انشاء منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط .

ونود بصفة خاصة أن نلفت الانتباه الى سياسات التسلح النووى في اسرائيل وفي جنوب افريقيا والى التعاون المتزايد بين الكيانين العنصريين .

وتؤيد بلادى مطالب البلدان الساحلية للبحر المتوسط والمحيط الهندى لتحويل هاتين المنطقتين الى منطقتي سلم .

لقد بينا في نفس هذه القاعة ان الكيان الصهيوني ، بقدر ما يهيم الأمر ، فان العالم كله على خطأ وان اسرائيل وحدها على صواب .

وبالرغم من خبرتنا الطويلة في ممارسات المغتصب الصهيوني وتلفيفاته وسوء نيته ، ما كنا نظن اننا نديقون الى هذه الدرجة .

ان حماقة اسرائيل الانتحارية وصلفها واحتقارها للشرعية الدولية والحصانة التي تتمتع بها قد عززت نظامها في تجاهله للرأى العام الدولي ، وبصفة خاصة هذه المنظمة ، التي تمثل ضمير ومنهل قيم الجنس البشرى وتطلعاته نحو السلم والعدالة .

سوف لن نستعرض الاحداث المأساوية التي عاشها اخوتنا اللبنانيون والفلسطينيون في لبنان . كما لن نتحدث بالتفصيل عن معاناة السكان الابرياء منذ زمن بعيد ، التي شهدتها البشرية بأسرها ، التي غدت عاجزة رغم اثاره سخطها ، والتي أدت الى المذابح التي لا يمكن وصفها لا خوتنا في شاتيل وصبوا .

ولكننا سنكتفي فقط بأن نذكر بالحقائق التي تؤكد التشابه المثير للدهشة بين أساليب القتل النازيين وأساليب هذا الكيان الذي يدعي بأنه سلف لضحايا المحارق والمذابح المدبرة ضده .

وبالفعل يقوم الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط ، بمنافسة الأنظمة الفاشية التي كانت قائمة في عهود ولت ، بتطبيق الممارسات النازية ، بكل ما فيها من أهوال ، والتي ادانها العالم كله ، عن طريق ما يطلق عليه بحروب العدوان الوقائية ؛ واجتياز الحدود الدولية بحجة الدفاع ؛ والتدمير المنهجي لعاصمة دولة ذات سيادة ووضعها تحت الحصار واحتجاز السكان المدنيين بدون تمييز من خلال العقاب الجماعي ؛ والمذابح البشعة للسكان المدنيين بالآلاف وفرض حالة من عدم الاستقرار العام باسم الحفاظ على أمن مواطنيه ؛ والابادة الجماعية لشعب كامل في اراضيه المحتلة وفي المآوى التي يلتجئ اليها على السواء .

انها لمناسبة للاشادة بشجاعة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية ولا حناء رؤوسنا احياء لذكرى شهداء المقاومة الفلسطينية .

ان استخدام اسرائيل لقوتها الوحشية بدون وازع ورفضها لجميع مدونات السلوك وتباهيها الصلف بالحقد العنصرى والتعصب الديني يوضح لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة الأهداف الحقيقية لهذا الكيان القائم على ايدولوجية ، يمكن بسهولة الخلط بينها وبين الشوفينية المستفحلة ، ايدولوجية متمثلة بقمع الآخرين وانكار حقوقهم عليهم .

ان رفض اسرائيل المتعنت لقرار السلام في الشرق الأوسط ما لم يكن وفقا لشروطها وعن طريق اضافة الشرعية على هيمنتها على المنطقة ، التي تمثل السياسة المستمرة للصهيونية ، أصبح الآن موضع ادانة عالمية . ان مواصلة تنفيذ خطة وضعت قبل نصف قرن تقريبا للقضاء الجسدى على الشعب الفلسطيني ، واغتصاب ارضه يثبت ان هدف الغرسة الصهيونية هو ازالة كل آثار جريمته عن طريق " الحل النهائي " السخي الذكر .

ولا حاجة الى القول ان الأمة العربية ، التي راحت ضحية لهذا العدوان المسمى ، والمجتمع الدولي بمجموعه ، لن يقبلوا بما يعلبه عليهما الكيان الصهيوني ، ولا بالتحدى المتكرر لأى اتفاق عالمي في الآراء وللقرارات ذات الصلة التي اعتمدها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا وتكرارا .

وكما كانت الحال دائما ، فان السلام الأصيل والدائم في الشرق الأوسط والأمن الحقيقي للجميع لا بد وان يقوما على الانسحاب الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، واستعادة الشعب الفلسطيني ، بقيادة مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، لحقوقه الثابتة ، وخاصة حقه المقدس في انشاء دولته ذات السيادة على ارض اجداده .

ان اية معالجة اخرى معنباها مكافأة التعنت والعدوان والابتزاز في تلك المنطقة مما يؤدي الى دورة جديدة من العنف تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط والسلم في العالم . ورغم الرغبة في السلم التي ابدتها الأمة العربية في مناسبات عديدة ، فان العدو الصهيوني يرفض باستمرار بحث أية سياسات لا تتفق مع مطامعه الاقليمية ، وتصميمه على ان يضم بصورة دائمة منطقة الجولان السورية والاراضي الفلسطينية ، واحلامه بأن يفرض ولايته على مصائر الشعوب في الشرق العربي .

وكما قلنا في العام الماضي ، يتعين على هذه المنظمة ان تتخذ التدابير التنفيذية الواردة في الميثاق ، وان تفرض على اسرائيل ان تلتزم بقواعد القانون الدولي وقراراتنا التي صدرت من قبل . ويجب على الولايات المتحدة الامريكية التي تمنح اسرائيل معونات مالية وعسكرية مكثفة والدعم السياسي المستمر ، ان تتحمل المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتقها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن ، وان تتحمل واجبها بصفتها صديقة وحليفة للكيان الصهيوني - بممارسة الضغوط اللازمة ضد اسرائيل حتى تلتزم بقواعد الاخلاقيات والشرعية الدولية . نود ان نجد تضامنا للشعب اللبناني الشقيق في تحقيقه لأهدافه - تحريره لأوطانه والحفاظ على سلامة اراضيه ووحدة شعبه في اطار استراتيجية عالمية شاملة للأمة العربية بكاملها . اننا نناشد الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي بأسره ان تضاعف الجهود حتى تضمن للبنان كل الدعم المطلوب لاعادة بنائه ، ومن أجل تحقيق الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من اراضيه .

بالنسبة الى الجنوب الافريقي ، وهي منطقة اخرى تشير قلقا عظيما بالنسبة لبلاى ، نعبر عن أسفنا لتأخر تحرر ناميبيا وللأعمال العدوانية المتزايدة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا داخل البلد ، وفي الخارج ايضا ضد بلدان خط المواجهة الشقيقة . ان مشكلة ناميبيا لا تزال باقية دون تغيير . ويرى وفد بلاى ان الأساس الواقعي الوحيد لاضفاء الشرعية الدولية ووضع حد لسلب تلك الاقاليم ، هو قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونحن نسجل تأكيد مجموعة الاتصال الغربية التزامها بالتنفيذ السريع لهذا القرار حتى نسمح لشعب ناميبيا ان يمارس حقه في تقرير المصير . وبينما نرحب بالجهود التي بذلتها البلدان

الغربية الخمسة لوضع تسوية سلمية لأزمة ناميبيا ، لا يمكننا ان نشاطر التفاؤل أو الشواغل التي اعربت عنها بالفعل . بالنسبة للشعوب الحرة في افريقيا ليس من المؤكد ان بريتوريا تتوفر فيها ارادة حقيقية لحل هذا النزاع بطريقة قانونية وسلمية وديمقراطية . اننا نحترم حق كل الطوائف العرقية في ناميبيا ، ولكننا نرفض الاعتراف للاقلية ذات الأصل الاوروبي بحقوق متميزة ولا سيما حق النقض .

أما بالنسبة لمبدأ الأمن ، فاننا في دهشة لأن الشواغل الوحيدة التي يبدو انها تسود في بعض الأوساط الغربية تتعلق بأمن جنوب افريقيا على غرار أمن اسرائيل . وفي رأينا ان ذلك يمثل عكسا لمعطيات المشكلة . ان جمهورية موريتانيا الاسلامية ترى ان الأمن الذي يتم تكبيره وتجاهله هو أمن الشعب الافريقي .

ويؤكد وفد بلادى مرة أخرى ان الأمن الوحيد الذي يقبله الجميع يتمثل في ان يتم على وجه السرعة اقامة دولة ناميبيا عن طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بمشاركة منظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب هذا الاقليم . وفي اطار حدود جنوب افريقيا ورغم التحسن المزعوم للفصل العنصرى - وكأننا يمكن أن يكون مثل ذلك الشيء - يظل الفصل العنصرى على ما هو عليه أساسا : مهينا ، ولا انسانية ، ومستغلا ، ومثيرا للسطخ . بهذه المناسبة نحى الأخوة من المؤتمر الافريقي على مقاومتهم السلبية والايجابية للنظام الوحشي الذين يدعمون ايمان الملايين من المقهورين بمجتمع متعدد الاعراق يقوم على المساواة في جنوب افريقيا .

ان الفصل العنصرى ، شأنه شأن الصهيونية ، يطبق قوانينه ضد المواطنين الافارقة ويقوم في نفس الوقت بأنشطة الحارس في الخارج عن طريق الاحتلال شبه الدائم لجزء من انغولا الشقيقة وقيامه بين الحين والآخر بغزو انغولا وموزامبيق وزمبابوي وزامبيا والبلدان الاخرى في جنوب افريقيا . وفي هذه المناسبة ، نعي عن تضامننا مع تلك البلدان الشقيقة ضحية العدوان المستمر لنظام جنوب افريقيا العنصرى . اننا نؤكد مرة اخرى التزامنا الكامل بالوقوف جنبها الى جنب مع بلدان خط المواجهة هذه .

بالإضافة إلى هذه المحاولات المنطوية على المغارقة التاريخية والرامية إلى الاستعمار في الشرق العربي وفي الجنوب الأفريقي وفي عهد غروب الاستعمار التقليدي ، فقد ظهرت — بؤر جديدة للتوتر في العالم في السنوات الأخيرة . ومن كل هذه المنازعات المسلحة التي تشمل بالنسبة لشعب وحكومة موريتانيا مصدر قلق عميق ، يمس موضوع الصحراء الغربية بلادي بدرجسة وثيقة . وبالفعل ، في الصحراء الغربية منذ قرابة سبع سنوات ، يخوض شعب هذا الإقليم حرباً مريرة في سبيل استمرار بقاءه الوطني وللتعبير عن حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . نحن نوجه نداءً عاجلاً بوضع حد لهذه الحرب التي لا جدوى منها والتي يتقاتل فيها شعبان شقيقان ، وتدور على حدودنا مباشرة والتي تتضمن مخاطر تهدد المنطقة كلها ، وتؤدي إلى نزاع دولي .

إن جمهورية موريتانيا الإسلامية ، التي تعتبر انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى منظمة الوحدة الأفريقية عاملاً إيجابياً ، تقدم دعماً الخالص لأي حل عملي يقبله الطرفان المعنيان المغربي والصحراوي لوضع حد لهذه المجابهة الأخوية . ومع ذلك ، ومثلما كررنا عدة مرات ، إن بلادى مقتنعة بأن السبيل الوحيد الذى يمكن أن يؤدي إلى سلام حقيقي ثم إلى المصالحة المطلوبة وأخيراً إلى تعاون طبيعي ، هو إجراء حوار بناءً من أجل إجراء مفاوضات مباشرة كشرط أساسي مسبق للتوصل إلى اتفاق سلم . هذا الاتفاق ، في نظرنا ، لا بد أن يؤدي إلى حق تقرير المصير والاستقلال الكامل لشعب الصحراء ، وبذلك تزال العقبات والقيود ذات الطبيعة العسكرية أو الإدارية . وهكذا تزول العقبة الأخيرة أمام إقامة مغرب عربي متآخي ومتضامن .

إن هذا الاستعراض السريع للمشكلات الملتهبة في تلك القارة يذكر بأن أفريقيا التي تحملت في الماضي استغلالاً بشعاً لمواردها الإنسانية والمادية والتي تتعرض في الوقت الحالي للمطامع والتدخل الإمبريالي ، في حاجة إلى تضامن كل بلدانها أكثر من أى وقت مضى . إن منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في ١٩٦٣ والتي تقوم على التطلعات المشتركة لشعوبنا لتحقيق التحرر السياسي والاقتصادى لكل أعضائها وللأراضي المستعمرة ، سوف تستطيع رغم كل شيء ، المحافظة على وحدتها الضرورية وعلى تماسكها بميثاقها ومبادئه الأساسية .

ان جمهورية موريتانيا الاسلامية ، وهي بلد مناسب مثاليا لعقد الاجتماعات واجراء المبادلات بين جميع افراد الاسرة الافريقية ، لمقتتعة اقتتاعا راسخا ، بأن منظمتنا التي تعني بقارتنا ستتغلب مرة اخرى على صعوبتها المؤقتة بضم صفوفها ، بينما تتجنب - في الوقت ذاته - التضحية بأكثر مبادئ الدعوة الى الوحدة الافريقية قداسة ، ألا وهو الحق المتساوي للجميع فسي التمتع بتقرير المصير ، والحق غير القابل للتصرف في الاستقلال الوطني .

في منطقة الخليج ، هناك بلدان عضوان - مثلنا ايضا - في كل من الأمة الاسلامية وحركة عدم الانحياز ، يجابه كل منهما الآخر ، منذ اكثر من سنتين في حرب مدمرة ، بما تسببه من خسارة باهظة في الارواح وتدمير هيكل اقتصادي قيم .

ان جمهورية موريتانيا الاسلامية ، تود ان تكرر نداءها المخلص بوقف الأعمال الحربية بين اشتائنا في ايران والعراق ، وفتح باب المفاوضات بينهما للتوصل الى حل دائم لخلافتهما .

وهناك نزاع آخر على نفس القدر من سوء الطالع ، لا يزال مستمرا في افغانستان نتيجة للغزو المسلح لهذا البلد انتهاكا لسيادته . ونحن نطالب - مرة اخرى - بالانسحاب الكامل وغير المشروط لجميع القوات الاجنبية من الاراضي الوطنية لافغانستان وباحترام سيادة هذا البلد وسلامة اراضيه ، والحق المطلق لشعبه في السعي لتقدمه وفقا لتراثه التاريخي وقيمه الثقافية الاجتماعية .

ويصح ذلك ايضا بالنسبة لأمة الخمير ، التي كانت ايضا ضحية لغزو واحتلال عسكري طويل . وفي هذا السياق ، نود ان نرحب بتشكيل جبهة وطنية تحت قيادة سمو الامير نور دوم سيهانوك ، ونطالب بالانسحاب للقوات الاجنبية من الاراضي الوطنية لكمبوتشيا الديمقراطية .

ونحن نؤكد من جديد تمسكنا باعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الصادر في تموز/ يوليه ١٩٨١ ، وبكل القرارات الاخرى لمنظمتنا ، التي تطالب باحترام سيادة كمبوتشيا ، وبوضع حد للتدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية ، واحترام الحق المطلق لشعبها في ان ينظم حياته الوطنية باسلوب ديمقراطي وبدون أي تدخل خارجي .

ونحن - بصفة عامة - ندين ادعاءات الدول الكبرى سواء اكانت كبيرة أو صغيرة أو

متوسطة الحجم ، بأن تزعم لنفسها الحق في ان تعدل بالقوة نظام دولة مجاورة اذا ما حكمت عليه هذه الدول بأنه عدائي .

ومن الواضح ان عالما آمنة لأم يجمعها سويما الاستقلال والتضامن ، والاصرار على تحمل المسؤولية النبيلة الملقاة على عاتق الانسانية لا يستطيع ان يحيا في اوضاع بالية موروثه من الماضي ، وبالظلم السياسي والاجتماعي . وليست هناك من طريقة اخرى لاحترام حقوق الشعوب في التمييز الوطني ولتحقيق تطلعاتها الى الحرية والتقدم ، سوى القضاء على جميع الاتجاهات التي تصطبغ بطابع الهيمنة .

ولا يمكن ان يكون هناك طريق آخر لتحقيق حقوق كل انسان في ان يعيش في كرامة سوى من خلال انتصار الحريات الأساسية .

فلا طريق آخر لاصلاح شامل النطاق للعلاقات الاقتصادية الفاسدة الناجمة عن الخضوع أو الاختلالات الهيكلية ، الا باقامة اقتصاد عالمي منصف .

ان عالم الغد ، يمكن ان يعيش فيه الانسان — بل الناس جميعا على قدم المساواة — يجب ان يبني على العدالة والمساواة ، والا فانه لا يمكن ان يبني على الاطلاق . فلنحسب ان تلك الشعوب التي لا تزال واقعة تحت السيطرة ، وضحية لاولئك الذين ينكرون عليها هويتها ، وحقها في ان يكون لها وطن واسم . ولنسقط الحواجز التي تمنع الناس من تحقيق حلمهم في حياة جديدة بأن يحييها الانسان بحرية ، ومن اشباع حاجاتهم الاجتماعية والثقافية الأساسية . ولنضع حدا للتركة الظالمة الموروثة عن استعمار فظيع ولمزيد من الحرمان الذي سببه اقتصاد عالمي غير متكيف لا يتفق مع الانصاف ولا مع تطلعات ولا مصالح جميع البشر في الشمال والجنوب على حد سواء .

وبعبارة اخرى ، فلنعمل سويما باخلاص من أجل احلال نظام دولي جديد جذري بنهاية هذا القرن العشرين التي يجب ان تشهد انتصار حضارة متحدة لا تلتف حول قيم قارة واحدة أو اسيرة روحية واحدة ، بل حول قيم مشبعة بتراث مشترك غني في تنوعه ذاته .

وبذلك ، نكون بلا شك ارسينا أساس توازن جديد ، ينطوي على المزيد من العدالة

والواقعية ، وحب السلم والاستقرار والانسانية . وبذلك نكون في الواقع ، فتحنا الطريق أمام تحقيق واحدة من انبل التطلعات لمن صاغوا ميثاق منظمنا ، اولئك الذين اعلنوا بعد مرور ثلاث سنوات على واحدة من افجع الكوارث التي مرت بالعالم تصميمهم على :
" ان ينقذوا الاجيال المقبلة من ويلات حرب " .

خطاب سعادة الاونرابل انيروود جوغناوث ، رئيس وزراء موريشيوس ووزير الدفاع والأمن الداخلي ووزير مؤسسات الاصلاح لموريشيوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : والآن ، سوف تستمع الجمعية الى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن الداخلي ووزير المؤسسات الاصلاحية لموريشيوس . اصطحب السيد انيروود جوغناوث رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن الداخلي ووزير المؤسسات الاصلاحية بموريشيوس الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لمن دواعي سروري العظيم ان ارحب بسعادة السيد انيروود جوغناوث وادعوه الى التحدث الى الجمعية العامة .

السيد جوغناوث (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني احمل للجمعية العامة وللأم المتحدة تحيات شعب موريشيوس وحكومتها المنتخبة حديثا .

وأود ان اعرب للرئيس عن احر تهاني بمناسبة انتخابه ليرأس مداولا . وانني لواثق من انه في ظل قيادته الحكيمة والقديرة ستتمكن هذه الجمعية ، من أجل اسمى مصالح البشرية ، من اضافة مظهر عملي على تطلعات شعوب العالم .

واغتنم هذه الفرصة كي اعرب لسلفه السفير كتاني ، عن احر تقديرنا للطريقة القديرة للغاية التي رأس بها مداولات الدورة السابقة للجمعية .

انها حقا للحظة تزخر بأقوى المشاعر بالنسبة لي ، ان اخاطب هذه الجمعية للمرة الأولى بصفتي رئيسا لحكومة جديدة عهدت اليها الاغلبية الساحقة لشعب موريشيوس ان نمسك بحزم زمام

مصير البلد ، ليلعب الدور الذي يتعين عليه ان يلعبه في سعي البشر الى سلم دائم فسي العالم ، ولكي تسهم بنصيبها - مهما كان متواضعا - في استئصال كافة اشكال الظلم فسي الداخل والخارج .

وأود ان اسجل هنا تقديرنا للعمل الذي اضطلع به الأمين العام . ان الأمر يحتاج منكم - سيادة الأمين العام - الى قدر كبير من الشجاعة لتضطلعوا نيابة عن البشرية بالمهام الصعبة التي تلازم منصبكم . ان المجتمع الدولي قد رآكم في عملكم في العام العاشر في بعض المواقف الصعبة للغاية تستخدمون لباقتكم واعتد الكم ومثابرتكم مما اثار اعجاب العالم .

ولأسف لا يوجد هناك ما يوحي بأن العام القادم ، سوف يكون أكثر يسرا من العام المنصرم . فقد ركزت في تقريركم السنوي الأول الى هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة على الحاجة الى مراجعة عاجلة للأمم المتحدة ، ولا سيما الاجهزة التي انشئت من أجل العمل الجماعي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وطالبت " بدور أكثر قدرة " لمكتب الأمين العام وتصورت لمجلس الأمن نوعا من النظم الدبلوماسية للانذار المبكر . واخيرا تقولون انكم تودون ان تشهدوا متابعة أكثر واقعية للنقاش الدائر في هذه الجمعية . ان كثيرا من المقترحات التي قدمتموها يمكن ان تنفذ فوراً اذا ما شجذت الارادة السياسية للدول الأعضاء بغية تحقيق هذا الهدف . يمكنكم ان ان تظمنوا بأن وفد بلادي سوف يتعاون تماما مع مكتبكم ومع الدول الأعضاء الاخرى لتنفيذ مبكر لأي قرار يتم التوصل اليه فيما يتعلق باعادة التنظيم المقترح .

انه لمدعاة للأسف العميق ان لا يسود الى الآن الطابع العالمي لعضوية الأمم المتحدة بشكل فعلي . ان الأعمال الانفرادية والتحالفات الخاصة لم تتبذ بعد . ولا تزال للأسف دوائر النفوذ وتدبير موازين القوة تملئ سياسات العديد من الأمم رغم انها تخفق في حقيقة الأمر في تحقيق النتائج المرجوة . ونضيف الى ذلك التدخل الكبير والدائم في الشؤون الداخلية لكثير من البلدان ، وما تقوم به البلدان القوية لتجعل وجودها محسوسا بشتى الطرق ، وهي لا تكل عن محاولاتها لتوسيع دوائر نفوذها . ان بلدانا مثل موريشيوس التي حققت حريتها حديثا ترتبط ارتباطا قويا بمنظمة الأمم المتحدة ولها بصورة حتمية مصلحة خاصة في أعمالها . لقد جئت الى هنا لكي اؤكد من جديد عميق التزام بلادي بمبادئ وأهداف الميثاق .

اعتقد اننا لا نأتي الى هنا لحفظ ماء الوجه بل لانقاذ الحياة وحمايتها ، ولا نأتي الى هنا لالقاء الخطاب ثم نولي مدبرين بل لنتبع اقوالنا بالأفعال ، ولا نأتي هنا لمجرد شكليات ولنتشددق بمثل السلام والعدالة ، بل لنظهر مدى جديتنا في نوايانا بالعمل من أجل المصالح العليا للبشر اجمعين ، ولا نأتي هنا بسبب ما يحدونا من دوافع انانية ، بل لنبدي مدى استعدادنا للتخلي عن بعض ما نملك للمصالح الدولي بروح من التوفيق كي يتمكن العالم من العيش ويتمكن الجنس البشري من البقاء . ولا نأتي هنا لنضيف الى المشاكل بل لايجاد حلول

تكون مقبولة من الجميع . نأتي هنا لأننا نؤمن بالانسان وبكل ما يتأصل فيه من خير من شأنه اذا
ساد ان يكون بمثابة صمام الأمان للجنس البشري .

ان ما نحن بحاجة ملحة اليه هو نظرة موحدة بشأن موارد العالم وخبرته وقدرة الانسان
على الابداع . ان التغيير الذي نضبو اليه ، والتغيير الذي لا بد وان يحدث ليس خاصا بسرعة
الخطو أو بالكم أو بالمنحى بل بالتنوع الأساسية للانسان وما يمكن ان يكون . اننا جميعا
بحاجة لبذل جهود مخلصه ومدروسة لقمع ووقف المطامح وأوجه التناحر القومية والمنافسات وذلك
من أجل الصالح الاسمي والأوسع نطاقا المتمثل في الحفاظ على حضارة البشرية وبقائها .

وفي سياق ما قلته لتوى فاني ادعو الممثلين الحاضرين هنا بأن يضعوا نصب اعينهم
الابعاد الانسانية للقضايا التي سوف نتداول بشأنها ان الرجل العادي لا يطالب بالكثير لأنه
لا يهتم بالعيش في بحبوحة تافهة واستهلاك محوم . اننا نتجمع هنا لكي نعطي مضمونا لما
يتوق اليه الرجل العادي ، لكي نعرب عن رغبات من لا صوت له ، وهذه هي المسؤولية الرئيسية
لؤلئك الذين يحكمون . ان المأساة الكبرى في الموقف الراهن هو ان النظام العالمي كما هو
قائم الآن لم يستطع ان يفي بالتطلعات العالمية الأساسية للانسان ألا وهي الكرامة والسلم
والأمن .

لقد اعطى شعب موريشيوس في حزيران / يونيه ولاية ساحقة لؤلئك الذين اعتبرهم انصارا
لكرامة الانسان . وقد تعهدنا رسميا أمام شعبنا بالدفاع عن المقهور والضعيف وسوف نكون اوفياء
لما تعهدنا به . وبمثل هذه الروح فاننا نود ان نضم صوتنا الى صوت هذا الجمع من الأمم في نيل
كافة أشكال الظلم وفي العمل من أجل التخفيف من المعاناة الانسانية .

ان الخطر الكبير والمستمر الذي يهدد كرامة الانسان ينبع من النظام الاقتصادي السائد
الذي بني من الداخل على عدم المساواة المستمرة والذي يفضي الى توزيع غير عادل لموارد العالم
المحدودة . وعاما بعد عام يتزايد عدم المساواة ، ويصبح الظلم في هذا النظام أكثر اثارة
للاشمزاز ، ويصبح الحرمان والبؤس أصعب تحملا . ومن الواضح انه لا يمكن السماح لهذا النظام
بالاستمرار . قد يكون التغيير تدريجيا بصورة حثيثة في البلدان النامية ولكننا ندرك انه لا يمكن

ان يأتي الا عن طريق الحوار المبني على الصبر . اننا نواجه اليوم مهمة جبارة تتمثل في اعادة هيكله النظام الاقتصادي الذي تم تشكيله على مدى اربعة قرون من الاستعمار . ان هذا لا يمكن ان يتم بين عشية وضحاها ، وقد يتطلب جهدا مضنيا ولكنه ينبغي ان يتم . ان السؤال الحقيقي الذي يواجهنا هو ما اذا كنا سنواصل تبديد طاقاتنا في اختلافات لا جدوى من ورائها أو سوف نتطلع بجدية الى مستقبل البشر ونعمل من أجل ازدهار حقيقي لشعبنا .

ان الدول الغنية والفقيرة على حد سواء تواجه مشاكل لم يسبق لها مثيل ولا يمكن حلها بمعزل عن غيرها . فالازمة الراهنة هي ازمة في الهياكل الدولية . ان النظام الراهن بحاجة الى اصلاحات مؤسسية أساسية تقوم على الاعتراف بالصالح العام وعلى الاهتمام المتبادل بعالم أكثر تكافلا . ولهذا ينبغي ان يكون هناك شعور بالالاحاح وحيوية جديدة في الحوار بين الشمال والجنوب . ان بقاء البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء يرتهن بنجاح هذا الحوار . فينبغي ان نتوخى الاعتدال في المطالب التي نتقدم بها ، كما اننا ينبغي ان نواجه طلبك الغطرسة التي تبذ بها هذه المطالب . واعتقد اننا نجد في اتفاقية لومي مثلا هاما على العلاقات التعاونية بين الشمال والجنوب .

ان حكومتي تدعو ايضا جميع الأعضاء في المجتمع الدولي الى توجيه جهودهم نحو تحويل هام في النظام الدولي المتعلق بالمحيطات . ان النظام القانوني التقليدي في هذا المجال قد زال نتيجة للتطورات التكنولوجية والسياسية ، وينبغي ان يحل محله نظام قانوني جديد يمكن ان يسمح باستغلال المحيطات - وهي أكبر منطقة في كوكبنا وأكثرها قيمة - وذلك لصالح البشرية جمعاء . وبعد سنوات عديدة من المفاوضات المكثفة والمعقدة جدا ، التي اشتركت فيها أكثر من ١٥٠ دولة بشكل منتظم ، فان المؤتمر الثالث لقانون البحار اصدر مشروع اتفاقية ينبغي ان نشي عليها باعتبارها انتصارا حققته البشرية في ارساء اسس التعاون الدولي في استخدام المحيطات .

لقد لعبت جميع الدول الصناعية الرئيسية دورا نشطا جدا في صياغة الاتفاقية ، الأمر الذي يعكس ، الى حد كبير ، مصالحها ، واهتماماتها ، ومشاكلها . ولهذا السبب ، فاننا نخفف في تقدير المحاولة التي تبذلها بعض الدول الرئيسية لخرق الاتفاقية ، وذلك بقرارها أن تختار معاهدة مصفرة بين الدول المماثلة لها ، وهي معاهدة مصفرة سوف تخلق ، لا محالة ، مجالات جديدة للتوتر في العلاقات الدولية من شأنها أن تفضي الى ظهور حالة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

اننا ندعو جميع الدول للتوقيع على تلك الاتفاقية لكي تجعل مفهوم التراث المشترك للانسانية واقعا حيا . ان اتفاقية قانون البحار ينبغي أن تعتبر اتفاقية خاصة ، ونحن نحث الدول الصناعية الرئيسية على أن تنبذ مخاوفها فيما يتعلق بطبيعة هذه الاتفاقية التي تشكل سابقة . وعلى جميع الدول البدء في هذا المشروع بروح من الثقة وحسن النية .

ان موريشيوس ، فضلا عن تصميمها على العمل مع دول العالم الثالث للقضاء على جدار الفقر الذي يقسم كوكبنا الى عالم للأغنياء وعالم للفقراء ، فانها تناهض تجزئة العالم ، المتسمة بنفس القدر من الضرر ، الى معسكرين متعاديين تسيطر عليهما ما تسمى بالدولتين العظميين واللتين ، فسي سعيهما للسيطرة العالمية ، تهددان أمن الدول التي تهتم ، أكبر اهتمام ، بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بمعزل عن التدخل الخارجي . ان موريشيوس ملتزمة بسياسة نشطة وحازمة تقوم على عدم الانحياز . ونحن عاقدون العزم على صون وحماية استقلالنا الذي حققناه بعد مشقة ؛ ونحن عازمون على شجب جميع أشكال العدوان ، وجميع أشكال الامبريالية ، وكافة مطامح الهيمنة ، شجبا قاطعا . اننا نتوق الى عالم يتسم بتكافل حق بين الدول الحرة والمتساوية ، والتي تقوم العلاقات بينها على أساس التعاون بدلا من المواجهة .

ان حكومة موريشيوس ، في سعيها الى تحقيق سياستها القائمة على عدم الانحياز التام ، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة الذي يعلن المحيط الهندي منطقة سلم ، ستعمل سويا مع سائر أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلم لجعل المحيط الهندي منطقة منزوعة السلاح . وخلال الأعوام التي مضت على اعتماد هذا القرار ، شهدنا توسعا في الأبعاد الجغرافية السياسية للمحيط ، وتحويـل هذه المنطقة - المزمع تحويلها الى منطقة سلم - الى منطقة حرب وتعبئة للحرب ، مع جميع المخاطر

التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة لبلدان تلك المنطقة . لقد توسع المحيط تدريجيا الى أبعد من مياهه ، انه يرتبط الآن بدول في جنوب شرقي آسيا ، وبالتطورات في غرب آسيا وفي الشرق الأوسط . وما يسمى بمرافق الاتصالات المتواضعة في ديينغو غارسيا قد تحول الى قاعدة نووية مرعبة ورهيبة تهدد أمن جميع دول المحيط الهندي ، وقد كان هناك تدافع نحو تأمين مرافق الميناء عبر ما يسمى بـ "موريشيوس الأزمات" ، أي القرن الأفريقي ، وشبه الجزيرة العربية ، والمنطقة الحوية في الخليج الفارسي .

ويتزايد الوجود العسكري الأجنبي ، الذي يثير الهلع في المحيط الهندي . فقد تقلص الأمل المتأجج الذي كان يداعب دول المنطقة في عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط الهندي . ان موريشيوس ، وغيرها من دول المنطقة ، لا تتخضع بتلك الألاعيب والخطط التي لجأت اليها بعض الدول ، والتي تستهدف أساسا خلق البلبلة وتأجيل عقد ذلك المؤتمر الى مالا نهاية ، وخلق ستار من الدخان لحجب مخططاتها الحربية . أننا نوجه نداء رسميا لجميع أعضاء المجتمع الدولي لتقدير دعمهم الكامل للأمم المتحدة ، حتى يمكن للمؤتمر المعني بالمحيط الهندي أن يعقد في المستقبل القريب جدا . وندعو أيضا القوى العسكرية الأجنبية المتواجدة في المحيط الهندي الى أن تمارس ضبط النفس المتبادل ، وأن تشرع في سحب تدريجي ومتوازن لقواتها من المنطقة التي ستكون بعد ذلك مفتوحة على وجه الحصر للملاحة التجارية . واننا على اقتناع بأن أمن الممرات البحرية في المحيط يمكن أن تحمي دول المنطقة على أفضل وجه .

وهنا ، أود أن أتناول قضية تؤثر على المصالح الحيوية لموريشيوس ، وأعني مطلب موريشيوس بالسيادة على أرخبيل تشاغوس ، الذي انتزعته دولة استعمارية من إقليم موريشيوس منتهكة بذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، و ٢٠٦٦ (د-٢٠) .

ان تقطيع أوصال إقليم موريشيوس هذا ، وانتهاك وحدة سلامتنا الإقليمية قد جعل الأمر غير مقبول أكثر نتيجة لحقيقة أن إحدى الجزر في هذا الأرخبيل بالذات ، وهي ديينغو غارسييا ، قد أصبحت قاعدة نووية كاملة ، وهي تشكل تهديدا مستمرا لأمن موريشيوس ، ولأمن جميع الدول الساحلية وغير الساحلية في المحيط الهندي ، وهو ذات المحيط الذي أعلنته هذه الجمعية في عام ١٩٧١ منطقة سلم .

وانني أهيب رسميا بالدول الأعضاء المحبة للسلام في هذه المنظمة ، أن تقدم كل دعم لمطلب موريشيوس المشروع وهو بسط سيادتها على أرخبيل تشاغوس . وفيما يتعلق بمساعدة موريشيوس

على استعادة تراشها القومي ، فان الأمم المتحدة سوف تكون على مستوى مبادئها ، وسوف تعلق بصوت عال وواضح انها تتوقع أن ينفذ أعضاؤها قراراتها . وبما ان موضوع ديبغو غارسيا ينطوي على مبادئ أساسيين من مبادئ الأمم المتحدة ، وهما احترام الدولة القائمة بالادارة للسلامة الإقليمية لمستعمراتها ، وحق الشعوب في العيش في سلم وأمن ، فاني أجسر على القول بأن عودة الأرخبيل الى موريشيوس سوف يعيد للمنظمة احترامها الذي لا بد منه من أجل استمرار بقائها .

ان الوقت عصيب ، وعصيب جدا . فالاقتصاد العالمي في الواقع يتأرجح على شفا كساد يمكن أن يكون أوسع وأعمق نطاقا من كساد الثلاثينات . وبالنسبة لأضعف الاقتصادات الوطنية ، ومن ثم بالنسبة لمئات الملايين من الناس ، فان ما يلوح في الأفق يكاد يكون كارثة . وان حالة كهذه ، يقف فيها العالم بصورة خطيرة على حافة هاوية اقتصادية ، لن تفضي الى السلم . ان ازدياد الكساد ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف المتقلبة بدرجة عالية ، والنزعة الحمائية الواسعة الانتشار كل هذا يشكل خطرا على السلم في عالم لا بد من أن يسود التكافل .

ان نظمنا السياسية والاقتصادية ينبغي أن توفر حيزا مفاهيميا لواقع وجود اقتصاد عالمي متكافل . وللأسف ، فان السعي نحو الانتعاش الاقتصادي العالمي ، والذي نحن بحاجة ماسة اليه ، مازال متوقفا ، ونحن ننجرف نحو أحوار كارثة اقتصادية .

وفيما يتعلق بموريشيوس ، فاننا سنسهم اسهاما كاملا في الحوار بين الشمال والجنوب ، وبالفعل فان أمالا عظيمة تحدونا لا حراز تقدم يسفر عنه ذلك الحوار ، ولكننا نؤمن أنه يمكن أيضا احراز الكثير عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب . وان الدول الجزرية في جنوب غربي المحيط الهندي تعمل بنشاط على تعزيز التعاون على المستوى الاقليمي . ويحدونا الأمل في أن نقوم في المستقبل القريب بإنشاء لجنة خاصة بالمحيط الهندي ، توفر الاطار المؤسسي للتعاون فيما بين دول المنطقة . ان تطلعنا بالفعل ، فيما وراء المستقبل ، الى اليوم الذي يمكن لمجموعة دول جنوب غربي المحيط الهندي أن ترتبط بمجموعات اقليمية أخرى ، يعد مقياسا سليما لاعتقادنا الراسخ بمفهوم اقتصاد عالمي متكافل .

يشكل انتهاك حقوق الانسان خطرا آخر لكرامة الانسان . وفي كثير من الدول يعيش المواطنون تحت خطر داهم من الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء ، والاعدام بعد محاكمات تعتبر مهزلة بالمعايير المتحضرة للعدالة . اننا نشجب بصورة قاطعة جميع صور انتهاكات حقوق الانسان ، بصرف النظر عن المكان الذي تقع فيه أو تحت أي نظام سياسي أو اجتماعي .

اننا نكن مقتنا خاصا للفصل العنصري . انه نظام لا انساني ولا أخلاقي ولا يمكن تصوره ، ولكنه حقيقة مخزية قائمة . ان هذا النظام المقيت القائم على العنصرية المؤسسية سوف يُلطخ الى الأبد مطالبة عصرنا بأن يحظى بمكانة مشرقة في تاريخ حضارتنا . ان علينا واجبا تجاه اخوتنا في جنوب افريقيا . وعلينا واجب أمام أنفسنا ، بأن نقضي على جميع آثار هذا النظام المجحف ، والا فان حكم الأجيال المقبلة على عصرنا هذا ، سوف يكون عن حق جد قاس .

اننا نعتقد ان الحرية غير قابلة للتجزئة ، وكذلك السلم غير قابل للتجزئة . ان أول قرار للسياسة الخارجية لحكومة بلادي هو الاعتراف الرسمي بالمؤتمر الوطني الافريقي . ان موريشيوس سوف تقف الى جانب هذا المؤتمر ، والى جانب نضاله الشاق من أجل تحقيق تحرير شعب جنوب افريقيا . ان المؤتمر الوطني الافريقي يمكن ان يعول على التأييد الذي لا يتزعزع لشعب وحكومة موريشيوس .

وسوف نقدم كل عون بغير شروط للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها من أجل تصفية الاستعمار في ناميبيا . ومن غير المقبول ان تواصل جمهورية جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا ، تحديا لأسس القانون الدولي وللرأي العام الدولي . ان هذا التحدي ينبغي أن يلقى معارضة عن طريق عمل محدد ومتحد . ينبغي الا نسمح للاعتبارات الاقتصادية بأن تعسوق أعمالنا ، حينما نجد ان المعايير الأساسية للاخلاقيات العالمية تداس بالاقدام . وينبغي أن تشجب بكل شدة تلك المخططات التي يلبأ اليها نظام جنوب افريقيا ، التي تستهدف تعديل أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما ان موريشيوس لا ترى أية صلة بين وجود القوات الكوبية في انغولا وانسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، وتطالب بالا يسمح لنظام جنوب افريقيا بادعاء مثل هذه الرابطة ، لكي يؤخر انضمام شعب ناميبيا للشعوب المستقلة .

اننا في افريقيا سوف ننفض عما قريب آثار الاستعمار ، وتحرير شعب جنوب افريقيا سوف

يتحقق دون محالة في المستقبل القريب . ان السيطرة العنصرية في الجنوب الافريقي ، هي مشكلة ملحة ورئيسية نواجهها ، ولكنها ليست المشكلة الوحيدة .

أود أن أؤكد أمام هذه الجمعية ان الشعوب الافريقية ، تود ان تبدد تلك الصورة ، التي تصور القارة الافريقية بأنها مجرد مصدر غني للمواد الأولية ، وليست أكثر من ذلك . انها ليست الأرض الخصبة للمناورات من القوى الخارجية ، وقد آينسا العزم بعدم السماح بحدوث مثل هذه المناورات . وتدعو افريقيا جميع الدول بأن ترفع ايديها بعيدا عنها ، وان تترك الافريقيين يحلون مشاكلهم بأنفسهم ان المساعدات الموضوعية والمعقولة للدول ذات النوايا الحسنة للمساعدة في حل هذه المشاكل ، ينبغي الا تغفل ، شريطة الا تكون هناك دوافع خبيثة وراءها .

اننا في افريقيا في حاجة ماسة للتكنولوجيا ورأس المال والمعرفة . اننا نرحب بنقل التكنولوجيا ، ولكننا لن نتسامح بالتدخل في قارتنا عن طريق النزاعات والتنافس ، وهي كلها أمور غريبة على ثقافتنا وطريقة حياتنا . ان مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية تقتضي ان تبذل افريقيا بأسرها جهدا دويا ومتضافرا . ان تحدينا الأعظم هو الحفاظ على الوحدة الافريقية ودعم استقلالنا .

انتقل الآن الى منطقة بعيدة نسبيا عن موريشيوس . ان القضية الآن على أية حال هي قريبة من قلب كل مواطن في موريشيوس . ان منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد لشعب فلسطين ، تحظى بتأييدنا ونا تحفظ . ان تأييدنا للقضية الفلسطينية هو تأييد تام وكامل . اننا نعتقد ان السلم في الشرق الاوسط سوف يظل سرايا الى حين تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني . لقد درست موريشيوس مقترحات السلم المختلفة بكل اهتمام ، وهي على استعداد لمواصلة أية خطوة للسلم تقدم وتحظى بقبول منظمة التحرير الفلسطينية .

ندعو جميع اولئك الذين يستطيعون ممارسة ضغط على اسرائيل ، بأن يفعلوا ذلك ، حتى توقف عدوانها ضد شعبي لبنان وفلسطين . لقد تعرضت احتمالات السلم في المنطقة الى نكسة قاسية ، بسبب غزو اسرائيل للبنان ، وذلك القتل العمد المروع للمدنيين الأبرياء في بيروت .

ان حرب الاشقاء بين العراق وايران تدور رحاها ، ما يصادف هوى لدى اولئك الذين يودون رؤية العالم الثالث في حالة من الاضطرابات المستمرة والتخلف . نحن ندعو هاتين الدولتين بأن تتخلصا من عداواتهما ، وان تضعا حدا للدمار والموت اللذين يتعرض لهما شعبا ايران والعراق .

نتيجة للحرب الدائرة بينهما . لقد أدت هذه الحرب الى تأجيل مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز . ويأتي هذا التأجيل في وقت تواجه فيه الحركة ، مشاكل تتطلب حلولا عاجلة . ان افغانستان وهي دولة عضو في الحركة تجد نفسها تحت الاحتلال الاجنبي للعام الثالث . فمن المحتم أن تنسحب القوات الاجنبية من افغانستان ، وان تتوقف جميع أنواع التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية ، وأن تستعيد هذه الدولة وضعها غير المنحاز .

ان النزاعات وعدم المساواة والظلم على الساحة الدولية يمكن ان تفت في عضدنا بسهولة ، نظرا لهذا الوضع المؤسف في العالم . ولكن لا يمكن ان نسمح لأنفسنا بأن نشعر بالاحباط ، لأن هذا يمكن ان يكون بمثابة تخلينا عن مسؤولياتنا نحو اولادنا ونحو الاجيال القادمة . ومن النواحي الهامة في العقيدة الاشتراكية لحكومة بلادي ، هو ايمانها بالخير الكامن في الانسان ، فالانسان يحارب قوى الشر والظلام ، وهو على يقين من انه مهما طالت ومهما صعبت هذه الحرب ، فان الخير لا يبد وان ينتصر على الشر .

انني أعتقد ان ميثاق الأمم المتحدة هو التجسيد المحدد واللموس لأحد الأمثلة التي نجد فيها أن الخير قد انتصر على رياح التفرقة العاتية . ان الميثاق هو معيارنا الذي نقيس به أعمال الأمم . وانني أؤكد لكم ان أعمال حكومة بلادي تستلهم الميثاق .

لقد واجه العالم باستمرار أزمة تلو الأخرى ، ولكن أزمة اليوم أشد عمقا وأبعد مدى . ما من أمة مفكرة وحساسة وعاقلة يمكن ان تقف صامتا . ولكن لا يكفي ان نتحدث . بل ينبغي ان نتحمس عند ما تلوح المناسبة ، ولكن قبل كل شيء ، ينبغي ان نعمل ، فالفرصة الآن سانحة للعمل . بالنيابة عن شعب موريشيوس وعن حكومته المنتخبة حديثا ، فانني اتعهد باستمرار تأييدنا الذي لا يتزعزع للأمم المتحدة ، وباحترام ميثاقها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن الداخلي ، ووزير دور الاصلاح في موريشيوس على البيان الهام الذي تفضل به الآن .

اصطحب سعادة الاونرابل انيرود جوغناوث ، رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع والأمن الداخلي ، ووزير دور الاصلاح في موريشيوس من المنصة .

السيد وايتمان (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد حكومة غرينادا الثورية الشعبية أن يشارك جميع الوفود في الاعراب عن تهنئه وتمنياته الطيبة للسفير اميرى هولواى لانتخابه لرئاسة هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان نجاح هذه الدورة سيقاس بمدى قدرتها على الرجوع بنا الى طرق الاخوة والتفاهم الدولي والسلم . وان الخبرة ، والحكمة ، والمهارات الدبلوماسية لمن يوجه مداولات الجمعية ، ستشكل عاملا حاسما في تحقيق أى قدر من النجاح . ان انتخاب السفير هولواى بالا جماع لا يعد فقط اشارة مستحقة لمواهبه المعروفة بوصفه دبلوماسيا ، بل انه ايضا اعتراف من المجتمع الدولي بالاسهام القيم لبلاده ، جمهورية هنغاريا الاشتراكية ، في خدمة السلام ، والعدل ، والتقدم الاجتماعي . ونحن على ثقة من ان سجله البارز يوهله تماما لتحديات وظيفته .

يود وفد بلادى ايضا أن يعرب عن عميق تقديره لسلف السفير هولواى ، سعادة السيد عصمت كتاني مثل العراق ، الذى واجه المطالب اليومية لمنصبه بشجاعة ، وانصاف ، ودبلوماسية هادئة وفعالة .

وينتهز وفد بلادى هذه الفرصة ليقدم كلمة تحية خاصة الى سعادة السيد خافيير بيريزدى كوبيار الأمين العام بمناسبة انعقاد أول دورة عادية للجمعية العامة منذ أن تقلد منصبه . ان تبنوا السيد بيريزدى كوبيار لهذا المنصب البارز كان ، وسبقى دائما ، مصدر فخر وارتياح عظيمين لنا شعوب هذا الجزء من العالم الثالث ، الذى أسماه جوزى مارتى ، السياسي الشهير ، والعالم والمناضل من أجل الحرية " امريكتنا " . فبعد بضعة شهور من ممارسته لمهام وظيفته ، من اللائق ان نحيط علما بجهوده التي لا تكل في دعم قضية السلم ، وأهداف الأمم المتحدة : لهذا ، فاننا نقدم تقديرنا العميق الى الأمين العام .

تعقد هذه الدورة في مرحلة حرجة من تاريخ كوكبنا وتاريخ البشرية . فهناك الآن مخاطر نابعة عن مرض اقتصادى دولي متأصل ، مع سحب تنذر بالعاصفة نتيجة لسباق التسلح الخطير ، وفوق كل ذلك ، القسوة ، وتحجر المشاعر الناشئين عن ظلم الانسان لأخيه الانسان ولجاره ، مما يهدد باحتواء العالم والقضاء علينا وعلى حضارتنا الصارخة . فنذ عام واحد فقط ، وفي بيانى أمام هذه الجمعية أعبت عن الأسف - كما فعلت وفود أخرى - ازاء الوضع المفرغ للعلاقات الدولية ، واليوم بعد ١٢ شهرا . تنعقد هذه الدورة السابعة والثلاثين ، والوضع العالمي يزداد خطرا بشكل لم يسبق له مثيل .

لقد أصبحت الأمم المتحدة اليوم ، وبأشكال عديدة ، أمل الانسانى في البقاء ، والتقدم الاجتماعى . وينبغي الا تكون هذه المنظمة الطريق الى السلام والتعجيل به فقط ، بل يجب أن تعلق على ذلك ، وتعلن عن عهد جديد للتنظيم الاقتصادى العالمى للموارد ، يسمح للفقراء والضعفاء بالعيش ، لا بمجرد الوجود . وعلاوة على ذلك ، فان هذه المنظمة بفضل المثل المتجسدة فى ميثاقها ، والمفهوم النبيل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى تذهب اليه وكالاتها المتخصصة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، فانها تهيئ سبيل الارشاد لكل سلطة سياسية ممثلة في هذه القاعة ، على حدة ، كما تناشد جوانب من السياسة الداخلية لكل دولة عضو .

ونحن في غرينادا لا ندرك فقط ، من تجاربنا ، مدى أهمية اعلان حقوق الانسان وحقوق المجتمع ، لأن هذه الحقوق هي نتاج للحكمة الجماعية لمثلي الانسانى المجتمعين هنا ، ولكننا ندرك أيضا التطور داخل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، لتفضيل تنمية تتجه نحو الوفاء باحتياجات الشعوب وآمالها . والواقع ان العملية السياسية الثورية الكاملة ، التى كللت بالنصر في اذار/مارس ١٩٧٩ ، تركز على مثل هذه المبادئ ، كما ان النموذج الانمائى الذى نتبعه يقوم على أساس برامج وأنشطة تتجه الى خدمة الشعب . ان الانجازات الداخلية للحكومة الثورية في ثلاث سنوات ونصف شاهد على صحة هذه الحقيقة .

نحن نقوم بتجربة تقوم على المشاركة الشعبية العامة ، حيث نجد المواطنين في دوائرهم ، ومنذ وبهم على المستوى المحلى والوطنى يبحثون ويتناقشون ويخرجون بمقترحاتهم على كل جوانب سياسة الحكومة بما في ذلك الميزانية الوطنية .

وهناك حرية التعبير لكل الشعب ، التي تقوم على أساس قانون يضمن ملكية وسائل الاعلام والرقابة عليها بطريقة ديمقراطية .

لقد قطعنا خطوات سريعة لضمان الممارسة العملية لايجاد فرصة عمل لكل من هو قادر على العمل وراغب فيه من الرجال والنساء .

كذلك فاننا نتحرك نحو نقطة يمكن منها لغرينادا ان تهيئ الخدمات الصحية المجانية الكافية ، والسفهاء الكافي ، والمسكن اللائق لكل مواطنيها ، وتوفير وسائل الراحة الاساسية للمعيشة الحديثة للجميع .

هناك تعليم مجاني حتى المرحلة الثانوية ، والحملة الوطنية للتعليم ، وبرامج تعليم الكبار تستهدف فان نحو الامية ، ورفع مستويات التعليم لكل عامل وفلاح الى مستوى المرحلة السادسة بحلول عام ١٩٩٠ ، وذلك وفقا للأهداف والبرامج التي وضعتها اليونسكو .

وهكذا يستمر النضال ، لتغيير المجتمع وتحسين نوعية الحياة غير الكافية وغير المقبولة ، وتحقيق التنمية المادية والروحية والعدل الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعب .

ان النهج الذي نتبعه في علاقاتنا مع العالم من حولنا يجسد توجيهها يتمشى مع تفضيلنا السياسي لهياكل ديمقراطية حقيقية ومع اتجاهات القاعدة الشعبية نحو التنمية .

وبينما نستهدف ، بالروح الحققة لأسرة الأمم المتحدة ، بناء علاقات طبيعية بين الدول مع جميع الشعوب فان بعض الدعائم الأساسية لصرح علاقاتنا الأجنبية تظل على النحو التالي :
 عدم الانحياز ، ومناهضة الامبريالية وحسن الجوار . النضال من أجل السلم والأمن العالميين -
 التصميم على تأييد نضال الذين حرموا حقهم السيادي في أن يختاروا بحرية طريق تنميتهم ، والدعم الكامل للمطالبات بمؤسسات مالية دولية تقوم على هياكل تنطوي على المزيد من الديمقراطية ، وتنظيم عادل منصف للنظام الاقتصادي العالمي .

ان غرينادا تدرك أن عدم توفر هذه العناصر في العلاقات الدولية يعوق نمونا ، وان معدل التقدم في أمتنا الصغيرة الجزرية ، مثل أم العالم الثالث الأخرى ذات النواحي غير المواتية ، سوف يقيد بشكل حاد ان لم يتم احلال السلم ويتوفر جو من الطمأنينة والانفراج . وبالإضافة الى الاعتبارات السياسية والاخلاقية القوية ، فان تنميتنا ستتأثر سلبيا الى حد ما اذا حرم شعبا ناميبيا وفلسطين من فرصتهما في اطلاق طاقتهما ومواردهما المتاحة في السبيل المشترك ، لتعاون الجنوب مع الجنوب ؛ وستظل التنمية حلما لغرينادا ما لم يتم التوصل الى وسيلة لبدء عهد جديد من تنظيم العلاقات بين أسعار سلعنا الأساسية والسلع التي نستوردها .

ان مشاكل غرينادا تعكس الوضع الراهن للموقف الاقتصادي الدولي . وفي المقام الأول نجد ان المديونية المتزايدة للبلدان النامية لا تحتاج الى المزيد من التأكيد عليها . فالمستويات الحالية لهذا الدين علاوة على الاتجاهات الأخيرة في شروط التجارة وأسعار الفائدة الدولية قد أصبحت كابوسا جاثما على صدر الكثير من البلدان في العالم النامي . وعلى سبيل المثال نجد أن أسعار شراء الكاكو ، وهو أحد صادرات غرينادا الأساسية ، هي نصف ما كانت عليه منذ عامين .

وفي حالات كثيرة فان بلدان العالم الثالث ، ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية الصغيرة ، تبذل محاولات ، حتى عن طريق زيادة الاستدانة الخارجية ، لتغطية العجز في حساباتها الخارجية والمناجم جزئيا عن التضخم المستورد ، وارتفاع تكاليف الطاقة وانفتاح اقتصادها . ان هذه المشكلة المتعلقة بزيادة المديونية الخارجية تزداد سوءا بسبب زيادة الحماية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو . وهذه الاتجاهات الحمائية تزداد شدة بمرور الأيام - كما اتضح ذلك في الكفاح الذي اضطر العالم الثالث ان يخوضه في المفاوضات الخاصة بالاتفاق الثالث للألياف

في كانون الأول/ديسمبر الماضي . ونرى ان تكافل طبيعة الاقتصاد العالمي تتطلب فتح الأسواق من جانب العالم المتقدم لصادرات العالم النامي . ان التعريفات التي تسبب الخطر ، والاعانات التي تنتهك مبدأ التقسيم الدولي للعمل ، وقيود الحصص المفروضة على الكثير من السلع بما في ذلك السكر ، ينبغي ازالتها .

وثمة مشكلة كبيرة أخرى هي قوة وسيطرة المؤسسات عبر الوطنية على اقتصادات البلدان النامية ، وهذا جزء من التركة الموروثة عن الاستعمار الجديد في البلدان النامية منذ سنوات الاستعمار والسيطرة الامبريالية .

وفي اطار هذا النظام الاقتصادي الدولي غير العادل فان حكومة بلادي ترى أن هناك حاجة لاستئناف المفاوضات العالمية . وحكومة بلادي مقتنعة بأنه يتيسر فقط من خلال اعتماد مبرر لاقتراحات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وضع اطار مبدئي لحل هذه المشاكل المعقدة التي تؤثر على النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

وفي رأينا ان فشل المفاوضات العالمية حتى الآن انما ينبع من الموقف الصلب الذي اتخذته بعض البلدان المتقدمة النمو وخاصة بلد كبير منها . ان هذه البلدان تعارض بحزم في أية تفهيمات هيكلية في النظام الاقتصادي الدولي غير المنصف الحالي . وهي على استعداد فقط للسماح باصلاحات هامشية تدمج تدريجيا بعض البلدان المنتخبة التي تم اختيارها على أساس اعتبارات سياسية . وان استمرار المقاومة للمفاوضات من جانب بعض البلدان المتقدمة هو استراتيجية من شأنها ترسيخ التبعية الاقتصادية وزيادتها في العالم النامي . ووفد بلادي يردد دعوة مؤتمر نيودلهي لمجموعة ال ٧٧ بأن تظل ثابتة فيما يتعلق باتفاقها على الأهداف الأساسية للمفاوضات العالمية .

وفي هذا الصدد ، هناك عدد من البلدان قد حققت مستوى المساعدة الاقتصادية للعالم النامي الذي تهدف اليه الأمم المتحدة أو اقترهت منه . ونحن نرحب بذلك ونشعر بتشجيع خاص ازاءه وقد اطلع صدورنا ايضا قرار الحكومة الفرنسية الأخير بزيادة حجم مساعدتها للعالم النامي رغم الأزمة الاقتصادية العالمية ، وبدءاً من عام ١٩٨٣ فانها ستوسع برنامج المساعدة الانمائية ليشمل للمرة الاولى بلدان الكاريبي .

ينبغي أن يكون أحد أهداف المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد اصلاح اثنتين من أهم المؤسسات النقدية بالنسبة للعالم النامي وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ولكي تتمكن هاتان المؤسساتان من تقديم تدفقات مالية أكبر وأكثر فعالية لا بد الى التغيير في مضمون برامجهما وحجم موارد الصندوق المتاحة في ظل سياسات الحصص الحالية التي تطبق بشكل عام على اقتصادات البلدان الصغيرة الجزرية غير الساحلية . وهناك حاجة عاجلة الى اجراء الصندوق لاعادة التقييم وتشكيل الهياكل في ثلاثة مجالات رئيسية : السيولة ودعم موازين المدفوعات ؛ ومؤشرات المشروطينية وطبيعة وتدرج التعديل في كل من المدينين القصير والمتوسط .

وبالنسبة لموضوع اصلاح البنك الدولي ، فان الحكومة الشعبية الثورية قد أحاطت علمًا بالعديد من جوانب عطيات البنك التي أجريت فيها اصلاحات او التي يجري اصلاحها ومع ذلك فان هناك جانبًا هامًا في اصلاح البنك الدولي لم يتم اتخاذ أي تصرف فيه . وهو الرغبة في توفر الانصاف في المعايير وآليات التخصيص من قبل البنك الدولي والمساعدة الانمائية للبلدان النامية والكفاية فسي صرف هذه المساعدة . ان توصيات لجنة براندت في هذا الصدد قد بينت أن التركيز الحالي للموظفين - حيث نجد أن ٩٥ في المائة منهم يعملون في المقر الرئيسي بواشنطن ، يميل الى جعل البنك الدولي بعيدا عن المشاكل والمواقف في البلدان المقترضة . وبالإضافة الى ذلك فان مواد اتفاق البنك نصت مسبقا على أن تكون هناك لا مركزية في أنشطته ، ولكن هذا لم يحدث حتى الان . وهذه اللامركزية من بين جملة أمور ، كان من الممكن ان تساعد البنك على اجتذاب عدد أكبر من الموظفين من البلدان النامية والاحتفاظ بهم .

ان الحكومة الشعبية الثورية مقتنعة تماما بأنه فقط من خلال اصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، علاوة على الخطوط التي ذكرتها آنفا ، سوف يمكن من مساعدة البلدان النامية بما في ذلك البلدان الجزرية وغير الساحلية الصغيرة في نضالها للتغلب على المديونية الخارجية . وبغية لتوفير الاستقرار والنمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية ولتأمين نقل التقنية الملائمة بشكل ناجح ، لا بد من زيادة المستوى الحالي للمساعدة الانمائية بشكل كبير . ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد اصلاحهما . والواقع ان اقتصادات بعض البلدان النامية مهددة بالانهيار الكامل ما لم تتوفر تدفقات أكبر للمساعدة الانمائية .

وفي رأينا أن اتفاقية قانون البحار يمكن أن تشكل حافزا للسلم ، بالقضاء على النزاعات المحتملة بين الدول المتجاورة . ونحن ننظر إليها أيضا على أساس أنها تهيئ فرصة نرحب بها للتنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد البحرية .

ولذلك ، يسعد وفد بلادى ان الاتفاقية قد اعتمدت وسوف نوقع عليها في المستقبل القريب . وفيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب ، تدرك الحكومة الشعبية الثورية في غرينادا انه رغم هذه الامكانية ، كان التقدم بطيئا . بيد أن هذا ليس مدهشا نظرا لطابع الاعتماد الذي تتسم به العلاقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . فهناك حاجة ماسة مثلا ، لمعالجة مشكلة النقل الجوي وتسهيلات النقل البحري الضرورية لتحقيق أهداف التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب .

وفي عام ١٩٨١ في مؤتمر كاراكاس بدأ بالفعل وضع تعريف لمفاهيم ذات صلة وتدابير تشغيلية بما في ذلك خلق اطار مؤسسي ما يسمح للبلدان النامية بأن تنفذ برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية بدنامية أكبر مما كان عليه في الماضي . ويمكن من خلال المتابعة الملائمة تحقيق هذا الهدف .

وحتى عندما نرى جزءا كبيرا من المجتمع الدولي يستمر في المعاناة من الأزمة الاقتصادية المثيرة للضعف ، فاننا نجد أن العالم النامي يحرم من موارده عن طريق تبيد امواله في الأسلحة المتطورة التي تهدد بانقراض البشرية .

خلال الأعوام الماضية اضطرت الانسانية الى أن تستمع الى وصف خطير لانتاج كميات متزايدة من الأسلحة الرهيبة . وفي خضم هذا اليأس تجلت صور لغناء الانسانية . وفي هذا السباق المخيف ، تناشد غرينادا الدول الحائزة للأسلحة النووية عكس الاتجاه الحالي لانتشار الأسلحة النووية ، والبسء في عملية رقابة ذات مغزى على الأسلحة ، وخفض التسلح .

ولا ترى غرينادا أي منطق في مفهوم الضربة النووية الاولى أو الحرب النووية المحدودة . ان مثل هذه الصياغات متناقضة جذريا ، ان لم تكن مندفة ، وتوحي برغبة الدول النووية في تجربة لعبها النووية . ولذلك ، تحيي غرينادا المبادرة التي تعهد فيها الاتحاد السوفياتي ، في الدورة الاستثنائية الثانية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، بالألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية .

ونحن ندرك الأثر الايجابي لهذا الالتزام ، وندعو جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الى استجابة بشكل مماثل لصالح الحفاظ على السلم العالمي . ومرة أخرى ، تطالب غرينادا بالتصديق الكامل على اتفاقات سولت ٢ . وتلتزم التزاما راسخا بعملية تخفيف التوتر الدولي وتعزيز السلم العالمي ونزع السلاح . ونتيجة لذلك ، سوف تهيد غرينادا أى مقترح جدى من أى طرف ، يستهدف انهاء سباق التسلح وتحقيق السلم العالمي والتقدم الاجتماعي .

شهد العالم مؤخرا أبشع جريمة لآبادة الجنس منذ عصر النازية . ان هذا العمل المخزى من أعمال القسوة هو نتيجة مباشرة للتزويد غير المسؤول لاسرائيل الصهيونية بالسلاح . ان نطساق الدعم الاقتصادي والعسكري الذى تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل لا يمكن انكاره . ومنذ حزيران / يونيه من هذا العام كان اقليم لبنان ذو السيادة مختبرا لجميع أنواع الأسلحة الأمريكية والاسرائيلية التى أودت بحياة الاف اللبنانيين ودمرت المدن والقرى . وعندما شهد العالم هذا العمل الحقير للمذابح الجماعية والنهب ، أبدى استياءه الشديد ازاء عدم تحمل الولايات المتحدة لمسؤوليتها الدولية واخفاقها في كبح جماح حليفها الصهيونية . وفي ايجاز ، اندمجت الدولتان في كيان واحد في عملية ما يسمى " التحالف الاستراتيجي " .

ويطبيعة الحال ، فان مذبحه المئات من الابرياء واللاجئين الفلسطينيين العزل في فراشهم يعد جزءا لا يتجزأ من ذلك المخطط ، ولا يمكن أن ينفصل عنه . وفي هذا الصدد ، تشاطر غرينادا في صيحة الاستياء الدولية ضد هذه المذبحة . واننا ندين اسرائيل بكل قوة لغزوها للبنان وللموت والمعاناة اللذين سببتهما للشعبين اللبناني والفلسطيني .

وتعتقد غرينادا اعتقادا راسخا بأن سلامة اراضي لبنان وسيادته يجب احترامهما وتطالب بانسحاب قوات الاحتلال الصهيونية . ويحدونا أمل صادق في أن شعب لبنان سوف يتحرك صوب المصالحة الوطنية ويكرس طاقاته للمهمة الشريفة باعادة البناء الوطني . ومن ثم ، تدعو غرينادا المجتمع الدولي الى تقديم كل المساعدة الممكنة لشعب لبنان في هذا الوقت الحرج .

من المعروف ان نزاع الشرق الأوسط قد نشأ نتيجة طرد الشعب الفلسطيني من دياره . ولذلك فان موقف النزاع في هذه المنطقة يمكن حسمه فقط من خلال تسوية القضية الفلسطينية ، ان غرينادا تحث على تسوية سريعة لهذه المسألة وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

ونحن ندرك الأهمية الكبرى لمقترحات السلم التي طرحت من جانب جامعة الدول العربية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وتمثل هذه المقترحات أساسا معقولا لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، وتفخر غرينادا ان تقدم لها الدعم الكامل . وفي نفس الوقت ، لا يمكن ان تقبل غرينادا المقترحات التي قدمها رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة لأنه لا يقدم أى حل للمسألة الرئيسية الخاصة بانشاء دولة فلسطين مستقلة . وتسعى هذه الخطة ايضا الى أن تجعل دور منظمة التحرير الفلسطينية هامشيا بل وتلغيه ان أمكن ، ولهذا فانها ليست عملية . ومن الواضح انها تتسم بقصر النصر .

اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولسوء الحظ ، فان اسرائيل ومناصرها القوى لا يحترمان هذا القرار . ومع ذلك لا بد أن يتضح الآن لهذه القوى أن طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وتشريدها في أرجاء العالم العربي لا يرقى أبدا الى حد الهزيمة . وفي الواقع ، نجد أن دماء الشهداء الفلسطينيين والوطنيين تمثل مخصبا ينفذ قضيتهم العادلة .

وترغب غرينادا في أن تؤكد من جديد تضامنها القاطع مع منظمة التحرير الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني وتدين بعنف تلك الفظائع التي ارتكبت ضد هذا الشعب . ونحن نرفض أيضا السياسات التوسعية القمعية المتبعة من جانب نظام بينغن وشارون في الاراضي المحتلة . تستمر الحرب في منطقة الخليج بشكل يغير كثيرا بشعوب ذلك الجزء من العالم ويهيج الاستعمار كثيرا . اننا ندعو العراق وايران الى وقف الأعمال العدائية ، وأن تسويا الخلاف بينهما بالوسائل السلمية وبذلك توجهها موارد هما لاعادة البناء الوطني .

ومن المعروف ان سكان جمهورية كمبوتشيا الشعبية يشكلون مجتمعا جديدا من خلال هياكل ديمقراطية مختلفة . ونحن نرفض كلية ما يسمى " بحكومة الائتلاف الكمبوتشي في المنفى " تدعمها الامبريالية كمحاولة مكشوفة لتغطية الايدي الملوثة بالدماء لعصابة بول بوت ولاضفاء الشرعية على أنشطتها المناوئة للثورة . وتكرر غرينادا دعما لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولا يزال الموقف في شبه جزيرة كوريا يشكل تهديدا للسلم العالمي . ان غرينادا تحت على سرعة اعادة توحيد كوريا ونطالب كذلك بانسحاب جميع القوات العسكرية الاجنبية من شبه الجزيرة .

وتأمل غرينادا في تحقيق تسوية سياسية ذات مغزى في قبرص دون أى إبطاء ، بحيث يمكن استعادة سيادة وسلامة أراضي هذا البلد ، واحترامها .
وبالمثل ، فاننا نؤيد حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية .
ومن الواضح ان بعض أعضاء ما يسمى بفريق الاتصال في ناميبيا قد فقدوا كل الاتصال بالواقع ، ولجأوا الى مخططات بهدف اعاقة المفاوضات المتعلقة باستقلال ناميبيا .
ان تلك الوسيلة الانتخابية الفريدة الخاصة بصوتين لكل رجل كما أوضح ذلك فريق الاتصال ،
انما تعادى مصالح سوابق وقد رفضتها دول المواجهة - ان التدخل غير الملائم في عملية التفاوض
من جانب الولايات المتحدة من خلال طلبها غير المناسب بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط
مسبق لمنح الاستقلال لناميبيا مسؤول الى حد كبير عن الجمود الحالي . ان موقف الولايات المتحدة
لا يتماشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) للأمم المتحدة ، وينطوي على محاولة للتدخل في الشؤون
الداخلية لأنغولا .

وبالإضافة الى هذا ، فان جنوب افريقيا ، كانت تعد سرا لتغيير دستور ناميبيا الداخلي ونظامها الادارى ، وذلك في محاولة لاضعاف التأييد الذى تلقاه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " ، ولتاخير منح الاستقلال لناميبيا ، وذلك بتجاهلها المطالب الخاصة باجراء انتخابات تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة . وان الغارات الغادرة على أنغولا عند هذه المرحلة من المفاوضات التى تدور حول نقط حساسة ، ينبغى ان تفسر فى هذا الاطار أيضا .

تؤكد غرينادا دعمها الثابت لمنظمة سوابو ، وتؤكد على حق ناميبيا غير القابل للتصرف فى تقرير المصير والاستقلال التام ، وبالإضافة الى ذلك تدعو غرينادا الامم المتحدة لاتخاذ اجراء سريع لتحقيق الاستقلال لناميبيا ، ما دام أصبح واضحا ان المفاوضات لا تزال متوقفة . يتميز الموقف فى الجنوب الافريقي باصرار جنوب افريقيا على زعزعة الاستقرار فى دول المنطقة من خلال الضغط الاقتصادى ، والتخريب ، والتدخل العسكرى المباشر ، وتسيبى المرتزقة . وتؤكد تجارب الدول مثل موزامبيق وأنغولا وزمبابوى وزامبيا وبوتسوانا وليسوتو وسيشيل ، هذه الحقيقة . وان غرينادا تدعو دول الجنوب الافريقي لأن تدعم أجهزة مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي . وفى الوقت ذاته تشجب بقوة الهجمات المتكررة التى تشنها جنوب افريقيا على هذه الدول ، ودعمها لمجموعات الشغب والعصابات ، كما تشجب سياستها الخاصة بزعزعة الاستقرار الاقتصادى .

وفى جنوب افريقيا نفسها ، فان نظام الفصل العنصرى البغيض ، قد أصبح اكثر تسلحا ، كما أصبح - دون شك - محصنا بشدة تحسبا للوقت المناسب . أن اخوتنا واخواتنا من السود يلق بهم فى المعسكرات ، وتدفع للعمال السود أجور زهيدة فى مقابل العمل الشاق لساعات طويلة ، وقد منعت وجرمت اتحادات العمال الخاصة بهم ، ويعامل قادتهم المخلصون معاملة الحيوانات . وبينما نسمع العظات عن حقوق اتحادات العمال ، واهمية منح الديمقراطية للعمال ، فان مظالم جنوب افريقيا لا يشار اليها ابدا . ان المؤتمر الوطنى الافريقي ، اذ يواجهه هذا الموقف الصعب ، يواصل دوره الطليعى من اجل تحرير المقهورين فى جنوب افريقيا ، وتتعهد غرينادا بمواصلة دعمها للمؤتمر الوطنى الافريقي ، ولاخوتنا واخواتنا فى جنوب افريقيا ، فى كفاحهم من اجل حقوق الانسان وحكم الاغلبية .

لقد تطور موضوع الصحراء الغربية تطورا مؤسفا في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، بشكل يهدد مستقبلها وتحث غرينادا اخوتها واخواتها الافارقة العمل على حل النزاع القائم حول الصحراء الغربية بصفة عاجلة . ونؤكد من جديد تاييدنا لجبهة البوليساريو ولحكومة وشعب الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في كفاحهما العادل من اجل تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة .

لقد اعطت شعوب العالم الثالث في طموحها للسلم والاستقرار شعبية متزايدة لمفهوم مناطق السلم الاقليمية . وجنبا الى جنب مع نضالنا في منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى ، فان اخوتنا في الدول المطلة على المحيط الهندي قد طالبوا باعتبار منطقتهم منطقة سلم . ان غرينادا ، اذ تدرك التكتيكات الداعية للحرب من قبل بعض العناصر الامبريالية في هذا الجزء من العالم . فانها تؤيد الجهود الصبورة لحكومات وشعوب موزامبيق ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والهند ، واليمن الديمقراطية ، وموريشيوس ، ومدغشقر ، وسيشل ، في هذا الاتجاه . اننا نؤيد تاييدا كاملا مطلبها المشترك من اجل انسحاب القوات الاجنبية من المحيط الهندي ، وعدم انتاج ووزع الأسلحة النووية والاسلحة الاخرى ذات الدمار الشامل في هذه المنطقة ، ووقف المناورات العسكرية من قبل حلفاء جنوب افريقيا واسرائيل ، وحق الدول فسي التحرر من كل تهديد بالغزو من قبل المرتزقة .

ان المسألة المثيرة الخاصة بانشطة المرتزقة لاتزال تهدد السلم والاستقرار لعديد من البلدان الفقيرة والنامية ، وذلك كما وضح من المحاولات الاخيرة للمرتزقة الذين تؤيدهم الامبريالية للاطاحة بحكومة سيشيل ، وبالرغم من محاولات محدودة قامت بها بعض البلدان لمعالجة هذه المشكلة على المستوى الوطني ، فان المجتمع الدولي يفتقر الى اداة فعالة وشاملة لهذا الغرض .

ان غرينادا ، وبلدانا اخرى في نصف الكرة هذا على وعي خاص بتلك المشكلة ، اذ ان غزو المرتزقة الذي تؤيده بعض الدول الامبريالية امر واقع .

اننا نسجل مرة اخرى تاييدنا للجنة المخصصة التي انشئت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع مشروع اتفاقية دولية لمناهضة المرتزقة . ومع ذلك ،

فاننا نلاحظ عدم قدرة تلك اللجنة على استكمال المهمة المنوطة بها حتى الان . ونحن نحث - مرة أخرى - على الاسراع بعملها حتى يمكن اتخاذ تدابير فعّالة من اجل تجريم تجنيد المرتزقة وتدريبهم ، وتجميعهم ، والسماح لهم بالعبور ، وتمويلهم ، واستخدامهم . انه واحد من الامور الملحة .

وفي امريكا اللاتينية ، ومنطقة الكاريبي ، فان السياسة العسكرية التي تمارسها أكبر دولة في نصف الكرة ترمي الى معالجة جميع الموضوعات بالقوة الوحشية وبالقدرة الاقتصادية الغاشمة ، وايضا بتوجيه التهديدات الى كل من نيكاراغوا ، وكوبا ، وغرينادا . ان الحصار الاقتصادي المستمر والتهديدات العسكرية ضد كوبا ، والتهديدات المتزايدة ضد نيكاراغوا ، بما في ذلك تدريب واستخدام المرتزقة من قواعد في دول مجاورة ، ومحاولات زعزعة استقرار العملية الثورية في بلدنا غرينادا ، والانتهاك الصارخ غير المشروع لمجالنا الجوي ، كل هذه المظاهر العسكرية تشير الى انعدام التفهم من جانب الولايات المتحدة . اننا ندين ونشجب كل الجهود التي ترمي الى اتباع السياسات العسكرية وسياسات المواجهة في امريكا اللاتينية وفي منطقة الكاريبي .

وفيما يتعلق بما يطلق عليها مبادرة حوض الكاريبي ، فاننا نرى انها تمثل محاولة لبذر الشقاق بين بلدان المنطقة ، وبالتالي فرض الهيمنة عليها . ان البلد المانح يسعى من وراء ما يسميه هدايا الى جعل منطقة باكملها رهينة ، وذلك باضفاء مدلول يدعو للسخرية على التعدد المذهبي الذي اقرته الدول الاعضاء في المجتمع الكاريبي ومنظومة الأمم المتحدة ، وهذا يمثل منتهى الاستخفاف الذي ينظر به ذلك البلد الى عملية السيادة والاستقلال الخاصة بالبلدان النامية في المنطقة .

ان غرينادا تمضي في طريقها نحو التنمية ، وممارسة حقها السيادي في ايجاد الحلول الخاصة بها للمشاكل التي واجهت شعبها لعدة عقود . ولذلك ، فاننا نرفض التعطف المتغطرس من أولئك الذين يسعون الى الاملاء بدلا من المناقشة ، والى تصفية أولئك الذين يختلفون معهم في الرأي ، والى محاولة وضع شعوب ذات سيادة ومستقلة موضع الامتهان . اننا نصر على حق كل بلد غير القابل للتصرف ليكون سيد مصيره ، بغض النظر عن

حجمه ، وقد اثبتت الاحداث الاخيرة في غرب اوروبا بوضوح ان البلدان سوف تدافع عن حقها
السيادى في ان تعمل ، في أى مكان ، بما يحقق مصالحها في التنمية .
ان غرينادا ، اذ ترغب في السعي نحو مستوى أفضل من الحياة لشعبها ، واذ تهتم
بالتنمية التي لا تتجزا لمنطقة الكاريبي ، فانها تكرر مطالبتها بأن تعلن منطقة الكاريبي منطقة
سلم واستقلال وتنمية . لقد قبل هذا الاقتراح أولا في عام ١٩٧٩ في لقاء لابازا لمنظمة الدول
الامريكية ، وقد اعادت غرينادا مرة اخرى هذه المطالبة في الاجتماع السابع للجنة الدائمة
لوزراء خارجية المجتمع الكاريبي في شهر اذار/مارس من هذا العام . ان منطقة الكاريبي
ينبغي الا تكون منطقة عسكرية او منطقة توتر ومواجهة .
تتوجه غرينادا بندا قوى من اجل اجراء مفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ،
لحل مسألة جزر مالفيناس ، اذ لا يمكن التوصل الى حل مرض للمشكلة ، الا من خلال مفاوضات
حقيقية تحت رعاية الامم المتحدة .

ان القضية المحزنة لجزر الماليفيناس تعطينا درسا لا ينسى من دروس التاريخ على البلدان النامية أن تعيه جيدا . وفي التحليل الأخير ، فان مصالحننا تكمن في الاعتراف بوحدتنا التي تنبع من تنوعنا ، والاعتراف بحاجة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لانشاء أجهزة تتناول المشاكل الخاصة بنا .

تود غرينادا أن تؤكد من جديد أن أحد المبادئ الراسخة التي تقوم عليها سياستنا الخارجية هو مناهضة الاستعمار . ومن ثم ، فاننا نعلن مرة أخرى تأييدنا الذي لا يتزعزع لشعب بورتوريكو في نضاله العادل لتحقيق تقرير المصير والاستقلال . ونوجه نداء آخر من أجل القضاء على ذلك السرطان الاستعماري وازالته من منطقة الكاريبي . كما نعرب عن عميق قلقنا ازاء الاحداث التي وقعت في أمريكا الوسطى ، حيث نجد أن شرذمة من الأشخاص قد لقوا حتفهم أو أرغموا على الفرار من وطنهم بحثا عن السلام . وفي ضوء الدور الراهن الذي تلعبه اسرائيل في الساحة الدولية ، فاننا نعرب أيضا عن عميق قلقنا ازاء وجود المستشارين العسكريين في أمريكا الوسطى .

نود كذلك أن نعرب عن تضامننا الراسخ مع اخواننا وأخواتنا في شيلي الذين يقاومون في بطولة نظاما وحشيا وقد طرد الكثيرون منهم من ديارهم لكي يعانون من الهوان والضياع في المنفى .

وتود حكومتي أن تعرب عن تأييدها التام لشعب السلفادور المناضل . اننا على قناعة بأن العدالة والسلام سوف ينتصران في نهاية المطاف في هذه الدولة التي عانت طويلا . ونود أن نعلن مرة أخرى عن تأييدنا الذي لا يتزعزع لدولتي الكاريبي المستقلتين بليز وغيانا في تصميمهما للحفاظ على السلامة التامة لأراضيهما . وندعو كل الأطراف المعنية الى أن تلجأ الى التدابير التي حددها ميثاق الأمم المتحدة لاجاد حل سلمي لهذه النزاعات ، اذ أن أي نهج آخر لحل هذه النزاعات سوف يكون مأسويا عقيما .

ونؤكد من جديد تأييدنا التام لمطلب بوليفيا العادل لكي تستعيد وصولها الى البحر . ونحن ندرك أن تنمية هذا البلد تضارب درجة خطيرة نتيجة للافتقار الى مثل هذه التسهيلات . أنتقل الآن الى قضية ذات أهمية متزايدة على المسرح الدولي ، وتؤثر على بلدي بصورة مباشرة . انها مسألة تتعلق بالمشاكل الخاصة التي تعاني منها الجزر الصغيرة والبلدان

النامية الصغيرة غير الساحلية . وعلى مدى ثلاث سنوات ، اثنتان منها أمام هذا المحفل ، استرعت غرينادا ، مؤيدة بغيرها من هذه الفئة ، اهتمام المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الدول الأغنى والأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، للظروف الخاصة والمتطلبات التي ترتبط بظاهرة صغر الحجم . وان رئيس وزرائنا السيد موريس بيشوب ، في خطابه الى الدورة الرابعة والثلاثين في ١٩٧٩ ، دعا الى ان نعترف بصغر الحجم باعتباره بعدا جديدا في العلاقات الاقتصادية وحث على الادراك المتزايد للمصاعب والمعوقات الكامنة .

في العام الماضي ، في الدورة السادسة والثلاثين ، ذهبنا الى ما هو أبعد من ذلك . وان وفد بلادي ، من أجل شحذ همة المجتمع الدولي لبحث هذه القضايا ، قد سرد وعُدّ العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على صغر الحجم في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ووضع بالاضافة الى ذلك برنامجا مصغرا لتقديم المساعدات لهذه الدول .

وفي العام الماضي ايضا ، في اجتماعات رؤساء حكومات الكومنولث في استراليا والجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية في سانت لوسيا ، واصل بلدي نداءه للمجتمع الدولي من اجل بحث خاص لتلك المشاكل الانمائية المتميزة الخاصة بهذه المجموعة من البلدان ، الا وهي الدول الصغيرة .

وفي الآونة الأخيرة ، في اجتماعات لندن وتورونتو ولوزراء مالية الكومنولث والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على التوالي ، فان غرينادا وغيرها من الأعضاء في هذه المجموعة المتضررة ، أثارت مرة أخرى هذه القضية الهامة الملحة للغاية . وقد اتخذنا المبادرة ونحن مقتنعون تماما ، في ضوء الموقف الاقتصادي الدولي الراهن ، الذي أشرت اليه آنفا ، بأن هناك حاجة لعقد مؤتمر عمل خاص في ١٩٨٣ ، يضم الامم المتحدة ووكالاتها الانمائية والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية ، مثل البنك الدولي ، لبحث المشاكل الاقتصادية لهذه المجموعة من البلدان وأن يتقدم بتوصيات عملية لحلها . وقد يتمخض عن هذا المؤتمر برنامج عمل دولي بجدول محدد لتنفيذه . وعلى سبيل المثال ، موضوع الاعصارات وغيره من الكوارث الطبيعية التي كثيرا ما تخرب اقتصادات الدول الصغيرة بضربة واحدة . وكثيرا ما يستغرق وصول المعونة الدولية ، التي هي دائما موضع تقدير عظيم ، شهورا ومن ثم هناك حاجة الى مشروع غوث سريع

الانتشار والتعبئة لمثل هذه الطوارئ . ولهذا ، فاننا نهيب بجميع أشقائنا وشقيقاتنا فسي
الجزر الصغيرة والدول النامية غير الساحلية الصغيرة وكذلك بالمجتمع الدولي لتقديم العون
بشأن هذا الموضوع الحيوي ، اذ أن التحسن في موقفنا الاقتصادي يجب أن يكون له أثر
ايجابي على المجتمع العالمي بصورة أشمل .

في الختام ، يود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بالمبادئ السامية التي وردت في
ميثاق الامم المتحدة . وحتى ونحن نواجه تلك الأزمات في العلاقات الدولية ، فاننا ما نزال
نؤمن بأن منظومة الأمم المتحدة تشكل أقصى ضمان للسلم والأمن الدوليين . ومن جانبنا نود
مرة أخرى أن نعرب عن رغبتنا في الدخول في حوار على أي مستوى كان بغية دعم السلم
والتعاون الاقليميين ، ومن ثم نسهم في بناء عالم أكثر عدلا وسلاما .

السيد اجييد (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اجتمعنا سويا هنا ،

مثلا نفعل كل عام ، في أعلى جهاز لمنظومة الأمم المتحدة ، وهو الجمعية العامة ، لكي نفكر
سويا ونتبادل الآراء بشأن المشاكل الهامة التي تهتم المجتمع الدولي ككل وكل دولة على حدة .
أولا وقبل كل شيء ، أود أن أقوم بواجب سار للغاية ، بأن أقدم تهانينا الحارة الى
السيد هولاي ، باسم وفد جمهورية بنن الشعبية وان اعبر عن عظيم ارتياحنا لانتخابه لرئاسة
الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا .

اننا نعتبر انتخابكم بالا جماع تقديرا لجدارتكم العظيمة وصفاتكم الممتازة كسياسي بارز ودبلوماسي محنك ، وهو في نفس الوقت تعبير عن تقدير المجتمع الدولي لبلدكم ، جمهورية المجر الشعبية ، لمشاركتها الفعالة في عملنا المشترك من اجل السلم والتعاون بين جميع الأمم . ووفد بلادى مقتنع انه في ظل قيادتكم الحكيمة سوف تفضي مداولاتنا الى التوصل الى مقررات هامة من شأنها ان تسهم في اتخاذ اجراءات ملموسة من اجل اقرار نظام دولي جديد يركز على مبادئ العدالة ، والتعاون بين الشعوب ، ويهدف الى صيانة السلم والامن في العالم . ويود وفد بلادى ان يعبر كذلك عن تقديره العميق للطريقة التي قام بها سلفكم ، سعادة السيد عصمت كتاني ، نائب وزير خارجية العراق ، بتسيير اعمالنا بقدره وتفان ، خلال الدورة العادية الماضية ، وخلال الدورة الخاصة الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والدورة الاستثنائية الطارئة السابعة حول قضية فلسطين .

واسمحوا لنا كذلك ان نجدد للامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، تقدير بلدنا العميق للجهد الذي بذله في استنباط الطرق الكفيلة بزيادة فعالية عمل منظومة الأمم المتحدة ، لتمكينها من القيام بالكامل بمسئولياتها ، ازاء المشاكل الخطيرة التي تشغل العالم . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنحي العمل الذي استطاع ان يقوم به الامين العام ، بكل عزم وتصميم ، منذ انتخابه ، اخذا على عاتقه مهمة دقيقة هي جعل صوت الامم المتحدة مسموعا في خضم الانفعالات والمظالم بجميع اشكالها .

ان الوضع الدولي مقلق للغاية ، فالعالم يعاني من أزمة على كافة المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية . واننا نشعر بالعجز عندما نرى ، بالرغم من جهودنا ، ان القرارات والتوصيات التي توصلنا الى اتخاذها في نفس هذا المحفل لم تؤد الى الاثار المطلوبة فيما يتعلق بتسوية المشاكل الخطيرة التي أثارنا اهتمامنا ، والتي تواجهها الانسانية جمعاء .

هذا وان نفس المشاكل تبرز من جديد بحدة أكبر . فالاحداث الخطيرة التي هزت العالم مؤخرا ، والتي ما زالت قائمة ، تبين مدى تدور الوضع الدولي . بل اننا نشهد تصاعدا مفاجئا في حدة التوتر في المناطق الحساسة من العالم ، يتحدى المنطق والعقل . كما أن حدة الصراعات تتسارع نحو الانفجار وما يتبعه من عواقب لا يمكن تصورها .

ان مخاوفنا كبيرة ، ولا يمكن ان يكون الامر على غير ذلك النحو عند ما نرى أن بعض الدول تستخدم القوة بسهولة تثير الدهشة كوسيلة لتسوية المنازعات . وانتهاك القواعد والاتفاقيات الدولية ، تقوم هذه الدول الاستعمارية والامبريالية ، والتوسعية والعنصرية ، بشكل منهجي ، بممارسات غير سليمة ، وغير قانونية ، ولا اخلاقية . ان العدوان المسلح ، والتدخلات العسكرية ، واحتلال اراضي الغير ، واستخدام المرتزقة ، والتدخل المكشوف في الشؤون الداخلية لدول مستقلة أخرى قد أصبحت وسائل متميزة لفرض هيمنتها ، وتحقيق مصالحها الأنانية في السيطرة على حساب حقوق الشعوب الأخرى .

وباستثناء المشاكل المتعلقة بنزع السلاح العام والكامل ، والأزمات الدورية ، تتركز معظم المشاكل السياسية في افريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا . وليس جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، مثله مثل جدول أعمال الدورات السابقة ، الا انعكاسا لهذا الوضع . ولهذا فان وفد بلادى ، جمهورية بنن الشعبية ، يعتقد ان ما يسمى بالدول الفقيرة ، التي يؤدي النظام الاقتصادي الدولي الجائر الى زيادة فقرها كل يوم ، هي نفس الدول التي تتعرض لأبشع السياسات والتي تعتبر فيها الاوضاع التي لم تعد قائمة في نصف الكرة الشمالي ، ممارسات يومية مع ان شعوبها لا تبغي الا العيش في سلام وتفاهم مع غيرها من شعوب المجتمع الدولي التي تحترم فيها قواعد السلوك القويم . وفي افريقيا ، يجدر بنا ان نذكر من جديد بأهمية مشكلة ناميبيا ، والصحراء الغربية ، والفصل العنصرى . وليس في نيتنا أن نعود هنا الى جذور هذه القضايا ، وانما نود التذكير بأن الجهود التي تبذلها منظماتنا لجهاضها التحالف بين الدول القوية التي اعتمها مصالحها القصيرة الاجل ، على حساب العدالة وحماية المصالح الحيوية للشعوب الافريقية .

ان الوضع في الجنوب الافريقي لا يمكن تفسيره الا من خلال هذه المعطيات ، ولن نتردد في القول ان مفتاح حل مشكلة ناميبيا على سبيل المثال ، وكذلك مشكلة الفصل العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب افريقيا العنصرى ، انما هو في ايدي الدول الصديقة للعنصرين البيض في جنوب افريقيا . وفي نفس هذه المنطقة التي خمد فيها صوت العقل ، وانتهكت فيها قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وخصوصا قرار مجلس الامن ٤٣٥ / ١٩٧٨ ، من قبل مجموعة

من المجرمين والعنصريين المسيطرين على الحكم ، وحيث وجد السكان المضطهدون انفسهم مضطرين الى اللجوء الى الكفاح المسلح كأخرسهم في الجعبة . وأن الاوان للتخلفين من الاستعمارين والعنصريين في بريتوريا ان يقتنعوا بذلك . فلا يمكن أن يعم السلام والاستقرار والامن في الجنوب الافريقي ما لم تستعد ناميبيا استقلالها الحقيقي ، وقبل ان يتم القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري البغيض . وأن الأوان لعصابة بريتوريا أن تتخلى عن المناورات وأساليب الخداع التي تستخدمها كطريق سهل ، وأن تعود الى الطريق السدي يتمشى مع مجرى التاريخ ، وذلك بالاشتراك في عملية المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا .

وهذا هو السبب في ان بلادى ، جمهورية بنن ، تدعم وسوف تدعم شعب ناميبيا وقادته ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا برئاسة الأخ سام نجوما ، والاستقلال ، دون أية قيود سياسية او متعلقة بالاراضي .

ولنفس السبب فاننا نرفض بحزم الحجة القائلة بأن هناك ربطا بين وجود القوات الكومبية في جمهورية انغولا الشعبية ، وعملية تصفية الاستعمار في ناميبيا .

وبالمثل فان المناضلين في جنوب افريقيا ، الذين يكافحون من اجل اقرار المساواة والعدالة ، والقضاء الكامل على العنصرية في وطنهم قد حظوا دائما بدعم جمهورية بنن الشعبية ويستحقون دعما تزايديا من قبل منظماتنا . وفي هذا الشأن فان بلادى - جمهورية بنن الشعبية - قد ايدت دائما ، وسوف تستمر في ، طلب وقف عمليات القتل المنظمة للوطنيين في جنوب افريقيا ، واطلاق سراح نلسن مانديلا وجميع الوطنيين في جنوب افريقيا الذين اعتقلوا أو سجنوا من قبل عصابة بريتوريا لمجرد أنهم اعلنوا صراحة رفضهم لنظام للحكم يرتكز على التفرقة العنصرية ، ولأنهم عملوا بقوة لوضع حد لآفة هذا العصر الممثلة في الفصل العنصرى ، الذى شجبه وادانة المجتمع الدولي .

وفي دامة سياسة تعد تجسيدا للحماقة الانسانية ، فان الذين يمارسون الفصل العنصرى ، يحاولون أن يصدروا الى بلدان المنطقة العنف والمعاناة اللذين يمارسونهما كل يوم ضد شعوب اقاليم كثيرة لا تعد بالنسبة لهم الا بانتوستانات . وهناك دول أعضاء في هذه المنظمة تتعرض يوميا لاعتداء جنوب افريقيا ودون ما عقاب يوقع عليها . ان انغولا ، بوتسوانا ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وليسوتو ، وموزامبيق ، تحول جهودها عن مهامها الخاصة باعادة البناء الوطنى والتنمية ، لكي تدافع عن نفسها في مواجهة عدو وتموله وتحميه الامبريالية الدولية . وازاء هذه التصرفات غير المقبولة لجمهورية جنوب افريقيا المزعومة ، فان على منظماتنا أن تبذل جهودا اكبر حتى لا يتم تجاهل قراراتها بسخرية ، وتصبح دون جدوى . علينا أن ندين أعمال العدو وان وموجات زعزعة الاستقرار التى يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا ضد انغولا ودول خط المواجهة . كما ان علينا ، كذلك ، أن ندين استخدام المرتزقة الذين يعدون احدي آفات هذا العصر .

ان على المجتمع الدولي ان يظل حاسما في تأييده (لسوابو) في كفاحها العادل لتقرير المصير والتحرر الوطني ، واستقلال ناميبيا موحدة ومزدهرة . ان على مجلس الأمن ان يتخذ جميع التدابير اللازمة لكي يضمن احترام قراراته ومقرراته . وعليه ان يبحث فرض عقوبات شاملة في اطار الفصل السابع من الميثاق ، بما فيها حظر النفط ضد جنوب افريقيا ، لكي يدفعها الى الانصياع الى صوت العقل . ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يمثل اساس تسوية مشكلة ناميبيا ، واي معالجة اخرى لا بد لنا ان نرفضها .

وفي هذا الاطار نفسه فاننا نعبر عن اسفنا للشلل الذي اصاب اللجنة التي شكلها مجلس الامن وفقا للقرار ٤٢١ (١٩٧٧) ، والمكلفة بمراقبة الحظر الاجباري المفروض على شحنات الاسلحة الى جنوب افريقيا . ويأمل وفد بلادي في أن يتم التصديق على تقرير تلك اللجنة (الوثيقة S/14179) الذي تجرى مناقشته حاليا في المجلس ، بهدف تعزيز وسائل الرقابة على الحظر الالزامي على الاسلحة .

وبهذا الاصرار ذاته ، علينا أن نبحث الوضع في الصحراء الغربية ، الذي نشير اليه بأسف ، لأن الغزو الاستعماري هنا غزوا افريقي ، وليس من خارج افريقيا . لقد اتخذت الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية - قرارات جريئة تهدف الى تحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الشهيد . وتدين بلادي الموقف المتشدد ، وموقف رفض التعاون الصريح ، اللذين يعلن عنهما المعتدي ازاء أية مقترحات ببناءة تستهدف ايجاد حل للاحتلال غير المشروع لأراضي الغير ، ذلك الاحتلال الذي يهدد الأمن والسلام في المنطقة مع كل المخاطر المتزايدة لتدويل ذلك النزاع .

تؤيد بنن القضية العادلة للشعب الصحراوي ، وتدين بقوة تلك السياسة الاستعمارية التوسعية التي تصر على حرمان هذا الشعب البطل من ممارسة حقوقه الثابتة . وتؤكد بنن تضامنها مع الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في كفاحها البطولي ضد الاحتلال الأجنبي . وان الحرص على اقرار السلام في المنطقة يفرض على الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية والمملكة المغربية أن تبحثا دون أي تأخير السبل والوسائل التي تسمح بوضع حد لهذا النزاع فيما بينهما .

عندما نتحدث عن الوضع في الشرق الأوسط يجب ألا نقلل من خطر التوتر في هذه المنطقة . ان عدوان اسرائيل المتمثل في غزوب بيروت ، وسياسة اباد ة الجنس التي تمارس ضد الفلسطينيين ، يمثلان جانبا من جوانب السياسة الصهيونية الشاملة التي ينتهجها قادة تل ابيب في الشرق الأوسط . ان تعنت صهاينة تل ابيب في اتباع سياسة العدوان ، والاحتلال ، والابادة ، يحظى بالدعم الكامل غير المشروط من الامبريالية الدولية ، التي تقدم لهم كل الدعم ، من حيث الامداد والتموين والاسلحة والوسائل المالية ، وهذا امر ليس خفيا على أحد . ان العدوان الوحشي ، وعملية اباد ة الجنس التي ترتكبها اسرائيل ، مثلما حدث في مذابح صبرا وشاتيلا الأخيرة ، يستحقان منا الاستياء والادانة التامين .

يجب أن تسحب اسرائيل فورا ودون شروط قوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية ومن كل الأراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ . ان على اسرائيل أن تعود الى الالتزام بالاخلاقيات الدولية لأن حق الفرد في الحياة لا يتضمن اطلاقا الحق في اباداة الآخرين . ان الشعب الفلسطيني من حقه ان يعيش حياته الوطنية ومن حقه أن تكون له دولة معترف بها ذات حدود آمنة ومضمونة وكيانه الاقليمي الخاص به ، ان جمهورية بنن الشعبية سوف تنضم باستمرار الى كل الجهود في اطار ثنائي ومتعدد الاطراف لتحقيق فعلي لهذا الهدف .

ان المجتمع الدولي عليه أن يدرك بصورة واضحة الوضع الخطير في الشرق الأوسط وأن يجد كل الوسائل التي تؤدي الى ان يفهم المعتدون الصهاينة المخاطر التي يهددون بها السلم والأمن الدوليين ، لأن السلم في الشرق الأوسط يتطلب بالضرورة التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية . ان جمهورية بنن الشعبية تدعو سياسة الصهيونية في الشرق الأوسط وتدعم كفاح الشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته . ان جمهورية بنن الشعبية تكرر مرة أخرى دعمها السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني المقهور .

وفي نفس هذه المناسبة نؤكد تضامنا لشعب قبرص في كفاحه المشروع من أجل اعادة توحيد اراضيها ومن أجل السلم بين الطائفتين وضد أي تدخل خارجي . وفي آسيا ، رغم ان صدى قعقعة السلاح قد انخفض دويها في الوقت الاخير ، فان التوتر السياسي والعسكري مازال مستمرا . ولهذا يجدد وفد بلادى ادانته لكل المناورات الامبريالية في هذه المنطقة التي تستهدف اثاره الازمات التي تحاول الشعوب المعنية التغلب عليها . ان شعبي كمبوتشيا وافغانستان هما اللذان من حقهما ان يختارا النظام السياسي المناسب . كما ندين أي تدخل في الشؤون الداخلية لهذين البلدان . ان شعبي هذين البلدين لا بد أن تترك لهما الحرية لتقرير مصيرهما وأن يكونا آمنين في بلدهما وقادرين على منع أي اعتداء يوجه اليهما والتخلص من الاحتلال الأجنبي ، وهو الشرط الأساسي لاقامة سلم حقيقي في المنطقة .

ان جمهورية بنن الشعبية قد اعترفت وسوف تستمر في الاعتراف بالمجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا وتدعم كل جهوده للوحدة الوطنية للبلد وضد العدوان الخارجي وتدخل الامبريالية الدولية .

ان شعب كوريا يتطلع الى السلم واعادة الوحدة في ظل السلام لوطنه دون تدخل خارجي . ويبرز هذا الشعور في شمال وفي شبه الجزيرة وجنوبها . ان جمهورية بنن الشعبية تقدر الجهود التي بذلتها سلطات كوريا الشمالية لصالح هذه الوحدة السلمية للأمة الكورية الكبيرة . ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن يكون شعب كوريا حرا في تقرير مصيره ، ولهذا فمن الضروري أن تغادر كل القوات الأجنبية تلك الديار . وهذا هو الشرط الوحيد الذي سيسمح بشكل نهائي بحل الأزمة الكورية . ان جمهورية بنن الشعبية تكرر دعمها الثابت والمستمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جهودها النبيلة لوضع حد للتقسيم المصطنع والعشوائي لكوريا من خلال تحقيق التطلعات المشروعة لشعب كوريا بأكمله وهي اعادة وحدة تلك الدولة بشكل مستقل وسلمي وانشاء جمهورية كوريو الكنفدرالية .

كما نؤيد كذلك شعب تيمور الشرقية في نضاله المشروع من أجل الحرية . *
في وسط أمريكا والكاريبي ، فان جمهورية بنن الشعبية تؤيد الشعوب التي تنتزع بشجاعة بلادها من قبضة الامبريالية الدولية وتحاول جاهدة أن تسيطر على مصيرها . وفي هذه المنطقة فان كل الشعوب التي تتطلع الى الاستقلال عليها أن تتمكن من التعبير عن مواقفها بحرية بشأن مستقبلها . ويرى وفدى في هذا الشأن أن القرارات ذات الصلة لمنظمة الأمم المتحدة لا بد أن نذكر بها ويحترمها الجميع . ان كل عمليات التهديد والمؤامرات العسكرية تمارس كل يوم بهدف احباط التجربة الثورية في بلدان المنطقة . ان المقاومة البطولية لشعوب أمريكا اللاتينية التي يتأكد نضجها السياسي يوما بعد يوم ، تستحق منا كل دعم وتقدير . وعلى الشعوب المحبة للسلم والعدالة أن تستمر في تقديم دعمها للقضية السلمية للاستقلال والحرية في كوبا ونيكاراغوا وسلفادور وغرينادا . . . الخ .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

لقد أصبح المحيط الهندي منطقة تناقض حيث تقيم الدول العسكرية العظمى كل من جانبها ترسانات ضخمة توقعا منها لمجابهة قريبة . وهناك منشآت عملاقة للمراقبة والاتصال تعكر المياه الهادئة في هذا المحيط الهائل . كما يوجد مخزون ضخم من الأسلحة الحديثة المتطورة في هذه القواعد العائمة . وكل وسائل التدمير المكثفة في هذا المحيط تمثل تهديدا للسلام الدولي ولأمن الدول الساحلية فيه ، ولهذا فان جمهورية بنين الشعبية اذ تشعر بالقلق للتسابق على اضافة طابع عسكري على المحيط الهندي ، تؤكد من جديد دعمها لكل التدابير والقرارات التي تستهدف جعل هذا المحيط منطقة سلم . وفي هذا الاطار فان المقترحات الشجاعة التي تقدم بها رئيس مدغشقر السيد ديدير راتسيراكا يجب ان تقبل وان تتجسد .

ويجرنا الحديث عن تحويل المحيط الهندي الى منطقة خالية من الاسلحة الى مشكلة نزع السلاح . ولا يخفى على احد انه ، اذا أخذنا في الاعتبار حياة الجنس البشرى وبقائه ، فإن النفقات الضخمة لسباق التسلح تشكل في الحقيقة فضيحة ان لم يكن جنونا مطلقا . ان يصرف مبلغ ٤٥٠ بليون دولار سنويا على التسلح ، في حين ان ٢٠ بليون دولار فقط تكفي للمساعدة الانمائية . ذلك علاوة على ان تكديس الأسلحة المتزايدة الخطورة يزيد من مخاطر المجابهة العامة ، فانه يشكل عبئا ثقيلا على الدول الكبرى الرئيسية ويدفعها الى التهرب من مسؤولياتها الدولية . ونحن في جمهورية بنن الشعبية مقتنعون بأن سباق التسلح هذا لا يهدد فقط بقاء الجنس البشرى وانما يهدد كذلك التنمية الاقتصادية في العالم . لان الحد من سباق التسلح او القضاء الكامل عليه سيمنح الدول المشتركة فيه من تحويل كمية اكبر من المال الى المساعدة الانمائية ويرفع مستويات المعيشة لمواطنيها .

ويأسف وفدى لاخفاق الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فسي احراز اي تقدم ، رغم المقترحات الكثيرة المقدمة من جميع الاطراف . ويتعين على منظماتنا ان تواصل جهودها لتحقيق نزع سلاح عام يمكن ان يسمح ، في هذا الوقت الذي نعاني فيه من أزمة اقتصادية مزمنة ، باعادة تخصص الموارد المالية التي تهدد الآن على الدمار والموت الى تحقيق المثل العليا النبيلة في الحفاظ على الحياة وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

اننا نوجه نداء ملحا جدا الى ضمير الشعبين السوفيياتي والامريكي لاقتناع حكومتيهما بالقيام بمفاوضات مخلصية وحاسمة لوضع حد لسباق التسلح وتحقيق خفض متوازن للأسلحة من اجل اطلاق كميات كبيرة من الموارد التي يمكن تخصيصها لتعزيز سعادة الشعوب ولتقديم العون للبلد ان النامية .

تلك هي في رأينا الشواغل السياسية الرئيسية للمجتمع الدولي . وتلك الشواغل ليست جديدة ، فقد قامت منظماتنا باستمرار باعتماد قرارات تعالجها . ولكننا يجب ان نلاحظ ان عددا كبيرا من الدول الاعضاء تتجاهل قرارات الامم المتحدة التي درجة تدفع بنا الى التساؤل عما اذا لم يكن من الأفضل اعادة تشكيل هيكل المنظمة ، وخاصة مجلس الأمن . ومن الجدير بالذكر ان الميثاق لا ينص على الحقوق ، فحسب ، وانما يفرض كذلك واجبات على الدول . ومن الناحية القانونية فان القرارات واجبة التنفيذ . وفي هذه المرحلة نود ان نحكي تحية مخلصية الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده الجديدة بالثناء لحفظ السلم والأمن الدوليين .

حقا ان نعمل بجدية من اجل السلم والأمن الدوليين ، فمن الواضح ان هذه الحالة التي لاتطاق
يجب ان لا يسمح لها بالاستمرار لاكثر من ذلك . ومن الواضح ان التعاون الدولي متأثر بشالبي
هذه الحالة . ونلاحظ بالفعل تدهور روح التعاون المتعدد الاطراف وهو السبب الرئيسي
للركود في المفاوضات الدولية . وهناك في البلدان النامية مديونية ملحوسة غير متناسبة مع اوضاعها .

كيف يمكن لتلك البلدان النامية أن توفى بالتزاماتها بالنسبة للديون الخارجية التي تصل الى مئات البلايين من الدولارات ، عندما نعرف أن تلك البلدان تعاني من انكماش اقتصادي يؤثر تأثيرا خطيرا على ميزانياتها ، وعندما نعرف أن سكانها يعانون من الجوع وسوء التغذية والمرض ، وعندما نعلم أن ناتج صادراتها الضئيلة يتم التضحية بنسبة ٢٥ في المائة منه لدفع الفوائد على القروض المختلفة التي تتطلبها استثمارات عامة . ان الفجوة والخلل في التوازن بين البلدان الغنية والفقيرة مستمران في التزايد .

ان الدول الغنية تستنفذ وحدها ٧٠ في المائة من التجارة الدولية ، و ٨ في المائة من الأنشطة الصناعية ، و ٩٠ في المائة من التكنولوجيا . ويتم بذل كل شيء لوقف عملية التعاون من خلال ممارسة أنانية لتدابير حمائية ، ويظهر ، بل ويتطور اتجاه الانتقائية العون ولتخفيضه التدريجي .

بدلا من أن تقبل بلدان الشمال لعبة المفاوضات العالمية التي تتضمن - في رأينا - فرصة للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية ، وتؤدي الى اقرار العدالة بين الأمم ، فانها تتمسك بعلاج وأشباه حلول تخفي بالكاد رغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها واستغلالها لاقتصادات بلادنا .

يعتقد وفد جمهورية بنن الشعبية بأن الأزمة الاقتصادية الحالية خطيرة للغاية وتستحق منا كل انتباه . وبأنه لا يمكن ايجاد حل دائم لها دون تفهم كامل من كل الأطراف ، ودون توفر روح التضامن . ليس من المجدى أن نفكر في أن وجود الحلول الوطنية أو القطاعية سوف يسمح بتسوية المشكلات .

ان المفاوضات العالمية الشاملة وحدها ، التي تضم البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، من شأنها أن تصحح هذا الموقف في اطار اقرار نظام اقتصادي دولي جديد . نحن نعتقد ، على المدى القصير ، أن على البلدان المتقدمة النمو أن تحاول جاهدة تخصيص نسبة ٧٠ في المائة من اجمالي الدخل القومي لبرنامج التنمية للبلدان التي تعاني اقتصاديا . ان المساعدة المتعددة الأطراف لا بد من تعزيزها . وفي هذا الشأن فان توفير الموارد المالية للمؤسسات مثل الوكالة الانمائية الدولية ، يمثل أولوية

قصوى ، وكذلك اصلاح الهياكل التي تركز عليها المعونات الدولية ، وايجاد مدونة سلوك للشركات عبر الوطنية ، التي يجب أن تكف عن السلب بلا رادع لثروات البلدان المستقبلية . يتعين علي أن أذكر هنا ، وأن أسترعي انتباه المجتمع الدولي ، الى عدم ملائمة الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مع حجم احتياجات الدول التي تستفيد من معوناته . ان جمهورية بنن الشعبية تضم صوتها الى النداءات التي وجهت من قبل من هذا المحفل لكي يمنح برنامج الأمم المتحدة الانمائي الوسائل اللازمة والكافية التي تسمح له بالقيام بعمله لصالح البلدان النامية .

تعاني بلادى - جمهورية بنن الشعبية - من آثار الأزمة الاقتصادية بشكل مكثف ، خاصة وأنها احدى أقل البلدان نمواً ، وتعرض باستمرار لآثار العدوان المسلح الذى تقع ضحية له .

تتقدم بلادى بالشكر الى الأمم المتحدة على برنامج المعونة الاقتصادية الخاصة الذى أعد في تلك المناسبة ، وعلى التدابير التي سوف تتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة بهدف تحقيق الأهداف الواردة في ذلك البرنامج بالكامل . كذلك تعبر بلادى عن شكرها العميق لكل الدول التي أسهمت في تنفيذ ذلك البرنامج لصالح شعب بنن .

ويمثل تعبير التضامن هذا دعماً للتضحيات الجسيمة التي قدمتها بلادى في سبيل ارساء قواعد تنميتها الاقتصادية . وسيتم تنظيم مائدة مستديرة من أجل تنمية بنن وذلك في حزيران /يونيه ١٩٨٣ في كوتونو . ونأمل أن تتمكن كل الدول التي دعوناها ، وهيئات أسرة الأمم المتحدة المعنية من تلبية هذا النداء بشكل كامل ، وبهدف أن تشارك مشاركة كاملة . ويشكر وفد بلادى الأمين العام على التدابير التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن . كذلك نتقدم بالشكر للأمين العام ومن خلاله للسيد فرح الأمين العام المساعد الذى عمل شخصياً من أجل اعداد البرنامج الخاص لصالح جمهورية بنن الشعبية . ان تقريره الذى ستنظره اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية ، سوف يسمح بمواصلة الجهود التي تتم من أجل تقديم عون دولي فعال لدعم جهود التنمية التي يقوم بها شعب بنن البطل .

كذلك نود أن نعبر عن شكرنا العميق للسيد براد فورد مورس ومن خلاله للسيد
دوكنغلي على معونة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الاعداد لاجتماع المائدة المستديرة
الذي حقق في سنواتنا العشر برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

كذلك نود أن نتقدم بالشكر العميق باسم جمهورية بنن الشعبية لكل البلدان
الصديقة والمنظمات التي أبدت بشكل ملموس تضامنها مع شعب بنن الذي عانى من الفيضانات
التي حدثت في جنوب بلادنا .

ان جمهورية بنن الشعبية التي هي من بين أقل البلدان نموا ، تخوض نضالا
وطنيا شجاعا من أجل التنمية الاقتصادية . ان جمهورية بنن الشعبية ، وشعبها ، وحزبها ،
وحكومتها ، ورئيسها الرفيق ماثيو كيريكو ، يأملون جميعا ألا يكون نداءنا من هذا المحفل
مجرد صرخة في وادي . اننا نعتمد على تضامن وتعاون دوليين لكي نكلل بالنجاح أعمال
اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في بلادى ، ولكي نحقق الأهداف الواردة في برنامج
العون الاقتصادي الخاص .

رغم الاتهامات بعدم الفاعلية التي تتعرض لها الأمم المتحدة ، فهي تمثل أداة
ضرورية للحفاظ على السلم والأمن . ومن الواجب التاريخي لدول الأعضاء أن تتجاوز أنانيتها
الوطنية ، لكي تصبح هذه المنظمة أكثر فعالية عن طريق توفير الوسائل الملائمة لها ، والتي
تكون على مستوى أهدافها وعالميتها .

يجب على الدول الأعضاء أن تتصرف بما يؤكد أن الأمم المتحدة ليست مجرد أداة تتوفر للبعض لاشباع رغباتهم الأنانية ، بل بالأحرى ، يجب أن نحولها الى آلة حقيقية ، تعمل طول الوقت في خدمة السلم ، والحرية ، والعدالة ، وتنمية الشعوب . ان الدول الأعضاء ، صغيرة أو كبيرة ، غنية أو فقيرة ، عليها أن تعقد العزم على أن تحول الأمم المتحدة الى مركز حقيقي للتشاور والعمل لاشاعة التفاهم والتعاون بين الشعوب ، ولتحقيق التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة السياسية المختلفة .

ولعل هذا الفكر يكون مصدر الهام للممثلين في هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، كي يضمنوا نجاح هذه الجمعية . ذلك النجاح الذي يلتزم وفد بنن بأن يسهم فيه اسهاما ديناميكيا وبنّاءاً .

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد دولة بليز أحدث دول امريكا اللاتينية والكاريبي استقلالا ، قد استمع باهتمام شديد للبيانات العديدة التي أقيمت في المناقشة العامة ، خلال الاسبوعين الماضيين . فلقد استمعنا الى رؤساء جمهوريات ، ورؤساء وزراء ، ورؤساء حكومات ، ووزراء للشؤون الخارجية من دول قوية وغنية ، ودول أفقر وأقل قوة ، بل ومن أفقر وأقل الدول قوة بيننا ، وهم يسردون ملاحظاتهم عن الوضع في العالم اليوم ، وتصوراتهم لعالم أفضل ، بل حتى معاناتهم والآمهم لعدم قدرتهم على القيام بالتغييرات المطلوبة . ان أحد المفاهيم الواضحة لوفدنا هو : اننا نشهد اليوم في العالم وضعاً ينطوي على أزمة ذات طبيعة سياسية واقتصادية لم يسبق لها مثيل تقريبا في التاريخ الحديث لهذه المنظمة . لكن في مواجهة هذه التكهينات القائمة ، يشاطر وفد بليز أميننا العام الموقر في تفاؤله عند ما يقول :

" . . . ان لدينا الآن أكثر من أى وقت مضى وسائل أفضل لحل كثير من

المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية" . (A/37/1 ص ٢)

واعترافا بهذه الامكانية الكبيرة للأمم المتحدة كأداة للمحافظة على السلم ، والاستقرار والأمن في تلك الأوقات العصيبة ، كان أول عمل من أعمال الدولة المستقلة ، قامت به حكومة بليز في يوم الاستقلال ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، هو أن تقدمت بطلب لعضوية الأمم المتحدة .

ان وفد بليز ليسعده أن يتمكن من أن يهنئكم - سيادة الرئيس - على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . انكم تمثلون بلدا ، هو هنغاريا ، كان له موقف ثابتا في تأييده لحق بليز في أن تكون أمه مستقلة على أراضيها . ولهذا السبب سيظل شعب بليز ممتنا له دائما .

كما نود أيضا أن نشيد بالسيد عصمت كتاني ممثل العراق لاستاذيته كرئيس للجمعية العامة السابقة . فقد كان يتولى الرئاسة عندما سمح لبليز بأن تنضم الى عضوية هذه المنظمة . ونحن نكّن له كل تقدير واحترام ويغتنم وفد بليز . هذه الفرصة أيضا ، كي يهنئ أخينا من أمريكا اللاتينية ، صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، لتعيينه أمينا عاما . ان ممارسته الواضحة والمركزة لهذه الوظيفة ، كما اتضح ذلك من تقريره السنوي الأول للجمعية العامة ، تشجعنا على الاعتقاد بأنه سيكون قادرا على أن يحفز هذه المنظمة على تحقيق أهدافها السامية .

اننا في بليز نشاطر الأمين العام قلقه العميق ازاء الحاجة الى دعم أجهزة الأمم المتحدة دعما تاما ، من أجل الحفاظ على السلم والأمن . ان وصولنا الى الحرية والاستقلال بتعاون الأمم المتحدة وتأييدها ، لهو مثل على قيمة العمل المشترك من جانب الأمم المحبة للسلم . لذلك ، فمن الأهمية القصوى بالنسبة لبليز ، بل في الواقع ، بالنسبة لمعظم البلدان ، أن يتم تطبيق نظام الأمن الجماعي بصورة عملية وفعّالة .

تتبع سياستنا الخارجية من بعض المبادئ الأساسية للسلوك الدولي وهي : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، والالتزام التام بعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية . ان معظم الصراعات والمظالم والتوترات التي تحدث بنا اليوم ، انما تنبع من التجاهل الصارخ والمستمر لهذه القواعد الهامة .

ان البربرية التي اتبعت في صبرا وشاتيلا ، والتي تغشى العالم بالاشمئزاز ينبغي ألا تكون هي الثمن الذي ينتزع من الشعب الفلسطيني في مقابل حقه المشروع في أن يعيش في دولته الخاصة به ، في اطار حدود آمنة . ويسجل وفد بلادى اشمئزاز بليز وادانتها

للمذبحة الدموية التي ارتكبت عمدا ضد المدنيين الآمنين في لبنان . ونحن نسجل تأييدنا لحق شعب فلسطين في أن يقرر مصيره بنفسه ، وفي أن يقيم دولته الخاصة به في وطنه داخل حدود آمنه ومحددة . كما نؤيد أيضا حق اسرائيل في الوجود كدولة ذات أمن مضمون .

ان الهجمات المستمرة على انسانية شعوب الجنوب الافريقي السوداء ، من قبل نظام بريتوريا العنصرى ، واستمرار احتلاله لناميبيا ، وغاراته المتكررة على البلدان الافريقية المجاورة ، كل ذلك بمثابة اهانة للضمير المتحضر . ونحن نسجل ادانتنا لسياسات الفصل العنصرى التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، كما نسجل تأييدنا لحق الأغلبية السوداء في الجنوب الافريقي ، في أن تقرر نوع الحكومة التي تحكم أراضيها .

ان الحرب التي لا مغزى لها بين ايران والعراق ، والاحتلال السوفياتي لأفغانستان والنزاع المسلح في جنوب الأطلسي ، والاضطراب وزعزعة الاستقلال في امريكا الوسطى والكاريبي . وغير ذلك من أعمال العنف ، كل ذلك كان ممكنا وقوعه لأننا نتجاهل معايير السلوك الدولى ، التي لا نفعل ازاءها شيئا سوى التشدد بالكلمات .

اننا نؤيد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والمتعلقة بأفغانستان مع الاحترام التام لسيادة هذا البلد واستقلاله ووضعه غير المنحاز .

ان بليز تؤيد أيضا موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، ونناشد جميع الأطراف أن تبدأ المفاوضات من أجل أن تتوصل الى حل عادل ودائم للصراع فى الصحراء الغربية ، طبقا لمبادئ قرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ومقررات منظمة الوحدة الافريقية ومبادئ حركة عدم الانحياز .

اننا نتطلع الى حل مشكلة شعب تيمور الشرقية مع مراعاة مبدأ حق تقرير المصير .
ان نشوب الأعمال الحربية في أوائل هذا العام في جنوب الأطلسي بين الأرجنتين
والمملكة المتحدة كان سببا للقلق الشديد لبليز . وتمشيا مع مبادئنا فاننا نرفض بتاتا استخدام
القوة في محاولة تسوية هذا النزاع .

ان بليز تطالب بوقف رسمي للأعمال الحربية وباجراء مفاوضات من أجل تسوية سلمية
طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بمشاركة الأمين العام ومساغيه الحميدة .
ان الحرب ، والنتائج المترتبة على الحرب ، يجب أن تدركنا على الدوام بأن
استخدام القوة لا يمكن أن يكون حلا دائما لأي نزاع .

ان الكفاح من أجل السلم والحرية والكفاح من أجل التنمية في منطقة امريكا الوسطى
والبحر الكاريبي أمران مترابطان بشكل واضح . ان القلق والتوتر الاجتماعيين في هـذا
الجزء من العالم هما ، في كثير من الأحيان ، نتيجة لتاريخ الاستغلال الطويل وسوء
استخدام حقوق الانسان ، وقد تفاقموا بسبب الضغوط الخارجية وتجاهل مبادئ عدم التدخل
وعدم التدخل .

وبالرغم من أننا في بليز قد بدأنا العمل بسياسات وبممارسات تمنع الاستغلال وتحول
دون سوء استخدام حقوق الانسان ، فاننا لسنا بعزلة عن مشاكل منطقتنا . ان من الواجب
علينا بذل كل ما يمكننا دون كلل من أجل الوصول الى وئام اقليمي قائم على الاحترام المتبادل ،
ومن أجل تطبيق الحق الديمقراطي الأولي لأي شعب في تشكيل مصيره .

وفي هذا الصدد ، فان بليز ترحب بمبادرة الرئيس لوبيز بورتيللو ، رئيس المكسيك ،
والرئيس هيريرا كامبينز رئيس فنزويلا من أجل احلال السلم في المنطقة عن طريق الحـلـول
السياسية . وكذلك فاننا نهيب قرار حركة عدم الانحياز بعقد اجتماع وزارى طارئ لمكتب
التنسيق في ماناغوا بنيكاراغوا من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

ولأن بليز تشارك في وجهة النظر القائلة بأن الحوار المباشر بين البلدان الديمقراطية
يعد الوسيلة الناجعة لاعادة النظر في الأوضاع السائدة في منطقتهما ، وللسعي من أجل
ايجاد حلول للمشاكل المشتركة ، فان الاونرابل جورج برايس ، رئيس وزراء بليز ، التقى في

سان خوسيه بكوستاريكا في ٤ تشرين الأول / اكتوبر بممثلين عن كل من كولومبيا والسلفادور والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس وجامايكا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية .
لقد شاركت بليز في الاعلان الختامي الصادر في سان خوسيه ، الذي أكد على دعم مبادئ التمثيل وتعدد المذاهب والمشاركة الديمقراطية ، كما أكد على القلق ازاء التدور الخطير الذي يشهده النظام الاقتصادي الدولي والنظام التمويلي الدولي الحاليين .
وقد أعرب اجتماع سان خوسيه عن اعتقاده بأنه من أجل تشجيع السلم والاستقرار في المنطقة لابد من دعم التفاهم السياسي المحلي بما يؤدي الى اقامة نظم ديمقراطية قائمة على تعدد المذاهب والمشاركة .

ومثل هذا التفاهم سوف يؤدي الى احترام كامل للحدود المحددة والمبينة طبقاً للمعاهدات القائمة ، التي يعد الالتزام بها أنجع طريقة للحيلولة دون وقوع منازعات وحوادث بشأن الحدود بمراعاة خطوط نطاق السلطة التقليدية عند الحاجة .
كذلك أعرب اجتماع سان خوسيه عن وجوب احترام استقلال وسلامة أراضي الدول ، ورفض التهديد باستخدام القوة في تسوية المنازعات ، ووقف سباق التسلح والقضاء على العوامل الخارجية التي تعرقل توطيد سلم مستقر ودائم على أساس المعاملة بالمثل بشكل كامل وفعال .

ولا تزال بليز من جانبها تمد يد الصداقة وحسن الجوار الى جمهورية غواتيمالا .
وحيث أننا بلدان يتمتع كل منهما بالسيادة ولا مفر لنا من العيش معا بحدود مشتركة ، فإننا نشعر بالتفاؤل من أننا سويًا يمكننا التوصل الى مجالات للتعاون بما فيه فائدتنا المشتركة .
ونحن نقف على أهمية الاستعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لحل الخلاف القائم بيننا منذ القرن السابق بطريقة سلمية . ولكن ينبغي على بليز ألا تتهاون في الاصرار على وجوب احترام استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، والاحتفاظ بطابعها المتمثل في عدم الانحياز .
ان رفض جمهورية غواتيمالا الاعتراف حتى الآن بحقيقة وجود دولة بليز داخل حدودها التقليدية المحددة منذ وقت طويل ، يعد تحدياً مكشوفاً - ويكشف عن تجاهل -
للدعم الساحق الذي حصلنا عليه من الدول الأعضاء في هذه المنظمة وأن اصرار جمهورية

غواتيمالا على أن لها " حقوق مشروعة في أراضي بليز " يكشف عن سياسة توسعية واضحة مجردة من أى استحقاق قانوني أو تاريخي أو سياسي .
ولم يسبق أن سيطرت غواتيمالا أو احتلت أى جزء من أراضي بليز . فأرض بليز ملك للبليزيين . وشعب بليز المحب للسلم والديمقراطية يعرف ذلك . وقد أكد ذلك جيراننا في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، والعالم يعترف ، من خلال الأمم المتحدة ، باستقلال أمة بليز وسيادتها .

ونحن نعيد تأكيد التزامنا بإيجاد حل سلمي لخلافاتنا مع جمهورية غواتيمالا من أجل المصلحة المشتركة لشعبينا . ولكن لا يمكن التضحية بسلامة أراضي بليز من أجل حل " سريع مؤقت " . وبدلاً من ذلك ، فإننا نسعى من أجل سلم دائم مع جميع جيراننا ، يقوم على الثقة والاحترام المتبادلين ، مما يؤدي إلى استمرار التنمية لجميع شعوبنا .
وبنفس هذه الروح ، فإن بليز تؤيد شقيقتنا دولة غيانا الكاريبية ، وهي جزء من أمريكا اللاتينية ، في جهودها من أجل المحافظة على سلامة أراضيها ، وتدعو جميع الأطراف لإيجاد حل سلمي من خلال محفل دولي مقبول .

وإذا كان هناك توافق للآراء في الفكر الدولي اليوم فهو يتضح من أن العالم يفتقر في حالة من الفوضى الاقتصادية ، وأن النظام المالي الدولي يتطلب إعادة نظر سريعة .
فعدد الرجال والنساء الذين يريدون العمل ولا يجدونه في تزايد ، والتجارة في تراجع شديد وأسعار السلع مستمرة في الهبوط السريع ، كما أن أسعار التبادل غير مستقرة ، والاستثمارات ضعيفة جداً . هذه الأوضاع تسبب خسائر شديدة بين الدول الأفقر . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك الحواجز التجارية الوقائية القاسية التي لا تمكننا من إيجاد سوق لمنتجاتنا ، كما أن تكاليف خدمة الديون الخارجية في تصاعد مستمر ، والمضاربات في تزايد ولا ضابط لها في الأسواق العالمية .

وفي مواجهة كل ذلك هل من الغريب أن يكون النضال الاقتصادي الذي تخوضه البلدان الفقيرة ، مثل بليز ، نضالاً من أجل مجرد البقاء ؟

ان الدول الغنية والدول المتقدمة النمو والصناعية برفضهما دفع أسعار عادلة لسلعنا ، لا تشجع على تنمية صادرات البلدان النامية التي من شأنها ، على المدى الطويل ، أن تؤدي الى توسع صحي في التجارة الدولية لمصلحة الجميع . وبدلا من ذلك ، فانها تفضل تمويل واردات العالم الثالث عن طريق قروض بشروط فادحة . اننا الآن نجني الحصاد المر لهذه السياسة غير المستنيرة .

لقد حقق كثير من بلدان العالم الثالث معدلا للنمو اكثر ارتفاعا ، ولكن هذا المعدل كان مصطنعا ، لأنه أدى الى زيادة لم يسبق لها مثيل في أعباء ديونها . والنتائج التي لم يكن هناك مفر منها تؤثر علينا جميعا الآن . بل ان تلك البلدان التي كانت لديها الشجاعة في ممارسة أساليب التوفيق على نحو جيد وتحمل المسؤولية المالية كانت هي الأخرى ضحية لذلك النظام الاقتصادي غير العادل ، الذي خلق ظاهرة أزمة السيولة النقدية وأصاب الاستثمارات بالبطء . وفي مثل هذا الوضع لا يستطيع أحد أن يكسب ، بل ان الجميع سوف يعانون . ان البصيرة ومجرد الانصاف يطالبان بأحداث تغيير . ان خلق المناداة بنظام اقتصادي دولي جديد لا يمكن أن يكون إلا بالمخاطرة بأحداث تصدع اقتصادي كامل .

اننا نطالب العالم الصناعي بتنفيذ مبادرات فعالة وشجاعة لدعم الجهود التي تبذل من أجل انعاش اقتصاد بلادنا . ونحن نعترف بتعاون حكومة الولايات المتحدة في التصديق على مبادرة الرئيس ريغن بالنسبة الى حوض الكاريبي . ونأمل أن يكون هذا الاجراء مجرد خطوة أولى في جهد أوسع من أجل التعاون الاقتصادي . كما أننا نشيد بالتعاون الاقتصادي وجهود المعونة التي تبذلها مجموعة بلدان ناسوفي هذا الجزء من العالم ، وهي كندا وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا .

وتلاحظ بليز ، بارتياح عميق ، أنه بعد أربعة عشر عاما من المفاوضات الصعبة ، أقرت ، الأمم المتحدة الاتفاقية الجديدة لقانون البحار . وربما كانت هذه الاتفاقية ، التي حصلت على دعم يكاد يكون عالميا ، المثل الوحيد الهام ، في الأوقات الراهنة ، على امكانيات التعاون في اطار مؤسسة مصممة من أجل مستقبل أفضل . انها تعطينا الأمل ، الذي يمكننا عن طريقه ، ايجاد صيغ للتعاون في مجالات أخرى من الجهود البشرية . وأي جهاز أقدر على ايجاد صيغة كهذه في الأمم المتحدة ؟

يشعر وفد بليز بأن في ميثاق الأمم المتحدة مفتاحا للآليات اللازمة لاقامة عالم أفضل وان الارادة لاستخدام آليات الميثاق ينبغي أن تعزز بشكل واع . ولهذا السبب ، فاننا نؤيد توصية الأمين العام بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعا على أعلى مستوى :

" بذل جهود جدية ، من أجل احكام طوق الحماية والوقاية المتصل بالأمن الجماعي ، الذي يجب أن يكون ملجأنا المشترك وأهم مهام الأمم المتحدة " .
(A/37/1 ، ص ١٠) وبالفعل ، فان الأمم المتحدة تبقى آخر أفضل أمل للبشرية .

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى

الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالتهنئة اليكم ، والى بلدكم النبيل الذي تمثلونه ، بمناسبة انتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا على ثقة من أن ، مهارتكم الدبلوماسية ، ومعرفتكم ، وحكمتكم ، ونزاهتكم ، تؤهلكم لادارة الأعمال التي تنتظرنا على نحو ممتاز .

ونود في نفس الوقت ، أن نتوجه بالتهنئة للسفير عصمت كتاني ، على العمل الرائع الذي قام به في رئاسة أعمال الدورات المتعاقبة للجمعية العامة خلال هذه السنة الصعبة بصفة خاصة .

ونود أن نتوجه بالتقدير الخاص لأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، على جهوده البارزة خلال الفترة القصيرة ، والعاصفة ، التي تقلد فيها هذا المنصب . جرت العادة في المناقشة العامة ، على أن نراجع التطورات الأثر أهمية على المسرح الدولي . وعاما تلوعام ، نندد — باستمرار بالمشاكل الجديدة والقديمة التي تهدد السلم

والأمن الدوليين . ولكن في هذا العام ، زاد من تفاقم هذه الحالة خطر داهم جديد .
وأشير بالتحديد الى الخطر على السلم والأمن الدوليين المتمثل في الاستسلام من قبل عدد
كبير ومتزايد من الشعوب ، وبصورة خاصة من الحكومات ، ازاى الابادة الجماعية ، والفقير ،
والبؤس ، وأيضا حيال امكانية قيام محرقة نووية .

وأمام هذا الوضع الدولي الهش والمتوتر ، بدرجة لم يسبق لها مثيل ، والسذى
نواجهه منذ عام ١٩٤٥ ، فان هذه الدورة للجمعية العامة مدعوه لأن تفكر مليا ويتمعن
كبير . وان استمرار المصادر القديمة للتوتر ، ونشوء مصادر جديدة ، بالاضافة الى العوارض
التي تشير الى أن الهياكل الحالية القائمة للمحافظة على الاستقرار قد أصبحت بالية ، تدفع
بنا الى النتيجة الحتمية بأن الشروط المسبقة للسلم ليس لها وجود ، وبالفعل ، لا يمكن
أن يكون هناك سلم اذا كانت غالبية السكان في هذا الكوكب تفتقد الخبز ، والتعليم ،
والمسكن اللائق ، والأمن ، والحقوق السياسية . لا يمكن أن يكون هناك سلام دون عدل
ولا يمكن أن يكون هناك سلام ما دامت هناك بعض الدول تنتهج أساليب للسيطرة ، والتعبية ،
وتسعى بعناد الى منع بلدان العالم الثالث بأى ثمن من اعتماد تدابير تعتبرها حتمية
وضرورية للتغلب على التخلف ، والعوز ، ولتحقيق ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال .
ان السلم مستحيل ، طالما يصير الأقوياء على غطرستهم ، ويطالبون البلدان النامية بأن
تعمل وفقا لمصالحهم الامبريالية واضراراً بمصالح شعوبها .

كيف يمكن أن يكون هناك سلام عندما ينكر على . ٤ في المائة من سكان العالم
الثالث الحق في القراءة والكتابة ؟ وكيف يمكن أن يكون هناك سلام عندما تكون الغالبية
العظمى للبشرية في نضال للتغلب على الجوع والفقير ، وبينما تستغل الأقلية الضئيلة الموارد
الضخمة في الأسلحة لكي تستخدمها ضد هؤلاء الذين يطالبون بالعدالة ؟

كيف يمكن لنا أن نتجاهل أننا نواجه أشد الأزمات الاقتصادية خطيرة منذ الكساد
الكبير الذى حدث في الثلاثينات ، وازاء متوسط دخل الفرد في العالم النامي الذى لم
يتحسن ، حتى ولا بنسبة ضئيلة ، منذ عام ١٩٨١ ، ومع احتمال تدهوره في عام ١٩٨٢ ؟
كيف يمكن أن يكون هناك سلام عندما تكون هناك دول وقارات بكاملها تكافح ، ليس فقط

من أجل النمو الاقتصادي ، ولكن أيضا من أجل الاستمرار في مجرد البقاء ؟ ان بلداننا تدعو الى نظام اقتصادي جديد لا تقوم فيه البلدان المتقدمة النمو بتصحيح مشاكل الركود والتضخم ، والبطالة ، وذلك على حساب بلدان العالم النامية .

في هذا السياق ، شعرت امريكا اللاتينية بالحاجة الى ارساء القواعد الاستراتيجية من أجل الاستقلال والأمن . وفي الاجتماع الثامن العادي لمجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، الذي عقد في آب/اغسطس الماضي في كراكاس أكدت بلداننا على حق جميع الشعوب السيادة في أن تختار طريقها ، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سلم ، وبمعزل عن الضغط ، والعدوان والتهديدات الخارجية .

وفي ماناغوا بنيكاراغوا ، فان المؤتمر الاقليمي السابع عشر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والخاص بأمريكا اللاتينية ، حث أيضا على ايجاد آلية أمنية فيما يتعلق بالمواد الغذائية ، بغية التقليل من ضعف بلدان امريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي تجاه دولة واحدة أو عدة دول صناعية .

وفي تورنتو ، وبمناسبة الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أدى بلدنا ، نيابة عن امريكا اللاتينية ، والفلبين ، واسبانيا ، معارضته لتدخل بعض المنظمات في نظام المنظمة الاقتصادية للبلدان التي تحتاج للمساعدة . وحذر من الأخطار التي تكمن في وضع المزيد من الشروط ، وفي ارتفاع تكاليف الائتمان ، وفي الخطر الكامن في اثاره الشكوك حول أهمية التعاون الدولي ذاتها .

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي ، فاننا نود أن نسجل بوضوح قلقنا ازاء اتجاه بعض البلدان المتقدمة النمو لعدم الوفاء بالتزاماتها التي ارتبطت بها ، في مواجهة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وهي بهذا انما تجعل التقدم في المشروعات الهامة التي يجرى تنفيذها أمرا أكثر صعوبة .

أود أن أشير أيضا الى تجاهل المصالح الحيوية للبشرية المتمثلة في وقاحة هؤلاء الذين يحاولون تغطية امكانية وقوع نزاع نووي بمبررات غير منطقية ، في محاولة لاقتناعنا بأن مثل هذا النزاع يمكن أن يقتصر على منطقة بعينها . لقد وصل الأمر الى درجة أن أقوى دولة عسكرية في العالم أعلنت بأن هناك امورا أهم من السلم ، وأن القوة تعتبر وسيلة شرعية لبلوغ أهداف السيطرة والهيمنة السياسية .

ان هذه السياسة الخطيرة من جانب الادارة الحالية للولايات المتحدة ، تفرض على مواطنيها أنفسهم ، وعلى شعوب العالم ، أن يفكروا في الخطر الممكن من حدوث مواجهة نووية . وفي هذا السياق فانه لا تد هشنا الأبعاد العامة والواسعة للحركة المناهضة للأسلحة النووية ، في الولايات المتحدة نفسها ، وحتى خارج هذه القاعة - وكما جرت العادة للأسف - فان المظاهرات الشعبية - لا تنعكس في قرارات الحكومات ، كما ظهر هذا واضحا في القرارات الهزيلة التي تم التوصل اليها في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح .

لقد عانت امريكا اللاتينية منذ شهور قليلة من عدوان عسكري استعماري من جانب قوة من خارج القارة ، هددت سلامة أراضي ، وسيادة أمة شقيقة . اننا نشير ، بطبيعة الحال ، الى الغزو البريطاني لجزر ملفيناس ، وهو ما يجعلنا نتذكر حقيقة المملكة المتحدة التي تصر على اتباع اسلوب استعماري عتيق في قارتنا . ومما يد هس امريكا اللاتينية أن شن هذا العدوان ضد جمهورية اارجنتين كان ممكنا فقط بفضل العون العسكري والاقتصادى والسياسي الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية للدولة المعتدية ، ويؤكد هذا التأييد بصورة جلية عدم التزام الولايات المتحدة الامريكية بمعاهدات الدفاع المشترك ، أو بالباعث الذي دفعها للتوقيع عليها .

لقد تم النص بجلاء في قرارات عديدة للجمعية العامة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة على أن قضية جزر ملفيناس هي قضية استعمارية يجب أن يوضع حد لها . وعند ما طلب عشرون وزيرا للخارجية من امريكا اللاتينية أن يناقش هذا الوضع في هذه الجمعية ، كانوا يعبرون صراحة عن أن قضية جزر ملفيناس هي ايضا قضية امريكا اللاتينية ، وأن استئناف المفاوضات يعتبر امرا ملحا للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، على أساس قرارات الأمم المتحدة . ان مبدأ التضامن ذاته يلزمنا بأن نتحد مع اخواننا واخوتنا الأفارقة في الدفاع عن حق ناميبيا في الاستقلال . اننا نرفض جميع المناورات التي تهدف الى ايجاد حكومة عميلة في ناميبيا . ونطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا البطل . اننا نشجب الحملة التي شنتها حكومة ريغان لتجريد أنغولا من حقها غير القابل للتصرف ، في الدفاع الشرعي عن النفس والحصول على المساعدات التي تحتاجها لرد هجمات جنوب افريقيا . اننا مقتنعون بأنه لا سياسة الابتزاز ، ولا سياسة وضع الآف الجنود العنصريين على حدود أنغولا ، ولا المحاولات التي تجرى لزعزعة استقرار دول خط المواجهة ، وخاصة موزامبيق ، ولا استخدام المرتزقة لقلب الحكومات كما حدث في سيشيل ، يمكن أن يضعف من التصميم الواضح لهذه الشعوب في الدفاع عن سيادتها وتحقيق سيادة ناميبيا .

اننا ندين السياسة العدوانية للنظام العنصري في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ، فهي سياسة تعتبر النتيجة المنطقية لنظام الفصل العنصري الاجرامي لهذا البلد . اننا نؤكد من جديد ان حركتنا — حركة بلدان عدم الانحياز — قد أعلنت مرارا وتكرارا في مناسبات عديدة ، انه لا يمكن أن يستقر السلم والاستقرار والأمن في جنوب افريقيا ، حتى يقضي تماما على نظام الفصل العنصري غير الشرعي والظالم . اننا نعلن تضامننا مع زعماء العمال السجناء الذين حكم عليهم بالاعدام من قبل النظام العنصري الشيطاني في انتهاك صارخ لأبسط قواعد حقوق الانسان . ان على الأمم المتحدة أن تدعم حملتها للحيلولة دون اعدامهم ، والعمل على الافراج عنهم .

لقد شهد العالم بأسره العدوان الغاشم الذي شن على جمهورية لبنان ، والفظائع التي ارتكبت اعمالا لسياسة " الحل النهائي " التي كان يتبعها النظام النازي والتي ارتكبت هناك . ولعله من المفيد أن نذكر بأنه في مثل هذه الظروف ، فان ألمانيا الهتلرية ، قد بدأت تلك الكارثة بسياستها التوسعية التي تبعتها بالقضاء الجماعي على جنس بشري ، وكان ضحيتها الرئيسي الشعب اليهودي . واليوم تشير آسف العالم وحزنه ، رؤية زعماء الذين بقوا على قيد الحياة بعد الابادة الجماعية والمعتقلات وهم يدعمون أعمال الابادة الجماعية ، ويقيمون معسكرات الاعتقال ، بهدف القضاء على الشعب الفلسطيني البطل .

ان الفظائع التي ارتكبت في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين والمذبحة العشوائية التي جرت للمواطنين المدنيين في بيروت في انتهاك للمعايير الاساسية لحقوق الانسان ، دفعت حكومة الاصلاح الوطني في نيكاراغوا الى أن تقطع الصلة الوحيدة التي كانت تربطها بإسرائيل ، الا وهي العلاقات الدبلوماسية ، ذلك لأن جميع العلاقات الأخرى كانت قد قطعت منذ انتصار ثورتنا . وكان هذا هو أقل ما يمكن أن تقوم به نيكاراغوا للاعراب عن رفضها القاطع لهذه الأعمال ، وعن عدم اعترافها كلية بالنظام الصهيوني ، هذا فضلا عن تقديم العون للمناضلين الفلسطينيين ، ومثلهم الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، وللشعب اللبناني البطل الذي عانى كثيرا .

علاوة على ذلك ، فاننا نعتقد أنه من الضروري أن ندين ، الاشتراك الفاضح لدولة عظمى في العمل البربري الذي قامت به القوات الصهيونية في لبنان . ان هذه الدولة هي التي مدت النظام الصهيوني بكامل تأييدها السياسي والعسكري والاقتصادي ، وبهذا سمحت له بأن يرتكب ما ارتكب من جرائم ، وما يدعو للخجل بشكل أكبر ، انها حاصرت بانتظام المساعي التي كان يقوم بها مجلس الأمن لتحقيق السلم هناك ، معلنة بأنها الوحيدة القادرة على السيطرة على هذا الوحش ، الذي غذته هي نفسها ودافعت عنه باستمرار .

تبرز هذه الأحداث بجلاء أن مسألة الشرق الأوسط يمكن أن تحل فقط عن طريق الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيه حقه في تقرير المصير ، والعودة الى وطنه ، واقامة دولته الخاصة به . يجب على المجتمع الدولي أن يعزز من جهوده للحيلولة دون أن تسود سياسة القوة ، وسياسة الأمر الواقع ، اللتين تمارسهما إسرائيل في هذه المنطقة من العالم ، فهما سياستان يمكنهما أن يفضيا الى تصفية جسيمة شاملة للشعب الفلسطيني . ومن الواضح أيضا أن أزمة الشرق الأوسط لا يمكن ايجاد حل لها ، الا عندما تمتنع الولايات المتحدة عن سياستها الخاصة بحماية المجرم ، الذي يقوم بعمليات الارهاب والتقتيل الجماعي ، وعندما تنتهي أيضا عرقلة أعمال الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص أعمال الأمين العام ومجلس الأمن ، وذلك للوفاء بالمهام المنصوص عليها في الميثاق .

وإذ نتكلم بوصفنا عضواً في حركة عدم الانحياز ودولة ثورية ، نود أن نعرب عن تضامننا مع جميع البلدان والشعوب التي تكافح من أجل الحصول على الاستقلال أو سيانته ؛ مع شعب قبرص الذي يسعى إلى ممارسة حقه في الدفاع عن سيادة أمة وسلامة أراضيها ، مع غرينادا والجمهورية العربية الليبية في الدفاع عن سيادتهما ضد الاستعمار ، مع جمهورية كوبا الشقيقة في مطالبتها بعودة جوانتانامو المحتلة بطريقة غير مشروعة . اننا ندين بأقوى عبارات ممكنة الحصار والتهديد المستمر ضد هذا البلد وننضم إلى شعب بنما الصديق وحكومته في مطلبهما العادل بتنفيذ معاهدات تريفيوس - كارتر .

اننا نشرك شعب بوليفيا الفرح لعودة الشرعية والديمقراطية إلى بلده . ونمد يد التضامن إلى شعب بورتوريكو ونؤيد حقه في الاستقلال وفي تقرير المصير وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ونذكر بان المشكلة التي تواجه شعب بورتوريكو ليست مشكلة داخلية تخص الولايات المتحدة ، ولن تكون كذلك ، ولكنها مسألة تخص أمريكا اللاتينية ، التي تعتبر بورتوريكو جزءاً لا ينفك عنها . اننا نؤيد الكفاح العادل لشعب كوريا من أجل إعادة توحيد بلاده بطريقة سلمية وديمقراطية دون أي تدخل أجنبي .

ان نيكاراغوا تؤكد تأييدها للنداء الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز والذي يخص الصحراء الغربية حتى تقوم الأطراف المعنية بالدخول فوراً في مفاوضات للوصول إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع استناداً إلى أحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ومبادئ حركتنا ، وإلى القرارات التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية وإلى ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نحى الجهود التي قامت بها دول جنوب شرقي آسيا للبدء في حوار لاعادة السلم والاستقرار في هذه المنطقة . ونرحب بالمواقف والنداءات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في نيودلهي بشأن جنوب شرقي آسيا .

ان تفاقم الوضع الدولي لا يمكن ان ينفصل عن الأزمة الخطيرة التي تعاني منها منظماتنا . لذلك فاننا نرحب بالصراحة التي أوضح بها الأمين العام في تقريره السنوي أن بعض البلدان تتجاهل الأمم المتحدة . ونؤيد التوصيات التي قدمها لتعزيز منظماتنا ، وبصفة خاصة مكانة مجلس الأمن ، لمنع النزاعات وتنشيط نظام الأمن الجماعي . وفي هذا الصدد من اللازم أن نؤكد

انه يجب الا نتسامح بعد الآن مع استخدام حق النقض للحيلولة دون اداة الارهاب والعدوان والقتل الجماعي ، حتى لا يتفسر تعاطف واشنطن بانها تصريح بانتهاك المبادئ الرئيسية للميثاق ، وقواعد القانون الأساسية .

وينبغي ان يكون مصدر قلق للمجتمع الدولي الاتجاه المتزايد لعضو دائم في مجلس الأمن الى اللجوء الى حق النقض ضد الاقتراحات الخاصة بالسلم العادل ، التي تقدمها حكومات في المناطق المضطربة من العالم ، بدافع من مسؤوليتها . وبعبارة محددة نشير الى قرار حكومة ريغان بعدم الموافقة على مشروع القرار الخاص بأمريكا الوسطى ، الذي تقدمت به بنما ونيانما في ٢ نيسان/ابريل من هذا العام ، وهو المشروع الذي اقتصر ببساطة على التأكيد على عدم مشروعية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول والذي دعا الى الحوار فيما بين الأطراف المعنية .

وتعتقد نيكاراغوا انه ليس هناك أي مبرر لمسك حكومة ريغان حيال بلدي ومنطقة أمريكا الوسطى . ونعتقد انه من المضحك أن يصورونا بصفتنا تهديدا للامم المتحدة لأننا اخترنا ، ممارسة لحقوقنا السيادية ، طريقا سياسيا مستقلا في اطار عدم الانحياز الدقيق . والأكثر مدعاة للضحك محاولة القاء المسؤولية على نيكاراغوا عن جميع المشكلات التي تعاني منها بلدان أمريكا الوسطى والتي ترجع اصولها واسبابها الحقيقية الى التأجيل المتواصل لا مكانية الوصول الى حلول ملائمة . ويبعد وان شعوب أمريكا الوسطى غير مستعدة ان تسمح للولايات المتحدة الأمريكية ان تعارض الى أجل غير مسمى ، اية تغييرات يمكن ان تؤدي الى استقلال اكبر لدول أمريكا الوسطى .

لقد اكدنا - ونؤكد من جديد - ان الرغبة الحقيقية لحكومة نيكاراغوا هي ان تتوصل الى تفاهم مع الولايات المتحدة يسمح بالتحسن العُموس في العلاقات بين دولتنا على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وفوق كل شيء ، على اساس المساواة في السيادة والاستقلال وتقرير المصير ، وهي مبادئ تشكل أساس السلم والاستقرار في العالم ، وواردة في ميثاق الامم المتحدة برمته .

وعلى اساس تفانينا الثابت للسلام قدمنا الى حكومة ريغان نهجا مختلفة من أجل الشروع في الحوار ، مكررين دعوتنا مرة بعد أخرى لعقد اجتماعات على مستوى عال بين ممثلي بلدينا ، أملا في ان نتحاشى وضع التهديدات باستخدام القوة ضد نيكاراغوا موضع التنفيذ .

ولسوء الحظ كان رد حكومة الولايات المتحدة حتى اليوم يتمثل في محاولتها فرض وجهة نظرها المتشددة فيما يتعلق بالعلاقة بين الشرق والغرب علينا ؛ وفرض مجموعة من الضغوط الاقتصادية ، والاتهامات والتهديدات التي وصلت الى حد تمويل أنشطة مثيرة للاضطراب والسماح باستخدام اراضيها لتدريب القوات المناهضة للثورة والاعداد لأعمال ذات طبيعة اجرامية ضد نيكاراغوا . ان المساعدة المالية والتنظيمية التي تقدمها حكومة ريغان الى اعداء شعبنا قد اسفرت عن زيادة الأعمال الارهابية والهجمات العسكرية ضد ارضنا الوطنية وتعزيز القوات المعادية للثورة بالسلاح والرجال والتنظيم اللازم . لقد زودت هذه القوات بأسلحة الحرب المعقدة ، التي لا تستخدمها الا الجيوش النظامية ، مثل تلك الأسلحة التي وجدناها بعد نسف وتخريب اثنين من الكبارى الاستراتيجية قرب الحدود مع هند وراس ، ومثل استخدام الطائرات الحربية في محاولة تدمير معمل تكرير النفط الوحيد عندنا ومستودعات الوقود الواقعة في ميناء كورنتو على شاطئ المحيط الهادئ . ولاستكمال هذه الصورة المغلقة لا بد ان نشير الى وجود السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة في مياهنا الاقليمية ، وعبور طائرات التجسس في سمائنا والقيام بمناورات عسكرية مع جيش هند وراس بالقرب من حدودنا .

واسترشادا بعزمنا الثابت للتوصل الى تعزيز السلم في منطقتنا ، فان حكومة نيكاراغوا قد اشتركت في السعي للتوصل الى حلول تسمح بقيام التفاهم فيما بين بلدان امريكا الوسطى التي ترتبط معها بوشائج روابط عميقة لا يمكن لأية دولة أجنبية - أيا كانت قوتها - ان تضعفها بشكل دائم .

وفي هذا الصدد أود ان أذكر بالأهمية الكبيرة التي علقها اجتماع وزراء الخارجية المنعقد في سان خوزيه بكوستاريكا في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، على وحدة أمريكا الوسطى . وكما ورد في البيان الختامي للاجتماع ، ان الهدف من هذا الاجتماع القناعة بان الحوار المباشر والصريح بين بلدان أمريكا الوسطى هو أفضل أسلوب لاستعراض الوضع الاقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وانه أكثر الوسائل ملائمة للاتفاق على المواقف التي تستهدف صالح شعوب أمريكا الوسطى .

ان النقطة الأولى في اعلان سان خوزيه لعام ١٩٨٠ تؤكد على ان التعايش السلمي المنسجم بين دول المنطقة سيتطلب احترام مختلف الأنظمة السياسية ، كما يؤكد على الحق في تقرير المصير ، والحق في معالجة الشؤون الداخلية وفقا للتطور التاريخي لكل أمة .

وهناك اتفاق آخر هام تمت الموافقة عليه في هذا الاجتماع ، وهو انضمام جمهورية بنما الشقيقة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من أمريكا الوسطى ، وكذلك اضافة الصبغة المؤسسية على اجتماعات وزراء خارجية المنطقة التي ستعقد بانتظام ثلاث مرات كل عام .

ومؤخرا ، عند زيارتي لتيجوسيغالبا في نيسان/ابريل من هذا العام ، فان وزير خارجية هندوراس الدكتور اد جارد و باز بارنيكا أبلغني انه سيدعو على الفور الى اجتماع لوزراء خارجية المنطقة - وهي مبادرة رحبت بها نيكاراغوا على الفور ودون تحفظ . والتزمت بحضور هذا الاجتماع وتأييد ان يدرج في جدول أعماله النقاط الست الواردة في اقتراح للسلم ، ذكر وزير خارجية هندوراس أنه يود تقديمه لبحثه ووزراء خارجية بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس .

ولد هشتنا فانه بعد ستة أشهر من هذه المحادثة - وفي تجاهل للاتفاقات القائمة والصالحة والناجحة عن اعلان وزراء خارجية أمريكا الوسطى في ١٩٨٠ - عقد اجتماع آخر لوزراء

الخارجية في كوستاريكا أيضا ، عززته الولايات المتحدة ، بعد استبعاد عدد من دول أمريكا الوسطى . ان هذا الاستبعاد يعد انتهاكا للاتفاقات التي سبق اعتمادها من وزراء خارجية المنطقة ، ولو ان هذا الاجتماع يمكن ان يعتبر حدثا غير مهم وهامشي فيما يتعلق بمضمونه ، بما انه يناهض مصالح شعوبنا الحقيقية في السلم والاستقرار والتنمية .

ان امريكا الوسطى لأسباب قد أشرنا اليها تجد نفسها وسط فورات سياسية كبرى تزداد حدة بسبب المشاكل الاقتصادية الخطيرة . وبالرغم مما ورد في الخطاب المشترك الذي ارسله رئيسا المكسيك وفنزويلا الى منسق حكومة الزمرة الوطنية لاعادة البناء في نيكاراغوا الرئيس دانييل اورتيجا سافيدرا والى رئيس هند وراس الدكتور روبيرتو سوازو كوردوبا ، فانه لا ينكر ان الوضع البالغ الحرج الذى تواجهه المنطقة ، والمشكلة الأكثر خطورة هي التردى الخطير في العلاقات بين هند وراس ونيكاراغوا ، والذى يمكن ان يتفاقم ويؤدى الى نزاع لا يمكن التنبؤ بمداه .

يجب ان نندد بالمسلك الذى تبنته الحكومة الأمريكية فقد أثر بشكل حاسم على قطاعات قوية في جيش هند وراس ، الذى يقدم المساعدة الوفيرة للقوات المناهضة للثورة ، ويسمح باتخاذ أراضي هند وراس كقاعدة للعمليات العسكرية للهجوم على المدن وعلى نقاط الحدود في نيكاراغوا ، ويسمح كذلك بالامداد بالسلاح ، والدعم في مجالات البنية الأساسية والنقل والايواء ، ويتجاوز عن أعمال الاثارة والهجمات من جانب جنود جيش ذلك البلد ، الذى ذهب الى حد توقع اتفاقات محددة مع الولايات المتحدة ، زادت بمقتضاها الولايات المتحدة معونتها العسكرية لهند وراس ، وتقوم بتمويل اعادة بناء المطارات والقواعد العسكرية ، وزيادة عدد مستشاريها ، وتحتفظ لنفسها بحق استخدام هذه القواعد وغيرها من القواعد ، والبنية العسكرية الأساسية في هند وراس . ومن الواضح ان هذه السياسة تؤدى الى نشوء تصعيد خطير لروح القتال في امريكا الوسطى ، وتشجع القطاعات العدوانية في هند وراس وبلدان أخرى في المنطقة تفخر علنا دون حكمة بقدرتها العسكرية على الحاق الهزيمة بنيكاراغوا ، وتدعو صراحة الى التدخل الأجنبي ضد بلدنا .

ان هذه الاستعدادات العسكرية التي تعد مقدمة للعدوان ، الذى يعلن عنه كثيرا ، ضد نيكاراغوا ، قد شجبها أخيرا القائد العام السابق لقوة الأمن العام في هند وراس الكولونيل

ليونيداس توريز آرياس ، وأدينت هذا الأسبوع من جانب عمدة بويرتو ليمبيرا السيد مارسيال كولمان الذي أعلن لوكالات الانباء ، ان غزوا لنيكاراغوا لم يسبق له مثيل أصبح وشيكا ، وان هذا الغزو يتخذ من بويرتو ليمبيرا المدينة التي يتولى منصب العمدة فيها مركزا لتنظيم عملياته . وذكر ان المناهضين للثورة يتم تمويهم بواسطة طائرة من طراز الهركيوليز التابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة . وذكر أيضا أن هناك مستودعا في بويرتو ليمبيرا مليء بالسلاح يمكن للأهالي رؤيته ، وان هناك ما يدل على ان معسكرات المناهضين للثورة ، حيث سيبدأ الغزو الصامت لبلدنا ، قد بدأت فعلا .

ورغم هذه الحقائق التي لا يمكن دحضها فان هناك حملة دبلوماسية ودعائية تقوم لتشوية سمعة نيكاراغوا وتصويرنا كبلد يعارض كل الوان الحوار بينما الحقيقة هي ان المعتدى عليه هو شعب نيكاراغوا ، وان هند وراس هي التي ترفض بانتظام المشاركة في حوار على أعلى مستوى للتوصل الى حل لمشاكلنا الثنائية . ومن المحتمل ان هذا التراخي ينبت من اعتراف بحقيقة ان مشاكلنا مع هند وراس - وهي أمة شقيقة تربطنا بها علاقات وثيقة - هي في الواقع مشاكل مع الولايات المتحدة واذا اخذنا في الاعتبار ان حكومة ريغان تدرك مدى عبث مواجهة مباشرة مع نيكاراغوا ، لأن الولايات المتحدة بلد كبير جدا ونحن بلد صغير جدا ، قد اختارت هند وراس كبلد مثالي يمكن ان توجه منه الهجوم علينا ، وهدفها الأحمق هو اشاعة عدم الاستقرار بيننا والاطاحة بحكومتنا . وهي تنسى ان هذا الهدف مستحيل تحقيقه بسبب وحدة شعبنا المصر على الدفاع ودعم المنجزات التي اكتسبها مهما كان الثمن .

ومنذ ايلول / سبتمبر من العام الماضي الى ايلول / سبتمبر هذا العام فان بلدنا قد عانى من حوالي ١٤ هجمة من هند وراس . وقد سجلنا حوالي ٢٣ تدخلا من عصابات ومجموعات عسكرية مناهضة للثورة ، وحدثت ١ انتهاكات واحداث في مياها الاقليمية . وكل هذا قد ترك ضحايا يزيد عددهم على ١٥ قتيلا من نيكاراغوا و ٥٠ من المفقودين فضلا عن خسائر مادية لا يمكن تقديرها ، الأمر الذي اضطر حكومتنا الى اخلاء احدى النقاط من السكان المدنيين في منطقة الحدود التي اصبحت ميدان قتال وارضا جردا .

لقد قامت نيكاراغوا ، في اطار مبادراتها السلمية العديدة ، بالتشجيع لعقد اجتماع بين رئيسي دولتي هند وراس ونيكاراغوا في نقطة الحدود " الغوازول " في ١٣ أيار/مايو من عام ١٩٨١ ؛ وطلبنا بالحاح عقد اجتماع بين قادة الجيوش في كلا الدولتين ، وهو أمر تم الاتفاق عليه في " الغوازول " ؛ وقمت في نيسان /ابريل الماضي بالسفر الى " تيغوسيغالبا " للتحدث مع وزير الخارجية السيد باز بارنيكا ولكي أعرض عليه خطة السلام ذات النقاط السبع التي رفضتها هند وراس فيما بعد جملة وتفصيلا . ولقد عملنا بجد من أجل تنظيم اجتماع بين رئيسي أركان الجيشين المعنيين . وقد عقد هذا الاجتماع في شهر أيار/مايو الماضي في نقطة الحدود " لافراترنيداد " . ونتيجة للاتفاقات التي تم التوصل اليها في اجتماع " لافراترنيداد " يلاحظ أن الاجتماع الوحيد الذي عقد بالفعل كان بين قائدي القوات البحرية في بلدنا في ميناء كورينتو . وأدى التدهور السريع في الموقف على طول امتداد الحدود والرفض المنتظم لهند وراس في عرض الحلول الصالحة والمطلوبة على وجه السرعة وفقا للوضع القائم الى ان تقوم نيكاراغوا بمجهود آخر . ونتيجة لذلك تم ارسال دعوة في ٦ آب/اغسطس الى رئيس هند وراس السيد روبرتو سـوازو كورد وبا للاجتماع في " مانغوا " مع منسق حكومة اللجنة العسكرية لاعادة البناء الوطني في نيكاراغوا وقائد الثورة السيد دانييل أورتيغا سافيدرا . وتم التصريح بصورة غير رسمية بأن مثل هذا الاجتماع سوف يتطلب عقد اجتماع مسبق لوزيري الخارجية .

وقمت في ٢٤ آب/اغسطس بارسال دعوة الى وزير العلاقات الخارجية لهند وراس أدعوه فيها الى الاجتماع في مانغوا في مطلع ايلول /سبتمبر . وهي دعوة قمت بتجديدها في ٤ تشرين الأول /اكتوبر وطلبت فيها منه ان يحدد تاريخا للاجتماع . وكان رد هند وراس يشير الى تعذر الالتزام بأى شيء في الوقت الراهن بسبب عبء العمل الشديد . وقامت حكومتنا المكسيك وفنزويلا ، في ظل هذه الظروف ، بالاعلان عن مبادرتيها السلمية المجدية للغاية التي رحبت بها نيكاراغوا فورا وسعدنا سعادة بالغة بقبولها . ولكن لسوء الحظ رفضتها هند وراس على اساس وجود مسائل تحظى بأولوية اكبر كان ينبغي لها ان تعالجها في ذلك الوقت .

ان نيكاراغوا ، اذ تدرك تماما الوضع الحساس القائم في امريكا الوسطى ، عملت على مضاعفة جهودها وسوف تستمر في بذل كل ما في الامكان بغية التوصل الى تسوية سلمية من خلال الحوار بشأن العلاقات الحرجة القائمة بين الولايات المتحدة وهند وراس حيث ننظر الى

النضال من أجل السلام باعتباره المبدأ التوجيهي لكل ما نقوم به في دنيا السياسة . ان نيكاراغوا تسعى فقط الى العيش في سلام حتى تتقدم بعملية اعادة البناء المادي والمعنوي الى الامام مع أقصى درجات الاحترام المطلق لمبادئ الميثاق ومبادئ عدم الانحياز .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة العامة التي أدلى فيها ب ١٤٣ بيانا . ويدل هذا الرقم في حد ذاته على الاهتمام الذي توليه الدول الاعضاء لأنشطة الامم المتحدة . واستمعنا الى خطب عدد من رؤساء الدول والحكومات . واني اعتقد اعتقادا راسخا بأن بيانات السياسات المتبعة التي أدلى بها في المناقشة العامة انما تعكس تعدد وجهات النظر والمناهج المتأصلة في منظمة الامم المتحدة والتي من شأنها ان تساعد الجمعية العامة في انجاز مهامها خلال الأشهر القادمة . وأود ان اغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن خالص شكري وامتناني لجميع المتكلمين الذين تكروا بالاشارة الطيبة الى بلادي والتي شخصيا .

والآن أدعو الممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد ، وأود ان أوجه النظر الى انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ١ . ٤ تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلي ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق وتقوم الوفود بالادلاء بها من مقاعد ها .

السيد ألتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب وفد بلادي ممارسة حق الرد للاجابة على الاتهامات المشينة التي لا أساس لها وللرد على الادعاءات التي صرحت بها بعض الوفود اثناء المناقشة العامة ، وذلك فيما يتعلق بما يطلق عليه مسألة تيمور الشرقية . ولا يبعث الأمر في الواقع على دهشتنا حيث ان نفس هذه الوفود هي التي قامت في الماضي بالادلاء بنفس المزاعم البالية تماما ضد حكومة بلادي . ولم يكن لجوء تلك الوفود ، مرة أخرى ، الى نفس مستوى الحجج الملققة والتفسيرات المغرضة المتعمدة بالنسبة الى الوضع الراهن السائد في تيمور الشرقية ، مثار دهشتنا .

وقد يعيل المرء الى صرف النظر عن هذه الممارسة المتبعة سنويا باعتبار انها غير جديرة بالتعقيب مرة أخرى . بيد ان هذه الوفود ، باستمرارها في حملتها التي تهدف الى خدمة

المصالح الخاصة لقلعة من المنفيين من تيمور الشرقية ، الذين لفظهم وكشف حقيقتهم شعب تيمور الشرقية منذ زمن بعيد . ان هذه الوفود تلحق الضرر فعلا بالمصالح الحقيقية لشعب تيمور الشرقية ككل ، وعليه ، فاننا لا نستطيع ان نلتزم الصمت .

ولقد صرح رئيس وزراء البرتغال الموقر في بيانه الذي ادلى به امام هذه الجمعية بصورة عابرة بأن البرتغال من سبع سنوات مضت " لم تعد قادرة . . . على الاضطلاع بمسؤولياتها كدولة قائمة بالادارة " (A/37/PV.14 ، ص ١٢) ، في تيمور الشرقية . ويبدو ان الأونرابل رئيس الوزراء وجد انه من غير المهم شرح السبب في حدوث ذلك . وكما تبين الوقائع فان البرتغال قد توقفت بالفعل عن الاضطلاع بهذه المسؤوليات لانها هجرت تيمور الشرقية بأكثر الصور اللامسؤولة في آب/اغسطس من عام ١٩٧٥ . وقامت البرتغال بذلك بعد ان سمحت بتردى الوضع في هذا الاقليم الى ان وصل الى نقطة الحرب الأهلية وذلك بالايعاز الى حزب من صنعها هو حزب " فريتيلين " بالاستيلاء على السلطة وبدء عمليات ارهابية ضد معارضي السياسيين ، وقامت البرتغال في نفس الوقت بتوفير الأسلحة لهذا الحزب لتمكينه من القيام بذلك . وبهذه الطريقة قامت البرتغال بالاساءة الى عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية . فلدى تخليها عن هذا الاقليم قامت في الواقع بالتخلي عن مسؤوليتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بل قام حزب " فريتيلين " باثبات ذلك آنئذ باعلانه الاستقلال من طرف واحد . ومن المتناقضات أن تدعي الحكومة البرتغالية ، بعد ان تصرفت بالطريقة التي تصرفت بها في سنة ١٩٧٥ ان لديها الآن شعورا شديدا " بواجب وطني واخلاقي " (المرجع نفسه) نحو تيمور الشرقية وانها لاتزال ترغب في ان ينظر اليها بوصفها الدولة القائمة بالادارة .

وكنا نود ان يكون هذا الشعور بالواجب الاخلاقي والمسؤولية قائمين منذ سبع سنوات مضت . واذا ما كان ذلك هو الحال آنئذ لأدى الى نجاة الآلاف من سكان تيمور الشرقية من موت محقق ومعاناة نجست عن الحرب الأهلية . ولذلك ، فان البرتغال من واقع تصرفاتها قد زيفت - في رأينا - أي حق اخلاقي يدعو الى النظر الى اعتبارها الدولة القائمة بالادارة كما اننا لا نتوقف عن الشعور بالدهشة انه حتى بين زملائنا الاعضاء في حركة عدم الانحياز لاتزال هناك قلعة ممن الاعضاء الذين يرغبون في اعادة عقارب الساعة الى الوراء بحيث تعود تيمور الشرقية الى سيدها

المستعمر السابق . ان الحقيقة التي لا تدحض هي ان عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية قد استكملت فعلا عندما قررت الغالبية العظمى من سكان تيمور الشرقية الحصول على الاستقلال من خلال الاندماج مع اندونيسيا على اساس من الامثال الكامل لقرارى الجمعية العامة ١٥١٤

(د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) .

لقد أثارت اهتمامنا أيضا إشارة رئيس وزراء البرتغال الى " انتهاك هويتها الثقافية " الذي تعرضت له تيمور الشرقية بطريقة غير مشروعة بسبب تكاملها مع اندونيسيا . واننا نتساءل عما اذا كان يقصد بهذه الإشارة اقتراح ان تكون الهوية الثقافية لتيمور هوية برتغالية ، أو ان علينا ان نستنتج ان الهوية الثقافية لتيمور الشرقية لها جذور عميقة في اللغة البرتغالية ؟ اذا كان هذا هو المقصود ، فهل ينبغي علينا ، حينئذ ، ان نقبل هذا المنطق كتبرير لنوع من الامبريالية الثقافية ، وكأثر لا يمكن تفاديه للاستعمار القديم ؟

وأشار بعض المتحدثين ايضا الى ما يسمى فريتيلين كمنظمة رائدة وممثل شرعي لشعب تيمور الشرقية ، بل ان البعض ذهب الى حد وضعها في منزلة " منظمة تحرير وطنية " . وهذا رأى مستحيل ، بل انه يعد - في رأى وفد بلادي - اهانة لمكانة جميع حركات التحرير الحقيقية في العالم .

لقد انشئت ما تسمى بالفريتيلين في عام ١٩٧٤ بعد نشوب الثورة البرتغالية في العام نفسه . ان فريتيلين لم تقا تل ابدا ضد المستعمر البرتغالي ، ولم يكن قادتها سوى متعاونين مع النظام الاستعماري البرتغالي . وقد تشكل اعضاءها المسلحون أساسا من جنود استعماريين سابقين ، واذا كان لا يزال هناك شك طفيف حول أصل ومركز فريتيلين ، فان احداث عام ١٩٧٥ ، التي ساعدت فيها الادارة الاستعمارية البرتغالية ، وشجعت بشكل واضح فريتيلين على الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح ، بدلا من الطرق الديمقراطية ، تقدم دليلا واضحا على ازالة تلك الشكوك . ان فريتيلين لم تكن سوى احد احزاب خمسة كانت قائمة في تيمور الشرقية في ذلك الوقت ، وكانت الأحزاب الأربعة الأخرى هي أبوديتي ، ويودي تي ، وكوتا ، وترابالوستا ، وبناء على تصريح من البرتغال كان يودي تي هو الحزب الاكبر من بين الخمسة احزاب . ومن ثم ، فقد مثل عن قناعة مع الاحزاب الثلاثة الأخرى الغالبية العظمى من السكان ، وكان يسيطر تماما على الاقليم عند ما أعرب الشعب في أيار/مايو ١٩٧٦ عن ارادته في تحقيق الاستقلال من خلال التكامل ، كما عبر ايضا عن اقرار حقه في تقرير المصير .

ان اندونيسيا كبلد وشعب حاربت بالفعل حربا ثورية من أجل الاستقلال ، وكبلد وشعب كانت لها حركة تحرير وطنية كافحت لعدد من السنين ضد الاستعمار ، وكبلد وشعب أيدت دائما حركات الاستقلال الحقيقية في جميع انحاء العالم . وانني اعتقد ان لديها الخبرة الكافية لتميز

بين حركات التحرير الأصيلة ، والثوريين الزائفين الذين ليسوا سوى متواطئين مقنعين مع النظام الاستعماري . لقد كان يحدونا الأمل في ان القلة الباقية من المؤيدين لفريتيلين من بين اخوتنا في حركة عدم الانحياز ، سوف يتمكنون من ان يميزوا بين الاثنتين .

لقد زعم خلال المناقشة العامة ، ان " اندونيسيا لم تقاتل ضد البرتغال " . واذا كان يفهم من هذا القول ان اندونيسيا لم ترفع السلاح ضد البرتغال ، فان هذا يعد بالطبع حقيقة . لكن ، كما هو ثابت ، فان اندونيسيا قد عارضت استعمار البرتغال لتييمور الشرقية وفي كل مكان ، تماما كما عارضت الدول الاستعمارية الأخرى في جميع المحافل في العالم ، وايدت جميع حركات التحرير الحقيقية . ان حقيقة اننا لم نشهر السلاح ضد البرتغال في حالة تيمور الشرقية ، انما تعني فقط ان اندونيسيا لم تكن لها اطماع توسعية أو اقليمية ازاء تيمور الشرقية . وفي واقع الأمر ، انه بعد ما قامت الثورة سنة ١٩٧٤ في البرتغال ، بدأت الحكومة الجديدة عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية ، وقد رحبت حكومة بلادي بحرارة بالاستكمال الناجح لهذه العملية ، واعربت بوسائل مختلفة عن نواياها الحسنة من أجل التعاون لتحقيق هذه الغاية . لذلك ، لم تكن التطورات المأساوية التي تلت ذلك في تيمور الشرقية من صنعنا ، وليس هناك من المزايم أو سوء التقدير ما يمكن ان يرفع عن كاهل البرتغال وفريتيلين المسؤولية عن احداث العنف التي انتشرت في تيمور الشرقية عام ١٩٧٥ . ان تحليل الاحداث يوضح - الى حد كبير - ان الدور الوحيد الذي قامت به اندونيسيا كان هو الاستجابة للاعراب عن الارادة الحقيقية لشعب تيمور الشرقية .

وبالإضافة الى ذلك ، لا يسعنا الا ان نشجب التصوير الحقود والزائف تماما للأوضاع الحالية السائدة في الاقليم . ومن الواضح ، ان الإشارة التي استمعنا اليها بشأن تيمور الشرقية اثناء المناقشة العامة ليست سوى محاولة لا مقام دولة عضو في حملة مستمرة من الافتراء وتشويه السمعة من قبل معارضي اندونيسيا الذين يعارضون سياستها ومنجزاتها الحقيقية لتنمية تيمور الشرقية .

واليوم ، فان شعب اقليم تيمور الشرقية ، كشعب اندونيسي ، يعمل على التغلب على تركة من التخلف والاستغلال الاستعماري لاربعمائة سنة ، وذلك بالاشتراك مع حكومته الوطنية بمساعدة البلدان الصديقة ، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وخدمات الاغاثة الكاثوليكية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وبالرغم من ذلك ، فان وفودا قليلة قد حاولت ان تخلق انطبعا زائفا بأن تيمور الشرقية تهددها المجاعة ، وبأنها تتعرض لعمليات عسكرية كبيرة موجهة ضد السكان المدنيين ، والتي انكار لحقوق الانسان بشكل جماعي .
وانني ، اذ أتحمل مخاطرة التكرار . . .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني ان أقاطع ممثل اندونيسيا ، الا أن العشر دقائق المخصصة له قد انقضت .

السيد ألتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل يسمح لسي ، سيدى الرئيس ، بدقيقة واحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو الاقتصار بقدر الامكان ، لأن الوقت المخصص لكم قد انتهى .

السيد ألتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني اذ اتحمل مخاطرة التكرار ، أود ان اذكر - مرة أخرى - انه لا توجد مجاعة في تيمور الشرقية ، ولا خطر حدوث مجاعة في المستقبل . وليست هناك عمليات عسكرية كبيرة تشن ضد السكان المدنيين ، أو حتى ضد فريتيلين ، لأنه لا توجد فريتيلين في تيمور الشرقية الآن .

ان وفد بلادى يرفض بصورة مطلقة الادعاءات المتعلقة بتيمور الشرقية ، ويعتبرها تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لاندونيسيا ، مما يمثل انتهاكا للفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

السيد هوايت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اشار الممثل الدائم لمالطة بالأمس الى مشكلة " مخلفات حرب " فيما يتعلق ، بصفة خاصة ، بميناء فالينا . وهذا الموضوع ، قد تم تناوله بالكامل في الرد الذى قام به سيرانتوني بارسونز في الجمعية العامة بتاريخ ٨ تشرين الأول / اكتوبر من العام الماضي .

لقد كانت الحكومة البريطانية دائما راغبة في مناقشة تلك المشكلات بطريقة ثنائية ، ولم يتغير موقفها هذا ، وليست لديها شروط مسبقة للمحادثات ، وكذلك الاشارة الى مبدأ عالمي مرسوم .

لقد أوضحت الحكومة البريطانية مرارا وتكرارا ، انه بينما لا تلتزم قانونا بتطهير الأجسام التي لم تنفجر أو حطام السفن من مياه مالطة ، ومعظمها يعد نتيجة مباشرة لهجوم قوات المحور في زمن الحرب ، فانها سوف تدرس مدى المساعدة التي يمكن ان تقدمها في اطار خطط محدودة لتطهير الميناء ، حيث يمكن ان يتضح ان ذلك الحطام أو تلك الاجسام التي لم تنفجر تشكل اعاقا لتنفيذ تلك الخطط ، ولا يزال هذا العرض قائما .

وقد يكون البعض في هذه القاعة قد لاحظ اننا في بريطانيا قد ذهبنا مؤخرا الى حد غير عادي ، وذلك بقيامنا برفع بارجة القيادة التابعة للملك هنري الثامن من ميناء بورث سموث ، وكانت هذه البارجة قد غرقت منذ اكثر من أربعمئة عام ، لكنني أؤكد للممثلين ان هذا كان أمرا استثنائيا تماما ، وان تناولنا لمشاكل ميناء فالينا يعكس ما درجت عليه بريطانيا من ترك حطام السفن دون رفع ما لا يشكل عائقا للملاحقة .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد بلادي

لا يمارس عادة حقه في الرد من أجل تقديم حجج ما ، وفي واقع الأمر ، انه خلال العشرين عاما التي قضيتها في الامم المتحدة ، فان هذه هي المرة الثانية فقط التي استخدم فيها شخصا هذا الحق غير العادي ، وذلك بغرض توضيح العرض الغير دقيق ، والزائف ، والذي ينطوي على اسقاطات كثيرة ، في البيان الذي ادلى به ممثل المغرب في الجلسة العامة الثلاثين لهذه الجمعية . لقد ذكر ممثل المملكة المغربية المناورات المتكررة التي تعرقل عملية وضع حد للنزاع في الصحراء الغربية ، والتهرب من قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك مقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٣٦ الصادر في العام الماضي ، مع انكار القرار ٤٦/٣٦ .

وبطبيعة الحال ، لا يمكن ان يكون هذا الحذف مناورة من جانب وفد المغرب .
 لقد شاركنا في توافق الآراء في نيروبي ، ولكننا كنا نعتقد دائما ، انه لكي يكون توافق الآراء هذا ممكنا ، لا بد ان تسحب المغرب ادارتها من الصحراء الغربية ، وان تضع حدا للاحتلال العسكري لذلك الاقليم . ولكننا ، لمصلحة الوحدة الافريقية ، لا نصر مطلقا على تلك الشروط ، بمفهوم انه اذا لم يتوفر توافق الآراء ، فسوف نسحب تنازلنا الذي وافقنا عليه مؤقتا ، ولكن بحسن نية بالطبع - حسن النية الذي لا مندوحة عنه في العلاقات الدولية العادية ، والذي هو غير متوفر في الجانب المغربي عندما حدد أطراف النزاع امام لجنة التنفيذ التي اجتمعت في نيروبي في شباط/فبراير من هذا العام .

اذن ، من الذي خرق توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الاجتماع الثامن عشر لقمة منظمة الوحدة الافريقية ؟ هل هم اولئك الذين قمعت مطالبهم ، أم اولئك الذين ألحوا في عناد على منظمة الوحدة الافريقية مدعين - رغم كل الحقائق والأدلة - بأنه ليس هناك نزاع بين المغرب والبوليساريو ؟ ان التلاعب وبذر بذور النزاع قد يأخذ شكل المناورات ، عندما تواجه نزاعا مع طرف تريد ان تتجاهله ، وتستخدم سحر الكلام أو الكلام المعسول من أجل ان تتخلص منه .
 لم يرد مثل المملكة المغربية ان يردد كلاما سطحيا ، وانما اراد ان يحل بصورة قاطعة ونهائية الأزمة الراهنة التي تواجه منظمة الوحدة الافريقية وانضمام الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الى تلك المنظمة ، ذلك الانضمام الذي سمي بحفلة تنكيرية رغم انه تقرر بالارادة الحرة لست وعشرين دولة تم التعبير عنها في اوائل ١٩٨٠ في فريتاون بسيراليون . وبالنسبة للحفلة التنكيرية ، فان الجانب المغربي يجب ان يعرف كل شيء عنها ، منذ المسيرة الخضراء ، ومشاورات الجماعة الجالسة ، وما يسمى بمبادرة نيروبي التي رفضت بسرعة ، بمجرد ان اصبح توافق الآراء ، الذي لا يمكن انكاره ، غير متفق مع مزاج القادة المغربيين .

لقد قلنا في الجلسة الرابعة والعشرين لهذه الدورة ، ان أزمة منظمة الوحدة الافريقية ، لم تكن ، ولا يمكن ان تكون ، منذ انضمام الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الى تلك المنظمة . ولكي نكون محددين ، فان هذه الأزمة تبدأ منذ ان خالفت دولة عضو في منظمة الوحدة الافريقية المبادئ الواردة في المادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، الذي وقعته في

أديس ابابا في ٢٥ ايار/مايو ١٩٦٣ ٣١ دولة من ٣٢ دولة مثلت هناك - وذلك لأسباب معروفة جيدة لا ولئك الذين كانوا في أديس ابابا في هذا الوقت .
وتتحمل المغرب المسؤولية عن الأزمة ، لأنها بالنسبة لموضوع الصحراء المغربية ، أساءت استعمال مبدأ التفاني الكامل ، دون تحفظ ، من أجل قضية تحرير الأراضي الافريقية التي لم تستقل بعد . وحتى تتوج المغرب مؤامراتها في السنوات الأخيرة ، فقد رفضت التفاوض ، الذي وعدت ان تجرمة بجدية . وليس من المدهش ان الجانب المغربي من أجل ان يبرئ نفسه - أو يحاول ان يبرئ نفسه - قد وجد من الملائم ان يدعي بأن مدغشقر ، مع بلدان أخرى ، كانت من بين أشد المخططين والمؤسسين حماسا لهذه الأزمة .

لم نعد نعبأ بتلك الأكاذيب . وبما اننا لا نتوقع ان يتفق الوفد المغربي معنا بشأن هذه النقطة ، فقد قلنا في ٨ تشرين الأول / اكتوبر الأخير ان الوفد المغربي لا يؤمن بأن افريقيا عازمة على حل هذه الأزمة ، وانه يعتقد اننا لن نحقق اهدافنا ، وانه ليس من الضروري ، حتى تحدى اولئك الذين يستغلون فرقة افريقيا المؤقتة . وقد كان هذا عكس كل المبادئ التي اعلناها ، ولكن من الواضح انه بالنسبة للوفد المغربي ، لا يمكن لاعلاناتنا للمبادئ الا ان تكون مزيفة .
اننا لا ندعي اننا المدافعون الوحيدون عن منظمة الوحدة الافريقية ، أو اننا المصدر الوحيد للحقيقة ، والحكمة ، ورغبة الأغلبية ، ولكننا على الأقل لدينا الشجاعة - سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى رؤساء الدول الذين اجتمعوا في طرابلس في تموز/يوليه ، وآب/اغسطس الآخرين - لكي نطالب بتحقيق الأهداف الرئيسية للوحدة الافريقية . ومن المعروف جيدا ان رد المغرب كان الرفض التام

السيد كيركا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مما يثير المدهشة لدى الى حد كبير ان يتحدث وزير خارجية السويد عن بلدي بعبارات غير لائقة لا يستحقها بلدي بالتأكيد. هناك نظام عسكري في تركيا ، ولكنه ليس معسكرا ، كما يفضل وزير الخارجية السويدي ان يعتقد .

وسوف أذكر حقائق قليلة .

في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، فان المؤسسات البرلمانية التي انشئت بموجب دستور ١٩٦١

كانت مشلولة تماما . ووجد البرلمان نفسه عاجزا تماما عن ممارسة مهامه التشريعية ، أو حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية . ولم تعد الحكومات الضعيفة للغاية والمضطربة تماما قادرة على ممارسة سلطات الجمهورية ، وتطبيق القانون والنظام . وقد بلغ عدد ضحايا العنف ، قبل تدخل القوات العسكرية مباشرة ما يقرب من ٣٠ يوميا . وكان الارهاب من جانب اليسار المتطرف وسيلة في يد اولئك الذين يعملون على القضاء على الجمهورية الوطنية الديمقراطية . وكان الارهاب الذي يمارسه اليمين المتطرف كرد فعل على هذا ، يهدد بنشوب خلافات دينية انتهاكا لمبدأ وحدة الأمة والدولة .

في ظل هذه الظروف المتأزمة للغاية وجدت القوات المسلحة ان من واجبها ان تتولى السلطة ، وتقوم بجهد مكثف للإصلاح . وان مثل هذا الإصلاح يتطلب قدرا ضئيلا - وأكرر ضئيلا - ومؤقتا من إعادة الهيكلة في الحياة السياسية والتجارية ، ولكن بصفة عامة ، فان هذه الاجراءات تسمح بقدر كبير من النقد الحار وحق التعبير . وان هؤلاء الذين مثلوا امام المحاكم - وهي محاكم قانونية دستورية - كانوا من الارهابيين لليسار المتطرف أو اليمين المتطرف ، ومساعدتهم المقربين . ويجب ألا ننسى أن عدد الارهابيين من كلا المعسكرين في بلدي يبلغ ثلاثين ألفا . وربما يجعل هذا من السهل ان نرى ونتفهم الصعاب التي تواجه قوات النظام والسلطة .

ولقد وعدت القوات المسلحة التركية ، ايماننا منها بتقاليد الديمقراطية ، بالعودة الى النظام الديمقراطي الطبيعي في الوقت المناسب . وسوف يكون لتركيا في القريب العاجل دستور ديمقراطي جديد ، توشك صياغته على الانتهاء . وسوف يجرى انتخاب عام جديد في العام القادم . وفي ذلك الوقت ، سوف يأسف وزير خارجية السويد ، دون شك ، لاستعماله مثل هذه اللهجة غير الملائمة ، وسوف يعلم - أو على الأقل نحن نأمل ذلك - ان تركيا ليست بلدا يغوص تدريجيا في الشمولية التي لا يمكن تجنبها ، ولكنها بلد يولد من جديد تحت أضواء الديمقراطية الكاملة .

ان هذه الادعاءات تتبع من جهل كامل ومؤسف لحقيقة الوضع السائر في بلدى ، وتتبع كذلك من مواقف مسبقة أيد يولوجية وسياسية تشوّء الحكم الموضوعي والواقعي وغير المنحاز . واننا نأسف لكون وزير السويد قد سقط ضحية ذلك ، ليس لكونه استعمل كلمات غير منصفة وغير ذات أهمية ، بل لأن هذا سيسئ الى أواصر الصداقة التقليدية التي تربط تركيا بالسويد .

وفي الختام ، أود أن أقول له أن ليس لحكومته الحق في ادعاء دور المدافع عن العدالة في قضايا تتعلق بالديمقراطية ؛ إذ أن الديمقراطيين الحقيقيين والمخلصين ليسوا فقط نتاج أوروبا الشمالية ، حيث يميل بعض السياسيين بسهولة الى الاعتقاد بضرورة تصدير مفاهيمهم ، كما لو كانت صالحة للتطبيق في بلدان أخرى تتطور في ظروف مختلفة جدا . هذا ، وان الرجال ذوى النية الحسنة الذين يتمسكون بمبادئهم الديمقراطية موجودون في البلدان الأخرى كذلك ، بما فيهم بلدى ، وهم يكافحون من أجل تعزيز مفاهيم ومؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان حيال عدم التفهم والجهل اللذين يبديهما بعض السياسيين .

ان الديمقراطيين في تركيا على مستوى عال ، وخاصة أولئك الموجودون بين أفراد القوات المسلحة ، وليسوا بحاجة الى تلقي الدروس من وزير خارجية السويد أو من أى أجنبي ، أى كان . وليتعلم المتشائمون والمتعلمذون في القانون أن ينتظروا ويروا ، وأن يتروا في نظرتهم .

السيد مارتيني أوردينيتا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اننا نأسف

للخطاب الذى ألقاه وزير خارجية جمهورية غيانا التعاونية . ان ما قاله لا يسهم في ايجاد تسوية عملية وسلمية ومرضية للنزاع على الأراضي بين غيانا وفنزويلا . لقد اقتصر على الكلمات الرنانة ، وشحنها باتهامات باطلة عن عدوان فنزويلي ، ونوايا وادعاءات عن بلدى ينقضها تاريخ فنزويلا وتقاليدها ومحاولاتها للوصول الى تسوية سلمية للنزاع .

ان الحقائق واضحة ، ولا يمكن انكارها : فقد اعترفت المملكة المتحدة بحق فنزويلا في نهر ايسيكويبو كحدود لها ، الا أنها بعد ذلك ارتكبت خطأ اقليميا ينم عن مطامعها الاستعمارية ، وهو ما تمثّل في مهزلة التحكيم في عام ١٨٩٩ نتيجة لتفاهم بين الدول الاستعمارية القديمة .

وينص اتفاق دولي وقع في جنيف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٦ ، كانت أطرافه فنزويلا وغيانا والمملكة المتحدة ، على الاعتراف بوجود خلاف حول الحدود نتيجة لهذه التطورات ، وعلى الالتزام

بالتوصل الى تسوية عملية ومرضية . ومنذ ١٩٦٦ ، تعاقبت على فنزويلا حكومات من مختلف الأحزاب في ظل نظامنا الديمقراطي ، واتفقت جميعها على احترام هذه الوثيقة ، وأبدت استعدادها للالتزام بما ورد فيها ، كما أشار الى ذلك وزير خارجية فنزويلا أمام الجمعية العامة . وعلى مدى الأعوام الستة عشر الماضية ، كانت حكومة فنزويلا تطلب باصرار من حكومة غيانا الوفاء بالتزاماتها في التفاوض حسب ما نص عليه اتفاق جنيف ، من أجل التوصل الى حل مرض وتسوية عملية للنزاع . وطوال تلك الفترة ، كانت حكومة غيانا تتفادى باستمرار التقيد بهذا الالتزام . واقتصرت على النيل من فنزويلا وتشويه سمعتها ، متهمه اياها بالعدوان ، وهي صفة تناقضها الحقائق التي تؤكد موقفنا الثابت كبلد محب للسلام يحترم التزاماته بموجب المواثيق الدولية .

لقد لاحظت حكومة فنزويلا ، بقلق ، بيان وزير خارجية غيانا ، الذي كرر فيه الاتهامات السابقة ، ولو أنه أضاف مقترحات يفترض أنها تعكس اتفاق جنيف . ولهذه الغاية يقترح هو احدى ثلاث هيئات دولية لتكون شريكا بديلا ، ربما للقيام بالدور المنصوص عليه في المادة ٤ من ذلك الاتفاق ، بما في ذلك املاء وسيلة تسوية سلمية للنزاع الاقليمي على الأطراف . وهذا الاقتراح يشير قلق حكومة فنزويلا ، فقد كانت حكومتنا قد اقترحت على غيانا ، في اطار العلاقات الثنائية التي يعكسها اتفاق جنيف ، ومن خلال القنوات الدبلوماسية ، أن توكل هذه المهمة مباشرة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، حيث أن تدخله منصوص عليه صراحة في الاتفاق .

ولكن بدلا من أن يلتزم وزير خارجية غيانا بهذا النهج ، قدّم اقتراحا مضادا من خلال خطابه الذي ألقاه بلهجة غير مقبولة . ورغم تحفظات حكومة فنزويلا الشديدة على تقديم هذه المقترحات في تلك الظروف ، فانها قامت بدراستها بعناية . ولأسباب واضحة لن نرد عليها في هذه المناسبة ، ولكنها تصر على تسوية النزاع وفقا لاتفاق جنيف ، وعلى اللجوء ، مرة أخرى ، الى القنوات الدبلوماسية المعتادة ، وهذا ما نبذته حكومة غيانا بشكل انفرادي .

اننا ندعو حكومة غيانا الى انتهاج موقف يتماشى بشكل أفضل مع واجباتها والتزاماتها الدولية كبلد نام ، ومع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وفوق ذلك مع التزاماتها التي تعهدت بها في اتفاق جنيف . اننا ندعو غيانا الى اظهار حسن النية ، والجدية ، والاحساس بالمسؤولية في تناول هذه القضية الحساسة . واننا ندعوها كذلك ، الى الانضمام اليها في حل المشاكل العوروشة من عهد الاستعمار البريطاني ، وفي البحث عن حل مرض وتسوية عملية للنزاع الاقليمي القائم يكونان مقبولين من الجانبين .

السيد أدلسان (الولايات المتحدة الأمريكية) : انني أعترض بشدة على الكلمات اللاذعة التي ألقاها هذا المساء مثل نيكاراغوا ، وعلى ما صدر من قبل غرينادا . ففي عام ١٩٨١ ، اتهم مثل نيكاراغوا ، أثناء المناقشة العامة ، الولايات المتحدة بأنها تعد لغزو نيكاراغوا ، وكررت نيكاراغوا هذه الاتهامات في مجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٨٢ . واليوم تتلقى هذه الاتهامات الزائفة ، مرة أخرى ، بأن الولايات المتحدة هي المعتدي ، وأنها تعد للتدخل في نيكاراغوا ، وفي شؤون بلاد أمريكا الوسطى الأخرى . والواقع أنه لم يكن هناك تدخل من الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وأن الولايات المتحدة لا تشكل تهديدا لسيادتها واستقلال الدول في هذه المنطقة ، أو في أية منطقة أخرى . وعلى نقيض أصدقاؤنا نيكاراغوا الحاليين في العالم ، فإن الولايات المتحدة لا تحتل بلدا أجنبيا ، ولم تغز بلدا أجنبيا ، ولم تقهر أي شعب أجنبي .

لماذا إذن تحاول نيكاراغوا تكرار هذه الادعاءات الزائفة ضد الولايات المتحدة معتبرة إياها المسؤولة عن كل المشاكل وكل الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي تواجه نيكاراغوا ؟ لماذا لا يزال نشيد الساندينستا يصف الولايات المتحدة باعتبارها عدو الانسانية ؟

ان الرد واضح جدا . ان قادة ساندينستا ، شأنهم شأن غيرهم ممن يعتمدون على القوة واستولوا على السلطة بقوة السلاح ، يعيشون في خوف من السقوط هم ايضا قريبا ضحايا العنف والمؤامرات . وتكرار الاتهامات ضد الولايات المتحدة يقع نظام ساندينستا في ذلك النمط المألوف للدول الشمولية ، وهو اتهام الاخرين بالجرائم التي يرتكبها .

وقبل شهر واحد من تولي السلطة ، وعد زعماء ساندينستا باجراء انتخابات حرة بعد نجاح الثورة ، وفي آب/ افسطس ١٩٨٠ ، اجلوا هذه الانتخابات لمدة خمس سنوات اخرى حتى عام ١٩٨٥ . ومنذ اقل من اسبوع ، قال دانييل اورتيجا سافدرا منسق الطغمة الحاكمة ، في مانافوا " لقد وعدنا جديا باجراء انتخابات في عام ١٩٨٥ ، ولكن ذلك يتوقف على الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد " . وبالرغم من آمالنا الكبيرة ، وآمال شعب نيكاراغوا ، فليس من المرجح اجراء هذه الانتخابات في ظل نظام ساندينستا . والكل يعلم ذلك . وعلى النقيض مما حدث في السلفادور حيث اجريت انتخابات حرة في ٢٨ آذار/ مارس ، صوت فيها ٩٢ في المائة من الناخبين ، لم تسفر ٣ سنوات من الثورة عن اجراء انتخابات في نيكاراغوا . وفي اثناء ذلك ، تنتشر خيبة الامل لما يسميه ايدن باستورا القاعد السابق للثورة السانديستية " بالافسة الحكومية " في نيكاراغوا . ان ايدن باستورا ، الذي كان يوصف بأنه زعيم لخطة الصفر ، هو الذي استرضى انتباه العالم في آب/ افسطس ١٩٧٨ ، عندما قاد القوة من حرب العصابات التي استولت على القصر التشريعي في مانافوا ، وقد وصف الموقف الراهن في نيكاراغوا في مؤتمر صحفي في ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٢ بقوله :

" انهم يضربون في السجون مناهضي الثورة والثوريين الماركسيين . ويعاقب الماركسيون لارتكابهم الجريمة الخطيرة المتمثلة في تفسير ماركس تفسيرا يختلف عن تفسير الرفاق المسيطرين على الحكم . لقد رأيت شعبي يعيش في ظل التوتر والمعاناة والخوف ومرارة الاحباط وعدم الامان الشخصي . وتعرض قبائل نيسكيتو وسومو وراما الهندية للاضطهاد والسجن والافتعال ، دون ان تستطيع اجهزة الاعلام من صحافة او اذاعة فضح وشجب نظام الرعب هذا امام العالم ، وهو نظام يحكم الساحل الشرقي وكل نيكاراغوا من خلال " امن الدولة " الرهيب " .

ان الاتهامات التي يكررها ممثل نيكاراغوا تعد تغطية لعملية بناء القوة العسكرية الهائلة في بلاده ، وما يصحب ذلك من تدهور اقتصادي ، وتدهور حقوق الانسان الاساسية في نيكاراغوا . ان نيكاراغوا قد عززت قواتها العسكرية من ستة آلاف شخص في عهد سوموزا الى ٢٥ الف مقاتل في الوقت الحاضر . كما انها رفعت عدد المليشيا الى ٥٠٠٠٠ رجل . وهناك ايضا الفان من قوات كوبا ، بالاضافة الى نحو ٦٠٠٠ من المستشارين الكوبيين . ويصف من هم خارج حكومة نيكاراغوا هذه القوات بأنها جيش احتلال يحتاجه نظام ساندينستا للابقاء على سيطرته . وهذا امر عادي جدا . فالنظم الشمولية غالبا ما تحتاج لقوات خارجية " من الرفاق " تحتفظ بالحكم سواء كان ذلك في اوربا الشرقية ، او في افريقيا ، او في امريكا الوسطى .

ان هذا الحشد العسكري الضخم الذي يفوق بكثير احتياجات الدفاع ، يستخدم بالطبع لزراعة السلفادور والبلدان المجاورة الاخرى في امريكا الوسطى . ان توقيت عمليات تجديد تزويد نيكاراغوا بالاسلحة عن طريق كوبا بموافقة الاتحاد السوفياتي منسقة تماما مع القتال في البلدان المجاورة . واكتشفت شحنات كبيرة من الاسلحة قبل تجديد كل اندلاع للقتال . وتوجد شبكة واسعة للامداد بالاسلحة اقامتها كوبا ونيكاراغوا عبر امريكا الوسطى ، لتغذية الارهابيين وقوات العصابات في غواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا والسلفادور بالاسلحة المتطورة . ان الجهود التي تبذل لزراعة بلد مثل كوستاريكا ، ليست لديه قوات مسلحة خاصة ، تثير القلق بوجه خاص . وقد تم طرد ثلاثة دبلوماسيين في سفارة نيكاراغوا لاشترائهم في حادث قنبلة في سان خوزيه الارهابي في ٣ تموز / يوليه . واثبتت تحقيقات الشرطة فيما بعد ان الحادث قد بر في سفارة نيكاراغوا نفسها وأدير منها .

نفس هذه الاسلحة قد استخدمت في اساءة معاملة واخلاء القرى الهندية على طول الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا ، وكذلك في المدن الواقعة في شمال شرقي نيكاراغوا ، التي كئيبا ما تعرضت للهجوم والحرائق على ايدي جيش ساندينستا . فقد دمر الكثير من القرى وهي الآن مهجورة تماما . وقد ذكر شهود العيان تعرض المدنيين لهجوم الوحدات العسكرية لساندينستا ، واعتراض قوات ساندينستا لعمليات توريدات الاغذية مثل شحنات الاغذية والدواء الموجهة لهذه المناطق ، بحجة ان هذه المساعدة قد توجه للجماعات التي في المنفى .

(السيد أدلمان ،
الولايات المتحدة)

وبما ان موارد نيكاراغوا الشحيحة قد بددت على شراء الدبابات السوفياتية من طراز (تي - ٥٤) والمدافع من طراز (أى . كي - ٤٧) وعلى الاحتفاظ بهذه القوات الضخمة ، فان اقتصاد البلاد انهار كالمتوقع . ان عملة نيكاراغوا اصبحت غير قابلة للتحويل الى الدولار فسي اسواق النقد الاجنبية . وانضمت الى الروبل كعملة غير مرغوب فيها وغير قابلة للتحويل لنظام يعاني من ضائقة اقتصادية .

وبعد ثلاث سنوات من الوصول الى الحكم ، ما زالت حكومة ساند نيبستا في نيكاراغوا تناضل من اجل اعادة الاقتصاد الى المستوى الانتاجي لما قبل الثورة . وقد وصف قائد لحظة الصفر الموقف في آب / اغسطس ، كما يلي :

" اصبحت لدينا مزيد من الفقراء ، لم يقل الفساد ، وزادت الديون الخارجية ، وتقلص الهيكل الاساسي ، وقتلت الحريات . لقد كان لنا على الاقل في عهد سوموزا حريسة القتال " .

وسجل نظام ساند نيبستا بالنسبة لحقوق الانسان مروع كذلك . فكما قلت ان الذين يركزون في الامم المتحدة وفي غيرها على بلدان مثل السلفادور ، بينما لا يرون فضاضة في نيكاراغوا ، يقوضون حركة حقوق الانسان برمتها . لقد سبق واشرت الى الاجراءات التي تتخذها حكومة ساند نيبستا ضد سكان نيكاراغوا من الهنود الذين اجبر ١٢ الف منهم على الاقل على الهرب الى هندوراس ، كما اضطر ٣ آلاف لاجئ من غير الهنود الى الفرار منذ نيسان / ابريل . وقد ازداد انتهاك حقوق الانسان منذ اعلان حالة الطوارئ في ١٥ اذار / مارس ، وتم اعتقال اكثر من مائتي شخص . وشدت حكومة نيكاراغوا ارهابها للمعارضين السياسيين وشننت مؤخرا حملة ضد حرية العقيدة الدينية في نيكاراغوا . كما استولت حكومة ساند نيبستا على اكثر من عشرين كنيسة بروتستانتية ، ومنعت الغوفاء اسقف ملناغوا الكاثوليكي من اقامة مراسيم القداس لاجئه الى القاء الحجارة عليه . وفي ١٢ آب / اغسطس اعتدى على الاب بسمارك كارباللو الناطق باسم الكنيسة الكاثوليكية ورئيس الازاعة الكاثوليكية ، فضربت الشرطة وجردته من ثيابه ثم عرض عاريا على الجموع الساخرة بينما سيق متصورا الحكومة تسجيل هذا المشهد . ثم اقتيد الاب كارباللو الى السجن حيث جرى استجوابه على مدى ست ساعات وهو عارى الجسد كل هذه المدة .

(السيد أدلمان ،
الولايات المتحدة)

وما كان للحكومة السانديتسنية ان تلجأ الى كل ذلك . ان كان في استطاعة الحكومة الجديدة ان تقبل عرض صداقة الولايات المتحدة حيث اننا مددنا لها يد الصداقة السانديتسنية في هذا النصف من العالم ، بكل حرارة مستطاعة وبكل الاشكال الممكنة وخلال الاشهر الثمانية عشر الاولى من الحكم ، تلقى نظام نيكاراغوا المساعدات من الولايات المتحدة اكثر مما تلقتها اية حكومة اخرى في العالم .

ان قرار زعامة سانديتسنيستا بالبقاء في السلطة عن طريق الخوف والتهديدات الكاذبة بتدخل الولايات المتحدة وانتهاج ومعاداة بلادي ، كان قرارا وقحا محسوبا اتخذته قيادة سانديتسنيستا . ولقد كان هذا اختيارهم ، لا اختيارنا .

وكانت نتيجة هذا الخداع تفشي الفوضى الاقتصادية والتضحية بحقوق الانسان ، وبأمال شعب نيكاراغوا في حياة افضل . ان كل ذلك ليحز في نفسنا حقا ونتألم له .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما خاطب ستيفان

اولزوفسكي ، وزير خارجية بولندا الجمعية العامة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ، اعلن ان وفد بولندا جاء الى هذه الدورة عازما عزمنا صادقا على الاسهام بصورة بناءة في اعمال الجمعية العامة . وقد قدم الوزير في بيانه أمام هذه الهيئة معلومات موثوق بها حول الوضع في بولندا . وشرح رأينا بالنسبة لاسباب الوضع الحرج والصعوبات القائمة هناك ، وحدد آفاق الأزمة التي ينبغي التغلب عليها . وقام بهذا على اساس من حسن النية ، لان الامور المتعرض لها من صميم اختصاص السلطات البولندية ولها ان تحسمها وفقا لسيادتها .

ولدينا ما يدعو للاعتقاد بأن البيان البولندي قد صادف تفهما من قلبية الوفود . ولكن للاسف الشديد فان بعض المتكلمين ، وان كانوا قلة ، رأوا ان يعرضوا تقييمهم الخاص للوضع في بولندا مشوهين اساس مشكلاتنا وطبيعة التطورات هناك .

وليست لدينا النية في ان ندخل في مساهرات حول امور هي من اختصاص سلطة بولندا وحدها . ولن تسمح لنا كرامتنا بالرد على بعض امثلة سوء النية والشعارات انسدائية البحتة مثل تلك

التي وردت في بعض اجزاء البيان البريطاني ، والتي يبدو لنا ان الباعث عليها هو النفاق
الاخلاقي والتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛ وبالتالي فاننا نرفضها بشدة .
وكنا ننتظر تفسيراً أقل حداثة لمشكلات بولندا من قبل جارتنا - السويد .
ونود ان نقول ما يلي لهؤلاء الذين ربما انقادوا لقلق قائم على سوء الادراك للتطورات
في بولندا .

أولا ، لقد كرر العديد من المتكلمين تقويمات للأوضاع التي أصبحنا على علم بها منذ أشهر ، ولم يكلفوا أنفسهم بأن يأخذوا في الاعتبار التغييرات الايجابية التي حدثت في بولندا هذا العام . ولقد أغضوا عيونهم كذلك عن الجهود التي قامت بها السلطات والشعب بأسره بهدف تحسين الموقف والتنفيذ المستمر للإصلاحات ، كما غضوا النظر عن الخطط المقبلة لحكومة بولندا وأهمها خطط دعم قضية الوفاق الوطني . ومن الحقيقي أننا مازلنا نواجه الصعوبات ، ومن الحقيقي أيضا ، وهذا أمر يفهمه كل من تتوفر لديه حسن النية ، أننا نحتاج الى بعض الوقت للتغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق أهدافنا .

ثانيا ، وفي تجاهل كامل للحقيقة حاول بعض المتكلمين أن ينظروا الى الموقف الداخلي في بولندا على أنه السبب في فشل الانفراج . وانني أرجو أن يسمح لنا بتصويب ذلك لتكون الأمور صحيحة : ان عمليات الانفراج دخلت في مرحلة حرجة قبل كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بوقت طويل ؛ لقد بدأت في التردى لأسباب واتجاهات تختلف تماما عن التطور في بولندا . ويكفي أن نذكر القرارات المتتالية لمجلس حلف شمال الأطلسي وهي قرارات تبدأ منذ ١٩٧٨ وتسببت في نوكتي ونوعي في الأسلحة ، ويكفي أن نذكر أيضا بأن خط المواجهة في السياسة الخارجية بني على القوة كما أوضحت الولايات المتحدة صراحة .

وفي مواجهة الادعاءات التي وردت في بعض البيانات ، فاننا نود أن نعلن أن الأمر على العكس تماما ، وأن الموقف الدولي كان من الممكن أن تزداد خطورته تفاقما لو حدث انتهاك رئيسي للسلم الاجتماعي في بولندا ، وأن التدابير التي اتخذت في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ جعلت من الممكن تجنب حدوث ذلك الانتهاك .

ثالثا ، كان وسيظل من تقاليد بولندا قيامها بتأييد الانفراج والقيام بالحوار والتعاون الدوليين ، ونحن نهتم بمواصلة وتوسيع نطاق الحوار والتعاون على أساس احترام السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتبادلة .

ان استئناف الحوار الضموني والفعال يعتمد أولا وقبل كل شيء على نظرة جريئة تجاه المستقبل بدلا من التركيز على الماضي وتبادل الاتهامات . ان الحوار يعني الرغبة في تفهيم الآخرين والاحترام الكامل لسيادتهم ، ولقد حان الوقت لاتباع هذا الأسلوب والاتجاه الى الوسائل

التي تؤدي الى تحسن تدريجي في العلاقات بدلا من زيادة خطورة الموقف بتطبيق القيود الاقتصادية واصدار الاعلانات العدائية .

رابعا ، ان بولندا اليوم في حاجة خاصة الى الهدوء والتفهم . ومن الزيف الاعراب عن الأسس على التطورات في بلدي وفي نفس الوقت تتخذ خطوات سياسية واقتصادية تهدد بالخطر خططنا للإصلاح والاستقرار الدولي . ولنا الحق في أن نتوقع أن تلك الحكومات الغربية التي اختارت اتباع سياسة الضغط على بولندا ستظهر مزيدا من الواقعية والاحترام لنا . ان ذلك سيكون متمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومبادئه .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لتلك الوفود التي أبدت في بياناتها في المناقشة العامة تفهما وتأييدا لبولندا بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

السيد بن هيم (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في اللحظات الأخيرة

من المناقشة العامة لن أسمح لنفسي أن أنساق في مهاترات وجدل عقيم مع سفير مدغشقر . ومع ذلك ، أود أن أركز على أنه بينما أبدت الكثير من الوفود - التي تشارك في نظرتي الى الأحداث - قدرا كبيرا من الانضباط فيما يتعلق بقبول ما يسمى بالجمهورية الصحراوية في منظمة الوحدة الافريقية ، فقد كانت لديه الجرأة لأن يؤكد بشكل قاطع حقيقة لم توجد مطلقا . وقد كان هذا هو ما أشار اليه وفدي عندما نكزنا - باختصار - بالظروف التي بذلت فيها محاولة لفرض جماعة من المرتزقة في صورة ما يسمى بجمهورية . قد يكون الخلاف جديا ولكن نوعية السلعة التي عرضها كانت تدعو الى الشك . ولست أفهم سببا لسخطه لأنه بغفنته السلمية ما كان له أن يتوقع تأييدنا له .

وفضلا عن ذلك ، فان وفد بنن الذي تكلم منذ وقت قصير اقترح أن يحل نزاع الصحراء الغربية بالوسائل السلمية . وفي هذه المرحلة سأقتصر على تذكير وزير خارجية بنن بأن الوسائل والأساليب التي يبدو أنه يسعى اليها قد اقترحها أصلا جلاله ملك المغرب في العام الماضي في قمة نيروبي . وفي ذلك الوقت كان هناك توافق في الآراء فيما يتعلق بمبادرة الملك التي طالبت بوقف اطلاق النار واجراء استفتاء . ان وفدي لا يمكنه أن يفهم أن أولئك الذين ينادون هنا بانها النزاع يقومون في أماكن أخرى بتعويق الجهود التي بذلت من أجل السلم . وبالمثل لا يمكننا أن

نفهم كيف يقوم وزير خارجية بنن بالحكم مسبقا على نتائج هذا الاستفتاء الذي لم يجرب بعد .

ان وفدي ليرجو أن يقوم الذين يبذون سخطهم وينصبون من أنفسهم مرتزقة للدفاع بالكلمة أن تكون لديهم الشجاعة ليستفتوا قلوبهم لتدلهم على الحقيقة لأنه كما يقول حكما افريقييا نسي الصدور يكمن العقل .

السيد كوينونس امزكويتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أشير

الى البيان الذي ألقاه مثل اقليم بليز .

ان غواتيمالا لا يمكن أن تعترف بأن ثمة سياسة توسعية بينما كل ما تقوم به هو الدفاع عما كان ملكا لها طوال قرون . ان غواتيمالا لا يمكن أن تعترف باستقلال بليز لأن هناك خلافا على الاراضي مع بريطانيا العظمى .

ومنذ متى كان دفاع المرء عما يملكه سياسة توسعية ؟ ان غواتيمالا كانت طوال قرون تتمسك بفكرة أن اقليم بليز ينتمي اليها ، لأنه كان ينتمي سابقا الى اسبانيا ، البلد الأم ثم حصلنا عليه بعد استقلالنا . ومع ذلك ، فلعدة قرون كان هذا الاقليم في حيازة بلد كانت سياسته دائما هو فرض ارادته بالقوة . ولقد شهدنا هذه السياسة في حالة النزاع في جنوب الأطلسي على جزر الماليناس .

ولا يمكن أن نقبل هذا الاستقلال بينما الخلاف لم يحسم ، وهو خلاف اعترف بوجوده اليوم مرة أخرى مثل بليز . ومع ذلك ، فان غواتيمالا مرة أخرى تعرب عن أملها وثقتها بالتسوية السلمية كما تنادي بها وتدعمها الأمم المتحدة . ونحن نتمسك بنظريتنا ونحن نمد يدا الى بريطانيا العظمى وندعو الى تسوية هذا الخلاف على الأراضي .

السيد زومبادو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نأسف ان نضطـر

الرد على ما قاله وزير خارجية شقيقتنا جمهورية نيكاراغوا ، حيث أشار الى اجتماع سان خوزيه المعقود في ٤ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢ ، الذي أشار اليه وزير خارجيتنا وممثلون عن بلدان أخرى موجودون في هذه القاعة . ونحن نشعر بالانزعاج لأنه ، رغم أننا بيننا تكرارا أن المبادرة باقامة حفل يجمع البلدان الديمقراطية في قارتنا لمناقشة المشاكل المتعلقة بالسلم في أمريكا الوسطى ويتبنى الحوار والتفاهم ، قد أتت من بلادى - في البداية من رئيسنا في ٨ أيار/مايو عندما تسلّم الرئاسة ، وفيما بعد من وزير الخارجية - فان المبادرة لعقد ذلك الاجتماع نسبت الى دولة أخرى .

وفي ضوء الجهود التي بذلت لعقد ذلك الاجتماع ، فمن المحزن أن يشكك جيراننا في اخلاصنا وحسن نوايانا . واننا نشعر بأن ذلك التحدى موجه ليس فقط ضد نزاهة كوستاريكا بل ضد نزاهة الدول السبع الأخرى - وهي عبارة عن تجسد لارادة شعوبها - التي وقعت اعلان سان خوزيه . وعلاوة على ذلك فان فضل الالتزام بالسلم لا يمكن التشكيك فيه عندما تكون دولة قررت طواعية التخلي عن أن يكون لها جيش . اننا نرى هذه المبادرة انما تشكل خطوة أخرى ، يتمين أن تعقبها خطوات عديدة في السعي العسير الى السلم والتقدم في أمريكا الوسطى . ونتفق مع وزير خارجية نيكاراغوا بضرورة استخدام محافل أخرى في المستقبل - مثل محفل وزراء خارجية البرزخ - لضمان اختصار الطريق الى الهدف المنشود قدر المستطاع .

السيد أورتيز كولندريس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن

حكومة هندوراس أود أن أمارس حق الرد للإشارة الى بعض التعليقات غير الدقيقة التي أدلى بها وزير خارجية نيكاراغوا ، السيد ميغيل دى اسكوتوبروكمان ، والتي لمّح فيها بصورة محددة الى بلادى وحكومتى . وأقوم بذلك من أجل أن ترى الجمعية الجانب الآخر للمشكلة الشديدة التعقيد في أمريكا الوسطى التي تشمل دولتنا .

أولا ، ان الحكومة الحالية لهندوراس ، التي أتكلم نيابة عنها ، قد انبثقت عن مثال حقيقي لانتخابات حرة وديمقراطية . وقد اعترف المجتمع الدولي بذلك . لقد حصل رئيس هندوراس السيد روبرتو سوازو كوردوبا على تأييد أكثر من ٨٢ في المائة من الناخبين في هندوراس ، بخلاف أولئك

الذين يمسون بالسلطة في نيكاراغوا ، والذين وعدوا ، بعد الاطاحة بالحكومة السابقة ، بعقد انتخابات حرة ، ولكنهم لم يقدّموا أى دليل على الوفاء بوعدهم . وفي هذا نحن نختلف عنهم في ذلك .

ثانيا ، في الماضي كنا دائما نحل اختلافاتنا بأساليب قضائية ، عن طريق الحوار البنّاء أو عن طريق الوسائل السلمية المقبولة لحل المنازعات الدولية تلك الوسائل التي كالفنا من أجلها والتي تشكّل الأساس لخطة السلام التي اقترحتها حكومتنا على منظمة الدول الأمريكية وعلى الأمم المتحدة ، ولم يكتف رئيس هندوراس باعطاء رد ايجابي على الدعوة للمشاركة في المحادثات التي اقترحها رئيسا المكسيك وفنزويلا ، بل انه أعرب ، بالاضافة الى ذلك هذا الأسبوع ، عن رغبته في أن يتناقش شخصا ، على مستوى رؤساء الدول ، في المشاكل المشتركة بغية الدخول في التزامات جادة لاستعادة الاستقرار السياسي والأمن الاقليمي .

وفضلا عن ذلك كانت هندوراس احدى الدول الداعية الى عقد مؤتمر وزراء الخارجية المعقود مؤخرا في كوستاريكا لانشاء محفل للسلام في أمريكا الوسطى .

ثالثا ، ان الموقف العدائي الذي اتخذته حكومة نيكاراغوا لا يتلاءم وتطلعاتها لتصبح عضوا في مجلس الأمن ، الجهاز الأعلى الذي افتتن على ضمان احترام القرارات السلمية الفائقة الأهمية المعروضة على الأمم المتحدة وتنفيذها . ولا تقبل هندوراس قيام نيكاراغوا من جانب واحد بالحكم على تصرفنا السياسي وسلوكنا الدولي على أساس ادعاءات بوجود أخطار ، في حين أن حكومتنا ، جنبا الى جنب مع الحكومات الأخرى في هذا الجزء من العالم ، تبذل كل ما في وسعها ، وبكامل حسن النية ، مستطاع لتعزيز السلام في أمريكا الوسطى .

رابعا ، أرفض بشدة التأكيدات الزائفة بأن هندوراس ، وهي دولة ملتزمة بالقانون ومحبة للسلام ، قد سمحت باستخدام أراضيها قاعدة لشن العدوان على شقيقتنا جمهورية نيكاراغوا ، التي لنا معها علاقات تقليدية قائمة على الصداقة . ونؤكد مرة أخرى أن هندوراس سوف لن تستخدم أبدا قاعدة لهدم العمليات التي تعكّر صفو السلام في أمريكا الوسطى عن طريق العنف . ولم تقم قواتنا المسلحة - التي تمثّل الحارس الأمين للانتخابات الديمقراطية - بالتدخل في شؤون جيراننا . لقد قامت قواتنا المسلحة بالتدخل لردع هجمات صغيرة على الحدود - أبلغت جميعها الى مجلس

الأمن - للدفاع عن سيادتنا وسلامة أراضينا ، وفقا للواجبات التي يفرضها عليها دستورنا .

خامسا ، ان هندوراس ، على العكس ، هي التي تتعرض للاعتداءات الارهابية المدعومة من عناصر نيكاراغوية بهدف الاخلال باستقرار الحكومة .

أرجو أن أوضح أن حكومتنا تسترشد بسياسة خارجية مستقلة ، ولذلك فانها ترفض الأنماط التي تفرض عليها من الخارج ، ولكن ، وبتأييد من شعبها وقواتها المسلحة ، ستمسك بمؤسساتها الديمقراطية دون اللجوء إلى الحيل المعروفة باثارة الخلافات الدولية من أجل تعزيز وضعها المحلي .

السيد سايدر (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعت بانتباه شديد

الى بيان ممثل اندونيسيا وملاحظاته بشأن بلادى فيما يتعلق بتميمور الشرقية وبكلمة رئيس وزراء البرتغال الى هذه الدورة عن نفس الموضوع .

سأتوخى الاختصار الشديد لأن مناقشة البند ستجرى في اللجنة الرابعة . ولكن الحقيقة هي ، مع ذلك ، أن حالة من العدوان العسكى لاتزال قائمة في تيمور الشرقية ، وقد تم بيان ذلك في مجلس الأمن ، وان شعبا حرم من ممارسة حقه في تقرير المصير . ويبدو لنا أن مثالا غريباً من تقرير المصير يقوم هناك حيث ينادى به وفي نفس الوقت يبرر بالحاجة الى الابقاء على الاحتلال العسكى .

السيد غاوسى (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا بالطبع بانتباه

شديد الى الرد الذى قدمه ممثل المملكة المتحدة وسوف ننقله بالتأكيد الى السلطات فسي بلادى للنظر فيه بعناية . في هذه المرحلة كل ما أود أن أقوله هو أن محتويات بيان وزير بلادى كانت ببساطة مجموعة حقائق يستطيع أى مصدر مستقل أن يتحقق منها بسهولة ، كما قام بذلك بالفعل الممثل الخاص لمجلس أوروبا ، وهو عضو سويدي بارز في البرلمان .

لقد علموني دائما أن البريطانيين عطيون ، ومن ذوى الفعالية ، ولا يميلون الى التأخير . ومع ذلك ، بيد وأنهم اكتشفوا خلال السنوات الماضية أنه يمكنهم الاستفادة من التأخير المتعمد فسي ظروف خاصة . انني أؤكد لهم أن ذلك ليس في صالح أصدقائهم وليس في صالح السلم . وفي حالة مالطة ، فاننا نتطلع الى الأعمال وليس الى الكلمات ، نتطلع الى الفعل وليس الى الالفاظ . ان دول البحر الأبيض المتوسط ، ودول امريكا اللاتينية وكذلك دول العالم كله ، تأسف جميعها للاتجاه البريطاني المعاصر المتعمد للتعتيم والتسويق . أستطيع أن أذكر أن المندوب السامي البريطاني في مالطة يقيم في بناية شهيرة تطل على الميناء الكبير ، ووسعته أن يلاحظ بسهولة عمليات تعميق المياه الجارية . وحتى لو تغاضى عن تلك الأنشطة ، فلا يمكنه تجنب سماع أنباء الذين يقعون بصفة دورية ضحية لانفجار القنابل المتخلفة عن زمن الحرب ، والتي تنفجر بمحض المصادفة بسبب عمليات التعميق داخل وخارج الميناء . كما أنه أيضا يقع في نهاية سلسلة الذين يتلقون المذكرات التفصيلية ، التي ترسلها وزارة خارجية مالطة . ولم تقابل هذه المذكرات الا بجدار من الصمت ، يتعارض تماما مع الرد الذي استمعنا اليه اليوم . ويحدونا الأمل كذلك في هذه المرة في أنهم يعنون ما يقولون . وأود أن أؤكد ، بوجه خاص ، بأن الملاحه في عصرنا اليوم ليست كما كانت في أيام أسطول أرمادا العظيم . بل بالأحرى تقع في اطار صيغة احتياجات العصر ، وتساير تطلعات جزيرة صغيرة مصممة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادى دون تدخل خارجي ودون اعاقه متعدده .

السيد أدلمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

على غرار زميلي من تركيا ، شعر وفد الولايات المتحدة بصدمة ازاء ما قاله اليوم وزير خارجية السويد . ان ما ذكره بشأن امريكا الوسطى يبعث على الانزعاج الشديد . لقد قال :

" من الواضح أن دولة أجنبية ، هي الولايات المتحدة ، تلعب دورا لموسا عند ما تحاول مساندة ديكتاتوريات متداعية لتقف على قدميها " . (A/37/PV.33 ، ص ٩٢)

ان الولايات المتحدة ترفض هذا البيان لزيه . ولعلي أذكر السيد وزير خارجية السويد بأن الولايات المتحدة تشترك مشاركة فعالة في أمور امريكا الوسطى . ففي السلغادور التي أجريت فيها

انتخابات حرة في ٢٨ آذار/مارس اشترك فيها ٩٢ في المائة من مجموع الناخبين ، وقد اضطـر الكيرون في سان سلفادور وغيرها من المدن الى الانتظار أكثر من ست ساعات للدلالة بأصواتهم . وقد شهد هذه الانتخابات ٢٠٠ مراقب أجنبي و ٨٠٠ عضو من أعضاء الصحافة الدولية . ولم يتحدث أولئك المراقبون أو غيرهم من الأطراف التي اشتركت في الانتخابات عن أية اتهامات بالتزيف أو أية أخطاء انتخابية . فلقد كانت انتخابات حرة . وأود أن أذكر المثلين بأنها لا يمكن أن تعد رمزا "لديكتاتورية متداعية" .

من الواضح أن وزير خارجية السويد حريص على حقوق الانسان ، ولعله يشرح لنا كيف أن السويد تعطي ٥٠ مليون دولار هذا العام - وهو أكبر قدر من المعونة الخارجية تعطيه لبلد بعد تنزانيا - كمساعدات خارجية لفييت نام ، تلك الدولة التي دأبت على انتهاك حقوق الانسان فيها ، لدرجة أنها اضطرت ما يقرب من مليون مواطن الى ترك البلاد في سفن والخروج منها كلاجئين . فضلا عن أنها دأبت على انتهاك حقوق الانسان في مواطن أخرى ، ان يوجد لها نحو ٢٠٠ ألف جندي يحتلون كموتشيا ، وما يتراوح بين ٣٠ ألف و ٤٠ ألف جندي يحتلون لاو . ويتعرض كثير من أهالي كموتشيا ولاو ، ولا سيما قبائل مونغ ، لوابل من المواد الكيميائية ، المحظور استخدامها انسانيا وقانونيا ، والتي يسقطها عليهم الفيتناميون كالمطر .

وأخيرا ، فلعل من المناسب أن نستمع من وزير خارجية السويد ، في إطار نظرتة للشؤون الخارجية كما تراها ستوكهلم ، الى وجهة نظره في الموضوع الرئيسي الذي شغل السياسة الخارجية في ستوكهلم خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ألا وهو البحث عن تلك الغواصة أو الغواصات المرببة التي تهدد السويد أو تتجسس عليها . ان تلك الغواصة التي اختفت دون أن يتعرض لها بيان وزير الخارجية ، تأتي بعد عام تقريبا من اكتشاف السويد لغواصة سوفياتية تعمل بالطاقة النووية ، ومن المفترض أيضا أنها مسلحة بأسلحة نووية ، هي الغواصة ويسكي التي انتهكت مياهها الإقليمية .

السيد بندانا رودريغز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد أشار

مثل الولايات المتحدة الأمريكية من جديد ، في كلمته التي أعدها ممارسة لحق الرد ، الى الاتهامات المعروفة التي لا أساس لها من الصحة ، والتي ترددها حكومة ريفان دائما ضد شعبنا

وشورتنا . ومن جديد ، بيد وجليا السفور الذى تتحلى به الحكومة الامريكية حيث تتدخل بتفسيرات غريبة في أمور من صميم مسؤولية شورتنا .

وكما فعلنا في عدد من المناسبات في هذه الجمعية ، فاننا نتساءل مرة أخرى : ما هو الغرض من هذه الاتهامات ، وعلى أى أساس أخلاقي تطرح هذه الاتهامات من قبل حكومة سانديكا توريبة لمدة تتجاوز ٥٤ عاما ؟ انني لا أود الدخول في التفاصيل المتعلقة بكل تلك الاتهامات . وربما يكون من المهم أن نوضح لممثل الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالانتخابات ، أن حكومة اعادة البناء الوطني لم تلغها أبدا . بل على العكس من ذلك ، فانها أعلنت في لحظة انتصارها الثوري أن الانتخابات سوف تجرى في عام ١٩٨٥ ، بحيث تسبقها فترة اعداد قبل اجرائها .

ان الاتهامات التي توجه بشكل متكرر الى الولايات المتحدة من قبل نيكاراغوا ليست ، من ناحية أخرى ، غير قائمة على أساس . انها ليست نيكاراغوا ، وانما وزارة خارجية ريغان التي اعترفت بوجود السفن الحربية في مياهنا الاقليمية . انها وزارة خارجية واشنطن التي اعترفت بتخليق طائرات تجسس فوق اراضيها . انها صحافة الولايات المتحدة الامريكية ذاتها التي كهفت عن اعتماد الادارة الحالية لمبلغ ١٩ مليون دولار لاثارة التوتر في نيكاراغوا . انهم المتحدثون الرسميون للادارة الحالية الذين رفضوا استبعاد استخدام القوة ضد نيكاراغوا . انها تلك الادارة التي استخدمت حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الأمن ينادى باجراء الحوار بين جميع الأطراف في امريكا الوسطى ، ويطلب الى الولايات المتحدة الامريكية عدم التدخل المباشر وغير المباشر في شؤوننا .

لم تكن من نسيج خيالنا هذه المناورات العسكرية التي تقوم بها البحرية الامريكية بالاشتراك مع القوات المسلحة لهندوراس على بعد أميال قليلة من شواطئنا . ان هذا معروف تماما وتم نشره علانية . بهذا الأسلوب ، نعتقد أن الحقائق تتحدث عن نفسها ، وان الأرواح التي فقدت على حدودنا تعد شاهداً مأساوياً على أن أعمال العدو وان تلك لم تكن من نسيج خيالنا .

وفي هذا السياق ، فاننا نذكر مثل هند وراس بنفس البيانات التي ألقاها السفير ممثل هند وراس في ماناغوا عندما كان الأمر يتعلق بالتحقيق في مذبحه في سان فرانسيسكو ديل نورتي - وهو مكان يبعد بضعة أميال عن الحدود مع هند وراس - وقد ارتكبت هذه المذبحة عناصر قادمة من أراضي هند وراس . ومع ذلك ، فقد استمعنا الى بيانين ألقاهما كل من ممثل هند وراس وممثل الولايات المتحدة عن استعدادهما المزعوم للدخول في حوار مع بلادي . ونحن نشكرهما على ذلك ، ويحدونا الأمل في ألا يقتصر الأمر على مجرد الكلمات ، بل أن يقدم ما دليلا عمليا ، على انهما يريدان حوارا على مستوى عال ، كما فعلت نيكاراغوا في مناسبات عدة . ونحن لانزال نأمل في ذلك .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ليلة أمس ، عندما كان ممثل الولايات المتحدة يمارس حق حكومته في الرد في هذه الجمعية . أدلى ببعض الملاحظات التي تستلزم هذه الاجابة الموجزة .

ففي المقام الأول ، تناول بيانه المكثوب سلغا ، والذي أعترض بشدة على مضمونه ، كل شيء ، عدا بيان وزير خارجية بلادي .

وقد لا تكون هذه هي المرة الأولى التي نرى فيها أن شرف الجمعية العامة وكرامة وفد عضو قد أصبحا هدفين للدبلوماسية المؤسفة ، كما أنها ليست المرة الأولى التي تجبر فيها الجمعية على الاستماع لصراخ عال بصورة استثنائية . وما كان من الممكن توقع أقل من ذلك من الأشخاص الاليين الذين تحركهم الرأسمالية .

وهناك سبب كاف لأن نعتقد أن هذه الصرخات لا تمثل سوى الكراهية والغضب والألم ، الكراهية الموجهة ضد أمة صغيرة لكنها شجاعة وذات كبرياء ، عقدت العزم على أن ترفض الخضوع لضغط من يتبنون الارهاب الدولي . والغضب ، لانه بغض النظر عن التفوق العسكري وغيره من جوانب التفوق ، فان هذه الصورة القذرة لهذه السخرية السافرة بالديمقراطية لا تستطيع المحافظة على صمودها في وجه الحكم الأمين لشعوب العالم . والألم ، لأن هذا المتحدث الذي لا حول له ولا قوة ، لا يستطيع رغم محاولاته الجادة أن يغسل أيدي سادته من دماء مئات الألاف من الناس في أنحاء لا حصر لها من العالم ، أولئك الناس الذين أصبحوا ضحايا للعدوان والمؤامرات وعمليات الاغتيال ،

ولا يستطيع أن يمحو من ذاكرة الملايين مظاهر البؤس والألم التي يتعرضون لها ، نتيجة للسلب والنهب غير الانسانيين لمواردهم الطبيعية والبشرية من جانب المؤسسات الامبريالية .

ثانياً ، من الطبيعي ، بل ومزيد من التحديد ، انها مسألة كبرى ، أن تتعرض دولة صغيرة مستقلة وغير منحازة مثل أفغانستان ، لكراهية تلك الامبريالية الكبرى ، عن طريق كشف الوجه القبيح وغير الانساني لهذا النظام بأسلوب واضح للغاية . ان مثل دولة النفاق ، الذي لا يمكن تصديقه بأى حال من الأحوال ، قد استخدم ، بدقة واحكام ، اللغة التي يمكن أن تصف تماماً طبيعة الاتجاه السائد للارهاب والنهب الدوليين . وعلى وجه التحديد ، حكومته .

فاذا حاولت أن أسجل القائمة الطويلة من الأعمال الاجرامية التي يرتكبها امبرياليوالولايات المتحدة ضد شعوب العالم ، فقد يرهق ذلك صبر هذه الجمعية . أفليست هي الولايات المتحدة التي تقف الى جوار نظامي تل أبيب وريتوريا وعصابة بول بوت ، تلك الأنظمة التي تعمل على اباداة الجنس البشري ، أفليست هي الولايات المتحدة التي غزت بلدان جنوب شرقي آسيا ، وهي التي تبقي أكثر من نصف مليون فرد من وحداتها العسكرية في مختلف البلدان ؟ أفليست هي التي تواصل فرض قبضتها الاستعمارية على أراضي الشعوب الأخرى لتجعلها حقولاً لاجراء التجارب النووية ، ومنطلقاً للعدوان ؟ أفليست هي التي تدبر الانقلابات ضد الحكومات الشرعية ، وترسل فرق الاغتيال لقتل زعماء يتمتعون بالشعبية في بلدان العالم الثالث ؟

لقد أشار الممثل الحالي للولايات المتحدة في بيانه الى الوضع الراهن في بلادى ووصفه بأنه مأساوى . والواقع ، ان ما يعتبر مأساة بالنسبة له يكون مصدر فرح وابتهاج لشعب بلادى . ان أن الوضع الراهن في بلادى ليس سوى زحف مطرد نحو العدالة والتقدم ، كما انه يعد صفعاً نهائياً وحاسماً لأوهام الامبريالية في أن تتصور انها تستطيع ادارة شؤون أفغانستان من خلال عملها حفيظ الله أمين ، بول بوت أفغانستان ، وهو في النهاية ابتعاد بصفة دائمة عن المسلك الرأسمالي للتنمية . وهذا كله ، في معناه الحقيقي ، بمثابة مأساة بالنسبة لممثل الولايات المتحدة .

ان انغماس الولايات المتحدة في المؤامرات التخريبية والمشيئة ضد أرض أباي المحبوسة ، أمر واضح تمام الوضوح ولا يمكن اخفاؤه تحت أى ستار . وسيكون من دواعي سعادة وفد بلادى أن يقدم - اذا ما كانت هناك حاجة لأن يفعل ذلك - الحقائق المتعلقة بالتدخل المباشر ، وغير المباشر ، والسافر والمستتر للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لبلادى .

السيد فوآن توان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد بلادى يحتفظ بحقه في الرد المناسب على البيان الاستغزاي الذي أدلى به توا ممثل الولايات المتحدة . أما بالنسبة للوقت الحاضر ، فاننا نود فقط أن نذكر ممثل ذلك البلد ، بأن الذي يمثل البلد الذي ألقى بأكثر من ١٥ مليون طن من القنابل ، وما يقرب من ٢٥٠ قنبلة ذرية من السنوع الذي ألقى على هيروشيما ، وأكثر من مائة ألف طن من الكيمايات السامة على فييت نام ، ليس من حقه أن يذرف هنا دموع التماسيح على مصير الشعب الفييتنامي ، ذلك الشعب الذي كان ضحية لبربرية الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة .

وفي الوقت الراهن ، الذي لم يستوعب فيه ممثل الولايات المتحدة هزيمته بعد ، ولم يتعلم بعد كيف يحترم حق الشعب الفييتنامي وشعوب العالم الأخرى في أن تقرر مصيرها بنفسها ، فانه يدعي لنفسه الحق في أن يلحق درسا لممثل حكومة السويد - تلك الدولة ذات السيادة - فيما يتعلق بعلاقتها مع فييت نام .

ان البيانات التي أدلى بها العديد من الوفود في المناقشة العامة توضح أن السياسة الامبريالية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة قد لقيت اذانة عنيفة في جميع أنحاء العالم . ويكون من الأفضل لممثل الولايات المتحدة أن يفكر في البيانات الخاصة به بدلا من الافتراء على البلدان الأخرى .

السيد كيت شوهن (جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك مثل خميري يقول : " انك لا تستطيع أن تخفي الغيل الميت في سلة " . لذا ، فان ادعاءات مثل سلطات هانوى لا يمكن أن تخفي حقيقة عدوانها على كمبوتشيا ، وهي دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة .

خلال المناقشة العامة ، فان وزراء الشؤون الخارجية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل فييت نام في نقطة

نظامية .

السيد فوآن توان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيادة الرئيس ، هل أن أسأل ، من خلالكم ، الشخص الذي يجلس خلف الالفة الخاصة بكمبوتشيا الديمقراطية ، تحت أي من قواعد النظام الداخلي يتحدث ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذعو ممثل كمبوتشيا الديمقراطية لمواصلة

حديثه .

السيد كيت شوهن (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني

أحتفظ بحقي في الرد على ممثل فييت نام .

(السيد كيت شوهين ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

وخلال المناقشة العامة أدا ن وزراء خارجية أكثر من نصف البلدان الممثلة هنا هذا العدد وان
 ونددوا بسلطات فييت نام وهانوى وطالبوا هذه السلطات بسحب قواتها من كمبوتشيا بشكل كامل .
 ان المعتدين الفييتناميين الموحلين في ميدان المعركة في كمبوتشيا ، والمعزولين بشكل كامل على
 المستوى الدولي لن يستطيعوا خداع المجتمع الدولي . انهم سوف يسمعون الصراخ للمطالبة بتحقيق
 العدالة في هذه القاعة ابتداءً من ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٩
 من جدول الأعمال المعنون " المناقشة العامة " .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤٠